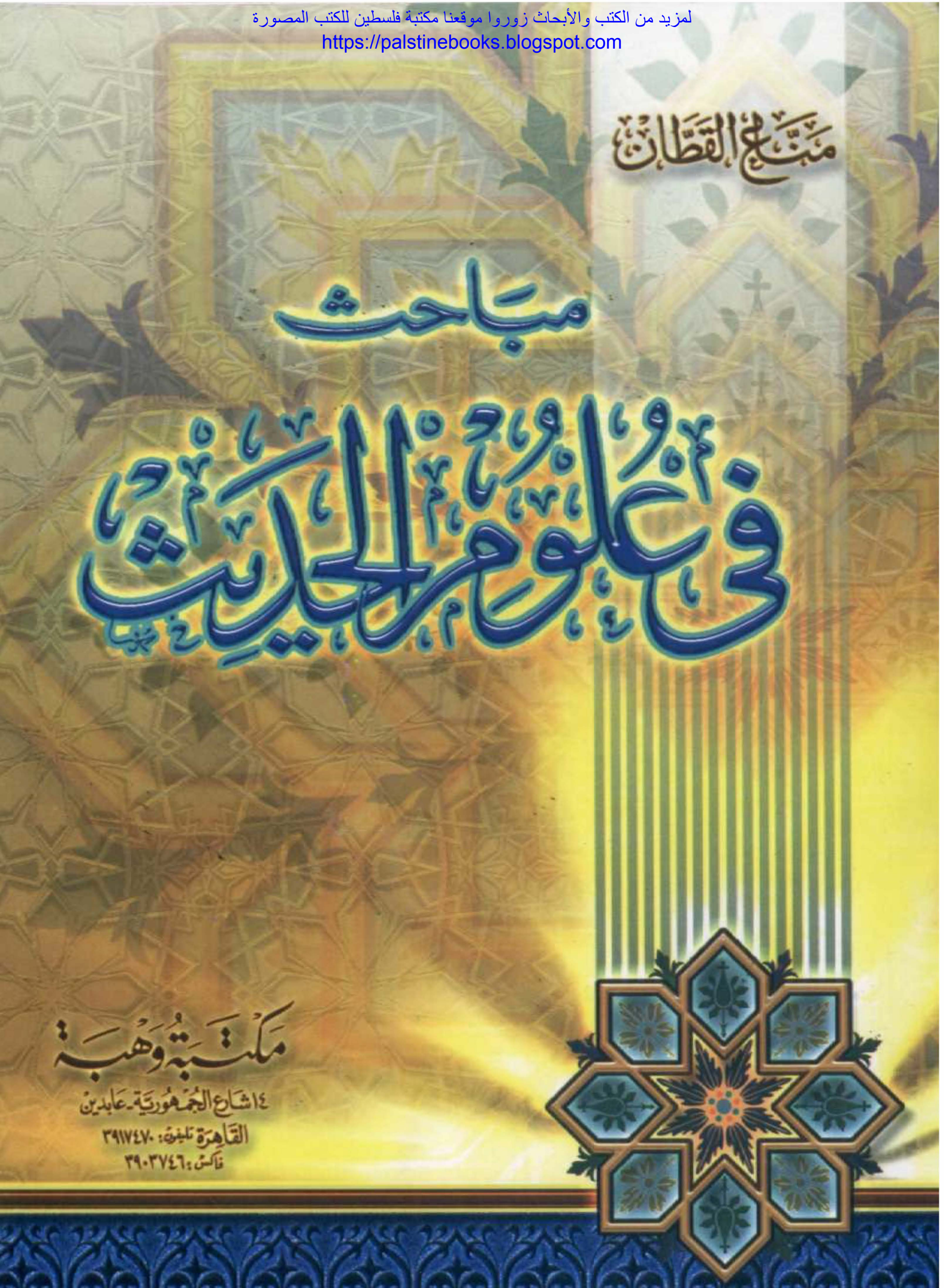

منّاع القطّان
مباحث
في علوم الحديث
مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية - عابدين
القاهرة تليفون: ٣٩١٧٤٧٠
فاكس: ٣٩٠٣٧٤٦

مناع القطان

مباحث في علوم الحديث

مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية - عابدين
القاهرة تليفون: ٣٩١٧٤٧٠
فاكس: ٣٩٠٣٧٤٦

اسم الكتاب:

مباحث فى علوم الحديث

الطبعة: الخامسة

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

اسم المؤلف: الشيخ مناع القطان

مكتبة وهبة ١٤ شارع الجمهورية - عابدين - القاهرة.

١٩٢ صفحة ١٧ × ٢٤سم

رقم الإيداع: ٨٧/٥٥٨٩

الترقيم الدولى:

I.S.B.N. 977-307-117- 0

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، مَنْ يهد الله فهو المهتد، ومَنْ يُضلل فلن تجد له وليّاً مرشدًا، ونشهد أن لا إله إلا الله، ونشهد أن محمدًا عبده ورسوله..

وبعد..

فهذه موضوعات يسيرة فى تاريخ السُّنَّة وعلوم الحديث، أقدمها للدارسين فى أسلوب سهل، حتى تكون نبراسًا لهم يهتدون به فى دراسة السُّنَّة، والاطلاع على ما قدّمه علماؤها الأثبات من قواعد وأصول وطرائق تُعبِّر عن منهجية البحث العلمى لدى المسلمين أصدق تعبير، فالنص لايؤخذ مأخذ الاعتبار حتى يُبحث عن رواته، وتُعرف درجة كل واحد منهم فى العدالة والضبط، ويتضح اتصال السند، ويخلو من الشذوذ والعِلَّة القادحة، فإن سَلِمَ هذا كان النظر فى النص لفهم معناه، واستنباط ما يُستفاد منه بوجه من وجوه الدلالة.

والله تعالى أسأل أن يهدينا صراطه المستقيم.

منّاع بن خليل القطان
الأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
والمشرف على الدراسات العليا بالجامعة

١

التّعريف بالحديث النبوىّ

• العناية بالحديث

يفتقر الإنسان فى حياته إلى معلومات كثيرة، ومصادر هذه المعلومات تنحصر فى أمرين: الإخبار النقلى، والنظر العقلى.

والإخبار النقلى هو العماد الذى تقوم عليه معظم المعارف التى يحتاج إليها الإنسان فى دينه بخاصة، وفى دنياه بعامة، والمصدر الأصيل فى هذا لدى أمة الإسلام: كتاب الله، وأحاديث رسول الله ﷺ.

وقد هيأ الله لأمتنا سَلَفُ صدق حفظوا لنا كتاب ربنا. وسُنَّة نبينا، وكانوا أمناء أوفياء، فمنهم مَنْ أولى عنايته بالقرآن وعلومه، وهم المفسِّرون، ومنهم مَنْ أولى عنايته بالحديث وعلومه، وهم المحدِّثون.

واهتم الصحابة والتابعون ومن بعدهم بحفظ أحاديث النبى ﷺ وتناقلها جيلاً بعد جيل، لما لها من أثر بالغ فى الدين، فلم يدعوا شيئًا من حياة رسول الله ﷺ، وما أُثِرَ عنه، وما عُرِفَ من سيرته وشمائله، إلا وذكروه، حتى يقتدوا به: **﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾** [الأحزاب: ٢١] ولأنهم مأمورون بأن يأخذوا عنه ما أتى به، وأن ينتهوا عما نهى عنه: **﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾** [الحشر: ٧]

وكان اقتداؤهم به عليه الصلاة والسلام بالغ الغاية، فلا يسألون عن سبب أو عِلَّة.

أخرج البخارى عن ابن عمر رضى الله عنهما قال: «اتخذ رسول الله ﷺ خاتمًا من ذهب، فاتخذ الناس خواتيم من ذهب، ثم نبذه النبى وقال: «إنى لن ألبسه أبدًا» فنبذ الناس خواتيمهم».

قال ابن حجر: «وفى هذا مبادرة الصحابة إلى الاقتداء بأفعاله ﷺ، فمهما أقر عليه، استمروا عليه، ومهما أنكره امتنعوا منه»[1].

وحَثَّ رسول الله ﷺ على سماع حديثه وحفظه وتبليغه.

عن زيد بن ثابت قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**نضر الله امرءًا سمع منا حديثًا فحفظه حتى يؤديه، فرُبَّ حامل فقه إلى مَنْ هو أفقه منه، ورُبَّ حامل فقه ليس بفقيه**»[2].

وعن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «**نضر الله امرءًا سمع منا شيئًا فبلَّغه كما سمعه، فُربَّ مُبَلِّغٍ أوعى من سامع**»[3].

وكانت رواية الحديث- ولاتزال- شرفًا يحظى به عدول الأمة الذين يعتنون بذلك، صيانة لتراث النبوة: «يحمل هذا العلم من كل سَلَف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»[4]. واشتهر عن جابر رضى الله عنه أنه سافر إلى الشام لأخذ حديث واحد من عبد الله بن أنيس[5]، وسافر أبو أيوب من المدينة إلى مصر ليروى حديثًا عن عقبة بن عامر[6].

ولم يكن حرص التابعين ومَنْ بعدهم على هذا أقل من حرص الصحابة، بل ساروا على دربهم، وترسموا خطاهم، وعمرت بأحاديث رسول الله ﷺ مجالسهم، وتجشموا فى تحصيلها المشاق والمتاعب، وضربوا فى أسفارهم لتحصيلها أكباد الإبل، يقول سعيد بن المسيب أحد كبار التابعين: «إن كنت لأسير فى طلب الحديث الواحد مسيرة الليالى والأيام»[7].

---

(١) فتح البارى بشرح صحيح البخارى، لابن حجر العسقلانى: ١/٣٢١- المطبعة السلفية.

(٢) أخرجه أبو داود والنسائى وابن ماجه والترمذى، وقال: حديث حسن.

(٣) رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه والدارمى وأحمد، وقال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح.

(٤) رواه العقيلى وابن أبى حاتم وابن عبد البر.

(٥) رواه أحمد وأبو يعلى.

(٦) رواه ابن عبد البر فى جامع بيان العلم وفضله.

(٧) رواه الرامهرمزى فى المحدِّث الفاصل بين الراوى والواعى، ورواه ابن عبد البر.

وخرج عامر الشعبى إلى مكة فى ثلاثة أحاديث ذُكِرَت له على أمل أن يلقى أحد الصحابة هناك فيسأله عنها[1].

وحدَّث الشعبى رجلاً بحديث، ثم قال له: «أعطيناكها بغير شىء، قد كان يُركب فيما دونها إلى المدينة»[2].

وبمثل هذا كانت عناية سَلَف هذه الأمة بسُنَّة نبيها محمد ﷺ.

• الحديث فى اللغة

الجديد.. يقال: حدث الشىء يحدث حدوثًا، من باب قعد: إذا تجدد وجوده، فهو حادث وحديث- والحديث كذلك: ما يُتحدث به ويُنقل، يُطلق على القليل والكثير، والجمع: أحاديث- على غير قياس[3] وقوله عز وجل: ﴿ **فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰ آثَارِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا بِهَٰذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا** ﴾ [الكهف: ٦]، عنى بالحديث القرآن الكريم، وقوله تعالى: ﴿ **وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ** ﴾ [الضحى: ١١] أى بَلِّغ ما أرسلتَ به[4].

• والحديث فى اصطلاح المحدثين

ما أُثِرَ عن النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خِلْقية- بجر الخاء وتسكين اللام- أو خُلُقية- بضمهما- أو سيرة، سواء أكان قبل البعثة أو بعدها[5].

وتنصرف فى الغالب عند الإطلاق إلى ما يُروى عن الرسول ﷺ بعد النبوَّة من قول أو فعل أو تقرير، وهذا هو اصطلاح الأصوليين، فما كان قبل البعثة لايكون حديثًا، لأن القصد من الحديث العمل بمقتضاه، ولايكون هذا إلا بعد النبوة[6].

---

(١) المرجع السابق. (٢) رواه البخارى تعليقًا.

(٣) القاموس المحيط للفيروزآبادى، والمصباح المنير للفيومى.

(٤) لسان العرب لابن منظور.

(٥) السُنَّة ومكانتها فى التشريع الإسلامى للدكتور السباعى ص ٥٩.

(٦) أصول الحديث لمحمد عجاج الخطيب ص٢٧.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والكتب التى فيها أخباره ﷺ. منها كتب التفسير، ومنها كتب السيرة والمغازى، ومنها كتب الحديث. وكتب الحديث هى ما كان بعد النبوَّة أخص، وإن كان فيها أمور جرت قبل النبوَّة، فإن تلك لا تُذكر لتؤخذ وتُشرَّع قبل النبوة، بل قد أجمع المسلمون على أن الذى فُرِضَ على عباد الله الإيمان به والعمل هو ما جاء به بعد النبوة»(١).

* **مثال القول:** ما تحدث به ﷺ فى مختلف المناسبات مما يتعلق بتشريع الأحكام، كقوله ﷺ: «**إنما الأعمال بالنيَّات، وإنما لكل امرئ ما نوى...**»(٢).

وقوله: «**لا ضرر ولا ضرار**»(٣).

وقوله فى البحر: «**هو الطهور ماؤه الحل ميتته**»(٤).

* **ومثال الفعل:** أفعاله ﷺ التى نُقلت إلينا، مثل: وضوئه، وكيفية صلاته، وأدائه مناسك الحج، وقضائه باليمين والشاهد ونحو ذلك.

* **ومثال التقرير:** ما أقره الرسول ﷺ مما صدر عن بعض الصحابة من أقوال وأفعال بسكوته وعدم إنكاره، أو بموافقته وإظهار استحسانه، ومن ذلك:

ما رُوِىَ عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال: «خرج رجلان فى سفر، فحضرت الصلاة وليس معهما ماء، فتيمَّما صَعيدًا طيبًا فصليا، ثم وجدا الماء فى الوقت، فأعاد أحدهما الوضوء والصلاة ولم يعد الآخر. ثم أتيا رسول الله ﷺ فذكرا ذلك له، فقال للذى لم يعد: «**أصبتَ السُّنَّة وأجزأتك صلاتك**» وقال للذى توضأ وأعاد: «**لك الأجر مرتين**»(٥).

وما رُوِىَ عن معاذ بن جبل أن رسول الله ﷺ قال له حين بعثه إلى اليمن: «**كيف تقضى إذا عُرِضَ لك قضاء؟** قال: أقضى بكتاب الله، قال: **فإن لم تجد فى**

---

(١) فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ١٨/ ١٠، ١١.

(٢) رواه البخارى ومسلم.

(٣) رواه أحمد وابن ماجه.

(٤) أخرجه أصحاب السنن الأربعة.

(٥) رواه أبو داود والنسائى.

كتاب الله؟ قال: فبسُنَّة رسول الله ﷺ. قال: **فإن لم تجد فى سُنَّة رسول الله، ولا فى كتاب الله؟** قال: أجتهد رأيى ولا آلو، فضرب رسول الله ﷺ صدره وقال: **الحمد لله الذى وَفَّق رسول رسول الله لما يُرضى رسول الله**»[١].

وما رُوِىَ أن خالد بن الوليد رضى الله عنه أكل ضباً قُدِّم إلى النبى ﷺ دون أن يأكله، فقال بعض الصحابة: أوَ يحرم أكله يارسول الله؟ فقال: «**لا، ولكنه ليس فى أرض قومى فأجدنى أعافه**»[٢].

* **وأما الصفة والسيرة:** فقد رُوِىَ من صفات رسول الله ﷺ وشمائله الكثير، وألَّف الترمذى كتابًا فى الشمائل[٣].

ومثال ذلك: ما رُوِىَ عن أبى إسحاق قال: سأل رجل البرَّاء: أكان وجه رسول الله ﷺ مثل السيف؟ قال: «لا، مثل القمر»[٤].

وعن البرَّاء فى حديث آخر: «لم يكن رسول الله ﷺ بالقصير ولا بالطويل»[٥].

وعن جرير بن عبد الله البجلى قال: «ما رآنى رسول الله ﷺ منذ أسلمت إلا تبسم فى وجهى»[٦].

• الخبر

الخبر لغة: النبأ، وجمعه أخبار.

أما الخبر اصطلاحًا ففيه ثلاثة أقوال:

١- قيل: إنه مرادف للحديث، فمعناهما واحد اصطلاحًا.

٢- وقيل: مغاير له، فالحديث ما جاء عن النبى ﷺ، والخبر ما جاء عن غيره كالصحابة والتابعين.

---

(١) رواه أبو داود. (٢) رواه البخارى ومسلم.

(٣) التشريع والفقه فى الإسلام تاريخًا ومنهجًا: مناع القطان ص ٨٧، ٨٨.

(٤) (٥) (٦) رواه الترمذى وقال: حديث حسن صحيح.

٣- وقيل: إن الخبر أعم من الحديث، فالحديث: ما جاء عن النبى ﷺ، والبر: ما جاء عنه أو عن غيره.

• الأثر

الأثر لغة: بقية الشىء.

والأثر اصطلاحًا: فيه قولان:

١- قيل: هو مرادف للحديث، فمعناهما واحد اصطلاحًا.

٢- وقيل: مغاير له، وهو ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوال وأفعال.

• الحديث القدسى

عرفنا معنى الحديث لغة، والقدسى لغة: نسبة إلى «القدس» بمعنى الطُهر، وهي نسبة تدل على التعظيم، أى المنسوب إلى ذات الله المقدسة.

والحديث القدسى اصطلاحًا: هو ما يضيفه النبى ﷺ إلى الله تعالى.

• صيغ روايته

لرواية الحديث القدسى صيغتان:

الأولى: قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه عَزَّ وجَلَّ

ومثاله: ما رواه مسلم فى صحيحه عن أبى ذر رضى الله عنه عن النبى ﷺ فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنه قال: **«ياعبادى! إنى حرَّمت الظلم على نفسى وجعلته بينكم محرمًا فلا تظالموا....»**

الثانية: قال رسول الله ﷺ: **«قال الله تعالى»** أو **«يقول الله تعالى»**.

ومثاله: ما أخرجه البخارى عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: يقول الله تعالى: **«أنا عند ظن عبدى بى، وأنا معه إذا ذكرنى، فإن ذكرنى فى نفسه ذكرته فى نفسى، وإن ذكرنى فى ملأ ذكرته فى ملأ خير منه...»**.

- **الفرق بينه وبين القرآن**

١- القرآن لفظه ومعناه عن الله تعالى، والحديث القدسى معناه من الله، ولفظه من عند النبى ﷺ.

٢- والقرآن يُتعبد بتلاوته، والحديث القدسى لا يُتعبد بتلاوته

٣- والقرآن يُشترط فى ثبوته التواتر، والحديث القدسى لا يُشترط فى ثبوته التواتر.

- **الفرق بينه وبين الحديث النبوى**

الحديث النبوى يُنسب إلى الرسول ﷺ ويُحكى عنه، أما الحديث القدسى فنسبته إلى الله تعالى والرسول يحكيه ويرويه عنه عَزَّ وجَلَّ. ولذلك قُيِّدَ بالقدسى، فقيل فيه: حديث قدسى، نسبة إلى الله، تقدَّس سبحانه وتعالى، وقُيِّدَ الآخر بالنبى ﷺ، فقيل فيه: حديث نبوى، نسبة إلى النبى عليه الصلاة والسلام.

هذا والأحاديث القدسية قليلة، وأشهر المصنَّفات فيها «الاتحافات السنية بالأحاديث القدسية» لعبد الرؤوف المناوى (١٠٣١هـ) جمع فيه (٢٧٢) حديثًا.





السُنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى

• السنة لغة

هى الطريقة والسيرة، سواء أكانت محمودة أم مذمومة، والجمع سُنن، مثل غُرفة وغُرف.

وقد ورد استعمالها فى القرآن الكريم وفى الحديث النبوى بهذا المعنى.

ففى القرآن، يقول تعالى: ﴿**قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ وَإِن يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الأَوَّلِينَ**﴾ [الأنفال: ٣٨].

ويقول: ﴿**سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا وَلا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلاً**﴾ [الإسراء: ٧٧]

ويقول: ﴿**سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً**﴾ [الفتح: ٢٣]

وفى الحديث يقول ﷺ: «**لتتبعن سُنَن مَنْ كان قبلكم شِبرًا بشبر، وذرعًا بذراع، حتى لو سلكوا جحر ضب لسلكتموه، قلنا: يارسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: فمن؟**»(١).

ويقول: «**مَنْ سَنَّ فى الإسلام سُنَّة حسنة فله أجرها وأجر مَنْ عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيئًا، ومن سَنَّ فى الإسلام سُنَّة سيئة كان عليه وزرها ووزر مَنْ عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيئًا**»(٢).

---

(١) متفق عليه.

(٢) رواه مسلم.

● والسُّنَّة عند الفقهاء

ما ثبت عن النبى ﷺ من غير وجوب، فهى أحد الأحكام التكليفية الخمسة: الواجب، والسُنَّة، والحرام والمكروه، والمباح.

وقد يستعملونها فى مقابل البدعة، فيقولون: طلاق السُّنَّة كذا، وطلاق البدعة كذا.

فطلاق السنَّة هو الواقع على الوجه الذى ندب إليه الشرع، وهو أن يُطَلِّق الزوج امرأته المدخول بها طلقة واحدة فى طُهر لم يمسسها فيه.

وطلاق البدعة ما ليس كذلك، فهو الطلاق المخالف للطلاق السُّنِّى المشروع، كأن يُطلِّقها ثلاثًا بكلمة واحدة، أو يُطلِّقها ثلاثًا متفرقات فى مجلس واحد، أو يُطلِّقها فى حيض أو نفاس، أو فى طُهر جامعها فيه.

وتطلق السُنَّة فى مقابل البدعة مطلقًا، فيقال: فلان على سُنَّة، إذا عمل على وفق ما عمل به النبى ﷺ، كان ذلك مما نص عليه فى الكتاب أو لا، ويقال: فلان على بدعة، إذا عمل على خلاف ذلك، لأنه أحدث فى الدين ما ليس منه، وكل مُحْدَثة بدعة، فكل ما أحدثه الناس من قول أو عمل فى الدين وشعائره مما لم يؤثر عنه ﷺ فهو بدعة(١).

وتُطلق السُّنَّة كذلك على ما دَلَّ عليه دليل شرعى، ولو كان من عمل الصحابة واجتهادهم، كجمع المصحف، وحمل الناس على القراءة بحرف واحد من الحروف السبعة، وتدوين الدواوين، وما أشبه ذلك، يدل على هذا قوله ﷺ: «عليكم بسنتى، وسُنَّة الخلفاء الراشدين من بعدى»(٢).

● والسُّنَّة عند الأصوليين

ما صدر عن النبى ﷺ غير القرآن من قول أو فعل أو تقرير.

---

(١) الموافقات للشاطبى: ٤/ ٤.

(٢) أخرجه أبو داود والترمذى

• والسُّنَّة عند المُحدِّثين

ما أُثِرَ عن النبى ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة، أو سيرة.

وهى بهذا المعنى مرادفة للحديث النبوى عند أكثرهم، وهذا هو الاستعمال الشائع، تقول: ثبت هذا الحكم فى الكتاب: أى القرآن، وتقول: ثبت هذا الحكم فى السُّنَّة: أى فى الحديث، وتقول: جاء فى كتب السُّنَّة: أى كتب الحديث.

ويرجع الاختلاف فى تعريف السُّنَّة اصطلاحًا إلى اختلافهم فى الأغراض الأساسية التى تعنى بها كل فئة من أهل العلم.

فعلماء الحديث إنما بحثوا عن رسول الله ﷺ الإمام الهادى الذى أخبر الله عنه أنه أسوة لنا وقدوة، فنقلوا كل ما يتصل به من سيرة، وخُلُق وشمائل وأخبار وأقوال وأفعال، سواء أثبت ذلك حكمًا شرعيّاً أم لا.

وعلماء الأصول إنما بحثوا عن رسول الله ﷺ المشرِّع الذى يضع القواعد للمجتهدين من بعده، ويُبيِّن للناس دستور الحياة، فعنوا بأقواله وأفعاله وتقريراته التى تثبت الأحكام وتقررها.

وعلماء الفقه إنما بحثوا عن رسول الله ﷺ الذى لاتخرج أفعاله عن الدلالة على حكم شرعى، وهم يبحثون عن حكم الشرع على أفعال العباد وجوبًا أو ندبًا أو حرمة أو كراهة أو إباحة(١).

• حجية السُّنَّة ومكانتها فى التشريع الإسلامى

اتفق المسلمون على أن ما صدر عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير فى شأن من شئون التشريع، أو شئون الرئاسة والقضاء، ونُقِلَ إلينا بسند صحيح يكون حُجَّة على المسلمين، ومصدرًا تشريعيّاً يستنبط منه المجتهدون الأحكام الشرعية لأفعال المكلَّفين.

---

(١) السُّنَّة ومكانتها فى التشريع الإسلامى للدكتور مصطفى السباعى ص ٦١، والتشريع والفقه فى الإسلام ص ٨٦، ٨٧.

فالسُّنَّة النبوية هى الأصل الثانى من أصول الأدلة الشرعية، ومنزلتها تلى منزلة القرآن، ويجب اتباعها كما يجب اتباع القرآن.

وقد دل على حجيتها أمور كثيرة منها:

١- **نصوص القرآن الكريم:** فقد أمر الله تعالى باتباع رسوله وطاعته فقال: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا**﴾ [الحشر: ٧]

وقال: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ**﴾ [النساء: ٥٩]

وحذَّرنا من مخالفته، فقال: ﴿**فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾ [النور: ٦٣]

ولم يجعل لنا الخيرة أمام حكمه، فقال: ﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ**﴾ [الأحزاب: ٣٦]

وجعل ذلك من أصول الإيمان، فقال: ﴿**فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا**﴾ [النساء: ٦٥]

وفرض على المؤمنين طاعته لأنها من طاعة الله، فقال: ﴿**مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ**﴾ [النساء: ٨٠]

فهذه النصوص تدل دلالة قاطعة على أن الله تعالى أوجب اتباع رسوله فيما شرعه، وأن السُّنَّة مصدر تشريعى لأحكام المكلَّفين.

٢- **عمل الصحابة:** فقد كان الصحابة رضى الله عنهم فى حياة رسول الله ﷺ يمتثلون أوامره ونواهيه، ولا يُفرِّقون بين حكم أوحى الله به فى القرآن الكريم، وحكم صدر من رسول الله ﷺ. فقد قال تعالى: ﴿**وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ**﴾ [النجم: ٣-٤].

وكذلك كان شأنهم بعد وفاته ﷺ، يرجعون إلى كتاب الله تعالى يلتمسون الحكم فيه، فإن لم يجدوا فى كتاب الله رجعوا إلى سُنَّة رسول الله ﷺ.

قال أبو عبيد فى كتاب القضاء: عن ميمون بن مهران «كان أبو بكر الصديق إذا ورد عليه حكم نظر فى كتاب الله تعالى، فإن وجد فيه ما يقضى به قضى به، وإن لم يجد فى كتاب الله نظر فى سُنَّة رسول الله ﷺ، فإن وجد فيها ما يقضى به قضى به، فإن أعياه ذلك سأل الناس: هل علمتم أن رسول الله ﷺ قضى فيه بقضاء؟ فربما قام إليه القوم فيقولون: قضى فيه بكذا أو بكذا، فإن لم يجد سُنَّة سَنَّها النبى ﷺ جمع رؤساء الناس فاستشارهم، فإذا اجتمع رأيهم على شىء قضى به، وكان عمر يفعل ذلك، فإذا أعياه أن يجد ذلك فى الكتاب والسُّنَّة سأل: هل كان أبو بكر قضى فيه بقضاء؟ فإذا كان لأبى بكر قضاء قضى به، وإلا جمع علماء الناس واستشارهم، فإذا اجتمع رأيهم على شىء قضى به»(١).

٣- توقف القيام بفرائض الله المجملة على بيان رسول الله: فقد ورد فى القرآن الكريم نصوص مجملة كثيرة، فرض الله فيها على الناس فرائضه، ولم يبين القرآن كيفية أدائها، كفرائض الصلاة والزكاة والصيام والحج:

﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [النور: ٥٦]

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾ [البقرة: ١٨٣]

﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [آل عمران: ٩٧]

وبيَّن رسول الله ﷺ هذا الإجمال بسنَّته القولية والعملية، حيث قال تعالى فيه: ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤].

فلو لم تكن هذه السُّنَن البيانية حُجَّة على المسلمين واجبة الاتباع ما أمكن تنفيذ أوامر القرآن وفرائضه ولا اتباع أحكامه، فمن السُّنَّة عرفنا تفصيل مواقيت الصلاة،

---

(١) رواه البغوى والدارمى

وعدد ركعاتها، وكيفية أدائها، وبيان مقادير الزكاة وأوقاتها، والأموال التى تزكى، وبيان أحكام الصوم، ومناسك الحج، وتفاصيل الأنكحة، والبيوع، والجنايات، وسائر ما وقع مجملاً فى القرآن.

وبهذا يثبت أن ما صَحَّ من سُنَّة رسول الله ﷺ التشريعية يكون حُجّة واجبة الاتباع، وإذا كان وجوب اتباع رسول الله ﷺ باعتباره رسولاً، فإنه يجب اتباعه فى جميع الأحكام التى صحَّت عنه. سواء أكانت مبيِّنة حكمًا فى القرآن كما ذكرنا آنفًا، أم منشئة حكمًا سكت عنه القرآن، كتحريم نكاح المرأة على عمتها أو خالتها، وتحريم كل ذى ناب من السباع ومخلب من الطير، وتحريم الحُمُر الأهلية، وأن لايُقتل مسلم بكافر، لأنها كلها مصدرها المعصوم الذى منحه الله سلطة التبيين والتشريع: ﴿وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلاَّ لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤]

• رتبة السُّنَّة فى الأدلة الشرعية

رتبة السُّنَّة فى الأدلة الشرعية تلى رتبة الكتاب، يدل على ذلك أمور:

أحدها: أن الكتاب مقطوع به لثبوته بالتواتر، والسُّنَّة مظنونة لثبوتها غالبًا بالآحاد[1]، والمقطوع به مقدَّم على الظنون، فلزم من ذلك تقديم الكتاب على السُّنَّة.

والثانى: أن السُّنَّة إما بيان للكتاب، أو زيادة على ذلك، فإن كانت بيانًا فهى تالية للمبيَّن- بفتح الياء المشددة- فى الاعتبار، وإن لم تكن بيانًا فإنها لا تعتبر إلا بعدم وجودها فى الكتاب، وذلك دليل على تقدم اعتبار الكتاب.

والثالث: مادلَّ على ذلك من الأخبار والآثار، كحديث معاذ عندما قال له رسول الله ﷺ: «بِمَ تحكم؟ قال: بكتاب الله، قال: **فإن لم تجد؟** قال: بسُنَّة رسول الله، قال: **فإن لم تجد؟** قال: أجتهد رأيى».

---

(١) التواتر: هو رواية العدد الكثير الذى تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، والآحاد: ما ليس كذلك.

وعن عمر بن الخطاب أنه كتب إلى شريح: «إذا أتاك أمر فاقض بما فى كتاب الله، فإن أتاك ما ليس فى كتاب الله، فاقض بما سَنَّ فيه رسول الله ﷺ»[1].

● شُبَه مردودة

١- زعم قوم فى القديم والحديث أن القرآن الكريم بدلالاته المختلفة هو مصدر الأحكام، ويجب الاقتصار عليه وحده، واستدلوا على ذلك بمثل قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]

وقوله: ﴿نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩].

أما ما صدر عن رسول الله ﷺ فقد كان باعتباره إمامًا للمسلمين، بقدر ما تمليه مصلحتهم، فهو اجتهاد منه، يتغيَّر تبعًا للمصلحة، وليس تشريعًا عامّاً للمسلمين فى جميع الأزمنة والأحوال.

وبيان رسول الله ﷺ للقرآن فى قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]. يراد به ما تواتر عنه عمليّاً كهيئة الصلاة، وكيفية الحج، ونحو ذلك. وما عدا هذا مما ورد عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، فإنه- إن صحَّت روايته- يكون من قبيل الاجتهاد الذى يتغيَّر تبعًا للمصلحة، وليس تشريعًا عامّاً دائمًا.

وهذه شُبهة واهية، فإن اتباع السُّنَّة اتباع للقرآن، حيث أمرنا الله باتباع رسوله ﷺ. ولا معنى لاتباع رسوله بعد وفاته سوى اتباع ما صدر عنه، وصحت نسبته إليه، وقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]. . أى أكملت لكم ما تحتاجون إليه من أصول الحلال والحرام والقواعد التى تقوم عليها شئون الحياة فى جوانبها المختلفة، ولا يعنى هذا تفصيل الأحكام، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]. . أى أن جَماع ما أبانه الله

---

(١) أخرجه النسائى والترمذى. وانظر الموافقات: ٤/ ٥، وأصول الفقه لعبد الوهاب خلاف ص ٣٧-٣٩.

لخلقه فى أصول الدين وقواعد الأحكام فى كتاب الله، ولكن تفصيل ذلك هو ما بينّه الرسول ﷺ. وهو معنى قوله تعالى: ﴿**وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ**﴾ [النحل: ٤٤] ولو لم نأخذ من أحكام الشريعة إلا ما جاء فى القرآن لما عرفنا ركعات الصلاة، ومقادير الزكاة، وتفاصيل شعائر الحج، وسائر أحكام العبادات والمعاملات.

فإن قالوا: إن السُّنَن العملية المتواترة هى التى يُعمل بها ومن ذلك الصلاة ونحوها، قلنا: وسُنَّة المسلمين العملية المتواترة من عهد النبى ﷺ إلى يومنا هذا هى الاستدلال على الأحكام الشرعية بما صَحَّ من السُّنَّة ، وقد اتفق علماء المسلمين الذين يُعتد بهم على أن السُّنَّة هى الأصل الثانى للأدلة الشرعية.

٢- وأنكر بعضهم حِجِّية خبر الآحاد، لأنه يفيد الظن، وقالوا: إنه لايجوز أن يتعبدنا الله بالظن.

وأجيب عن ذلك بأن الدلائل تقطع بوجوب العمل بخبر الواحد، إذا صحَّت نسبته إلى رسول الله ﷺ.

أ- يقول تعالى: ﴿**فَلَوْلا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ**﴾ [التوبة: ١٢٢]. . والطائفة من الشىء بعضه، وتقع فى لغة العرب على الواحد فصاعدًا، ولو لم يكن إنذار الطائفة المتفقهة حُجَّة توجب العمل بنذارتها لما اكتفى الله تعالى بها فى الآية، وإذا وجب قبول نذارة العدل النافر للتفقه فى الدين، فإنه يجب قبول رواية العدل الحافظ لما تفقَّه فيه.

ب- وقد بعث رسول الله ﷺ رسله أحادًا إلى الملوك يدعوهم إلى الإسلام، ولو لم تقم بهم الحُجَّة فى البلاغ لكان إرسالهم عبثًا، والثانى باطل، فبطل ما أدى إليه، وثبتت حجِّية خبر الآحاد، فكل ما نقله الثقة عن الثقة يبلغ به رسول الله ﷺ يجب قبوله واعتقاده والتدين به.

جـ- ووجوب العمل عند ظن الصدق معلوم فى الشرع، كالحكم بشهادة اثنين، والحكم بالشاهد الواحد مع يمين المدَّعى، والحكم بيمين المدَّعى مع نكول المدَّعَى عليه، فكذلك يجب العمل بخبر الواحد عند ظن صدقه.

٣- وذهب المستشرقون، وعلى رأسهم شيخهم اليهودى المجرى «جولد تسيهر» إلى أن السُّنَّة لم تدَّون إلا بعد أن اشتد النزاع بين الأمويين وخصومهم من آل البيت والزبيريين على السواء، فاخترع كل فريق من الأحاديث ما يدعم به رأيه، وما يكون حُجَّة ضد خصمه، واستغل الأمويون بدهائهم الإمام الزهرى فى ذلك، ولم يقتصر الأمر على وضع أحاديث سياسية لصالح البيت الأموى، بل تعداه فى أمور العبادات.

وأجيب عن ذلك بأنه اتهام كاذب للخلفاء الأمويين، ولعلماء الإسلام جميعًا يناقضه الواقع الذى عُرِفَ عنهم، فعبد الملك بن مروان الذى كتب الزهرى السُّنَّة فى عهده، ذكر ابن سعد وغيره من أصحاب السير عنه أنه كان صاحب نُسُك وتقوى منذ نعومة أظفاره، حتى كان الناس يلقبونه بحمامة المسجد، وفى عهده تمت الفتوحات الإسلامية العظيمة.

والزهرى وقرناؤه من العلماء لم يكونوا لعبة فى يد حاكم، بل عُرِفَ عنهم من التقوى والاعتزاز بالإسلام ما يؤكد أن أحدًا منهم لم يتخذ مطية لهوى سلطان يكتسب به رضاه، ويبوء بسخط من الله.

وأجمع علماء الجرح والتعديل على توثيقه وأمانته وجلالة قدره فى الحديث، وما زعمه «جولد تسيهر» من صلة بالأمويين واستغلاله فى وضع أحاديث موافقة لأهوائهم محض افتراء لايليق برجل كالزهرى فى أمانته وورعه، فإذا اتصل بالخلفاء أو اتصلوا به فلا يؤثر هذا الاتصال عليه إلا بالقدر الذى يقوم به نحوهم من النصح فى الدين، والتذكير بحقوق الأمة عليهم، وما ألقاه الله على عاتقهم من واجبات لرعيتهم، وما يقوم به كذلك من تأديب لأولادهم حتى يكونوا أسوة حسنة لغيرهم.

٤- وزعم «البروفسور شاخت» الألمانى متابعة لـ «جولد تسيهر» أنه ليس هناك حديث واحد صحيح- ولا سيما الأحاديث الفقهية- مستندًا إلى دراسته لكتاب «الموطأ» للإمام مالك، وكتاب «الآثار» لأبى يوسف- وهو «مسند أبى حنيفة» - وكتاب «الأم» للإمام الشافعى، لما فيها من أحكام فقهية منسوبة إلى رسول الله ﷺ بدون سند.

وأجيب عن هذا بأن كتب السيرة وكتب الفقه والكتب التى يمتزج فيها الحديث بالفقه ليست كتبًا حديثية ومصادر أصلية للسُّنَّة حتى يستنتج الباحث من دراستها الحكم على الحديث النبوى وإسناده، وإنما تكون الدراسة للمصادر المعتبرة للأحاديث النبوية وأسانيدها، حيث يتضح من دراستها بجلاء أن الإسناد بدأ من عهد النبى ﷺ، ووصل ذروته فى القرن الأول، وتعددت الرواية، واعتنى العلماء بشرائط صحتها فى نقل العدل التام الضبط عن مثله من أول السند إلى منتهاه مع الاتصال والسلامة من الشذوذ والعِلَّة.

ولكن «شاخت» عمد إلى الدراسة المغرضة فى الكتب السالفة لبعض الأحاديث التى حكم عليها المحدِّثون بالخطأ والوهم، أو رويت بإسناد منقطع، ثم استنتج ما تهواه نفسه ليثبت دعواه الكاذبة، ويعمم استنتاجه فى الحكم على السُّنَّة كلها(١).

٥- وتحامل بعض الكاتبين- ولاسيما المحدَثين- كأحمد أمين فى كتابه «فجر الإسلام» وأبى رية فى كتابه «أضواء على السُّنَّة المحمدية» على أبى هريرة رضى الله عنه، وقالوا: إنه أكثر الصحابة حديثًا، ولم يكن يكتب، بل كان يُحدِّث من ذاكرته.

وأجيب عن هذا بأن كثرة مرويات أبى هريرة ترجع إلى ما آل إليه أمره من قوة الذاكرة، فقد كان - كما روى أئمة الحديث- سيىء الحفظ حين أسلم، فشكا ذلك

---

(١) دراسات فى الحديث النبوى وتاريخ تدوينه للدكتور محمد مصطفى الأعظمى.

إلى رسول الله ﷺ، فقال له: «افتح كساءك» فبسطه، ثم قال له: «ضمه إلى صدرك» فضمه، فما نسى حديثًا بعده قَط، وقال ابن حجر بعد أن ساق ذلك: والحديث المذكور من علامات النبوّة، فإن أبا هريرة كان أحفظ الناس للأحاديث النبوية فى عصره.

وكان أبو هريرة أكثر الصحابة ملازمة لرسول الله ﷺ، فاطلع على ما لم يطلع عليه غيره من أقوال الرسول وأعماله، وقال الإمام الشافعى فيه: أبو هريرة أحفظ مَنْ روى الحديث فى دهره، وقال الحاكم: كان من أحفظ أصحاب رسول الله ﷺ وألزمهم له صُحبة.

وقد تناول الدكتور «مصطفى السباعى» فى كتابه «السُّنَّة ومكانتها فى التشريع الإسلامى» هذه الشبُه وغيرها تناولاً علمياً دقيقًا، فليرجع إليه مَنْ شاء المزيد.





كتابة الحديث النبوى وتدوينه

اقترن نزول الوحى على رسول الله ﷺ بالقراءة والتعليم: ﴿**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١) خَلَقَ الإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ (٢) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ (٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ**﴾ [العلق: ١- ٥].

وحَثَّ القرآن الكريم على العلم، ورفع مكانة العلماء: ﴿**يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ**﴾ [المجادلة: ١١].

وحَضَّ الرسول ﷺ على طلب العلم والتفقه فى الدين: «**مَنْ يُرِدِ الله به خيرًا يُفقهه فى الدين**»(١)..

وجعل التنافس الحق فى المال الذى ينفقه صاحبه فى وجوه الخير، والعلم المقترن بالتعليم والعمل: «لا حسد إلا فى اثنتين: رجل آتاه الله مالاً فسلَّطه على هُلكته فى الحق، ورجل آتاه الله حكمة فهو يقضى بها ويُعلِّمَها»(٢).

وأرشد إلى كل علم نافع يطلع المسلمين على اللغات، ويُمكِّنهم من معرفة ما لدى غيرهم، حتى يكونوا فى مأمن من شرهم، فأمر زيد بن ثابت أن يتعلم لغة اليهود، وقال له: «يا زيد، تعلَّم لى كتاب يهود، فإنى -والله- ما آمن يهود على كتابى»، وفى رواية «إنى أكتب إلى قوم فأخاف أن يزيدوا علىّ أو ينقصوا، فتعلم السريانية» قال زيد: فتعلمتها فى سبعة عشر يومًا»(٣).

(١) أخرجه البخارى وغيره. (٢) رواه البخارى ومسلم.

(٣) رواه ابن سعد فى الطبقات، وابن عساكر فى تاريخ دمشق.

وحَثَّ ﷺ على تبليغ العلم، وأرشد إلى طرائق البلاغ، وأوصى بنشر المعرفة، ففى حديث أبى سعيد الخدرى: «أن رسول الله ﷺ كان يأمرهم بأن يرحبوا بطلاَّب العلم، فيقول: سيأتيكم أقوام يطلبون العلم، فإذا رأيتموهم فقولوا لهم: مرحبًا بوصية رسول الله ﷺ، وأفتوهم»(١).

وكان ﷺ مُعَلِّمًا وحاكمًا وقاضيًا ومفتيًا وقائدًا ومربيًا، اتخذ دار الأرقم مقراً له ولأصحابه حين كانت الدعوة سراً، ثم كانت حياته مدرسة فى حلِّه وترحاله، وكان المسجد مكانًا للعبادة، ودارًا للعلم والفتوى والقضاء، يُعلِّم صحابته، ويسألونه فيجيبهم، ويتعهدهم بما لا يورث الملل.

عن ابن مسعود قال: «كان النبى ﷺ يتخولنا بالموعظة فى الأيام كراهة السآمة علينا»(٢).

وخصص ﷺ للنساء أوقاتًا يجلسن فيها إليه، ويتلقين عنه، يعلِّمهن ويفتيهن، قالت عائشة رضى الله عنها: «نِعْمَ النساء نساء الأنصار، لم يمنعهن الحياء أن يتفقهن فى الدين»(٣).

وكان ﷺ ينزل عليه الوحى فيحفظه ويعيه، ويتلقاه عنه صحابته، فيحفظه الحفَظَة منهم. كلما نزلت آية حُفِظَت فى الصدور، ووعتها القلوب. والأمة العربية كانت بسجيتها قوية الذاكرة، تستعيض عن أميِّتها فى كتابة أخبارها وأشعارها وأنسابها بسجل صدورها.

واتخذ ﷺ كُتَّابًا للوحى من أجلاَّء الصحابة: كعلىّ، ومعاوية، وأُبىّ بن كعب، وزيد بن ثابت، تنزل الآية فيأمر بكتابتها، ويرشدهم إلى موضعها من سورتها، حتى تظاهر الكتابة فى السطور الحفظ فى الصدور، كما كان بعض الصحابة يكتبون ما ينزل من القرآن ابتداءً من أنفسهم دون أن يأمرهم النبى ﷺ.

---

(١) رواه ابن ماجه فى سننه. (٢) رواه البخارى ومسلم.

(٣) رواه البخارى ومسلم.

• **أما السنَّة.** . فكان الصحابة يحرصون على حضور مجالس رسول الله ﷺ حرصًا شديدًا، ليأخذوا عنه، ويتأسوا به، وإذا حالت أعمال معيشتهم دون ذلك فإنهم يتناوبون، ليبلغ الشاهد الغائب، عن عمر رضى الله عنه قال: «كنت أنا وجار لى من الأنصار فى بنى أمية بن زيد، وهى من عوالى المدينة، وكنا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ، ينزل يومًا وأنزل يومًا، فإذا نزلتُ جئته بخبر ذلك اليوم من الوحى وغيره، وإذا نزلَ ف[illegible]لك»[1].

ويقول البراء بن عازب رضى الله عنه: «ما كل الحديث سمعناه من رسول الله ﷺ، كان يحدثنا أصحابنا، وكنا مشتغلين فى رعاية الإبل، وأصحاب رسول الله ﷺ كانوا يطلبون ما يفوتهم سماعه من رسول الله ﷺ، فيسمعونه من أقرانهم، وممن هو أحفظ منهم، وكانوا يشددون على مَنْ يسمعون منه»[2]، وفى رواية عنه: «ليس كلنا كان يسمع حديث رسول الله ﷺ، كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكن الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ، فيُحَدِّث الشاهد الغائب»[3].

ورحل الصحابة والتابعون فى طلب الحديث، وحرصوا على روايته وتعليمه للناس رغبة فى فضيلة ذلك، عن ابن عباس قال: «سمعتُ عليًّ بن أبى طالب رضى الله عنه يقول: «خرج علينا رسول الله ﷺ فقال: **«اللهم ارحم خلفائى»** قلنا: يا رسول الله، مَنْ خلفاؤك؟ قال: **«الذين يروون أحاديثى وسُنَّتى ويُعلِّمونها الناس»**[4].

• **كتابة الحديث**

لم يُعرف العرب قبل الإسلام بالقراءة والكتابة، ولذا غلب عليهم أنهم أمة أمية، لا تقرأ ولا تكتب، ولكن هذا لا يعنى أنه لم يكن هناك أحد منهم يكتب

---

(١) أخرجه البخارى.

(٢) كتاب معرفة علوم الحديث للحافظ النيسابورى بتعليق السيد معظم حسن ص ١٤.

(٣) المحدث الفاصل للرامهرمزى -تحقيق محمد عجاج الخطيب ص ٢٣٥ ط. دار الفكر -والضيعة: الأرض المغلة.

(٤) المرجع السابق ص ١٦٣، وأخرجه الطبرانى في الأوسط ورواه الخطيب البغدادى.

ويقرأ، بل كان هذا وصفًا غالبًا عليهم، وقد سجَّل التاريخ ما يدل على معرفة نفر منهم للكتابة والقراءة، ومما يُذكر فى ذلك أن عدى بن زيد العبادى (ت٣٥ ق.هـ) تعلم الكتابة وحذقها، وكان أول مَنْ كتب بالعربية فى ديوان كسرى، وكان بعض اليهود يُعلِّم الصبيان الكتابة بالعربية فى المدينة، وشهدت مكة بمركزها التجارى بعض الكاتبين والقارئين قبيل البعثة، وإن ذهبت بعض الأخبار إلى أنه لم يكن بها سوى بضعة عشر رجلاً يقرأون ويكتبون، وهذا هو ما يُقصد غالبًا بوصف العرب بالأميين.

وقد حاول بعض المستشرقين ومَنْ سايرهم من الكاتبين أن يفسر الأميَّة التى وُصِفَ بها العرب بأن المراد بها الأميَّة الدينية، وفسَّر قوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِى بَعَثَ فِى الأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِى ضَلالٍ مُّبِينٍ**﴾ [الجمعة: ٢]. بأن هذا لا يعنى أميَّة الكتابة، وإنما المراد به الأميَّة الدينية، أى الجهل بالشريعة، حيث لم يكن لهم قبل القرآن كتاب دينى.

وهذا يرد عليه وصف رسول الله ﷺ فى الآية الكريمة: ﴿**الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِىَّ الأُمِّىَّ**﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وبيَّن رسول الله ﷺ هذه الأميَّة فى قوله: «إنَّا أُمة أُمية لا نكتب ولا نحسب، الشهر هكذا وهكذا». يعنى مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين(١).

وتدل الأخبار على أن الكاتبين فى مكة كانوا أكثر عددًا منهم فى المدينة، يشهد لذلك أن رسول الله ﷺ أذن لأسرى بدر المكيين بأن يفدى كل كاتب منهم نفسه بتعليم عشرة من صبيان المدينة الكتابة والقراءة.

ثم انتشرت الكتابة فى عهد النبى ﷺ، إذ حَثَّ القرآن على التعلم والقراءة، واتخذ رسول الله ﷺ كتبة للوحى، بلغ عددهم أربعين رجلاً، وذكر أسماءهم صاحب كتاب «التراتيب الإدارية»، بل ذكر البلاذرى فى «فتوح البلدان» عددًا من

---

(١) أخرجه البخارى ومسلم وأصحاب السنن.

النساء الكاتبات، منهن: أم المؤمنين حفصة، وأم كلثوم بنت عقبة، والشفَّاء بنت عبد الله القرشية، وعائشة بنت سعد، وكريمة بنت المقداد، عن الشفَّاء قالت: دخل عليَّ رسول الله ﷺ وأنا عند حفصة، فقال لي: **«ألا تُعلِّمين هذه رقية النملة، كما علمتيها الكتابة»**(١).

وكثر الكاتبون في المدينة بعد الهجرة، بعد غزوة بدر، وأمر النبي ﷺ عبد الله ابن سعيد بن العاص **أن يُعلِّم الكتابة بالمدينة، وكان** كاتبًا محسنًا، كما ذكر ابن عبد البر في الاستيعاب، وذكر ابن حجر أن عبد الله بن سعيد بن العاص كان اسمه «الحكم» فسماه النبي ﷺ: عبد الله، وأمره أن يُعلِّم الكتابة بالمدينة(٢).

وقد تعارضت النصوص الواردة في كتابة الحديث، فمنها ما دَلَّ على كراهة الكتابة، ومنها ما دَلَّ على إباحة الكتابة.

١- ما روى في كراهة كتابة الحديث

أ- عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: **«لاتكتبوا عني، ومَنْ كتب عني غير القرآن فليمحه، وحَدِّثوا عني ولا حَرَج، ومَنْ كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار»**(٣).

ب- وعن أبي هريرة قال: «خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نكتب الأحاديث، **فقال: ما هذا الذي تكتبون؟** قلنا: أحاديث نسمعها منك، قال: **أكتابًا غير كتاب الله تريدون؟ ما أضل الأمم قبلكم إلا بما اكتتبوا من الكتب مع كتاب الله تعالى»**(٤).

---

(١) رواه أبو داود- والنملة: قروح تخرج من الجنب، وفي صحيح مسلم عن أنس قال: «رخص رسول الله ﷺ في الرقية من العين والحُمَةِ والنملة» والحُمَةُ- بضم الحاء وفتح الميم: السم، وانظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: ٥/ ١٢٠، تحقيق محمود الطناجي- دار إحياء الكتب العربية.

(٢) الإصابة في تميز الصحابة لابن حجر ومعه الاستيعاب لابن عبد البر: ١/ ٣٤٣ ط. المكتبة التجارية بمصر: ٢/ ٣٦٦.

(٣) رواه مسلم: وشطره الأخير في البخاري.

(٤) رواه الخطيب البغدادي في تقييد العلم بتحقيق يوسف العش ص ٣٣- دار إحياء السُّنَّة النبوية.

٢- ما روى من إباحة الكتابة

أ- عن عبد الله بن عمر بن العاص رضى الله عنهما قال: «كنت أكتب كل شىء أسمعه من رسول الله ﷺ، أريد حفظه، فنهتنى قريش، وقالوا: تكتب كل شىء سمعته من رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ بشر، يتكلم فى الغضب والرضا؟ لله فأمسكتُ عن الكتاب، فذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ، فأومأ بأصبعه إلى فِيه، وقال: «**اكتب، فوالذى نفسى بيده ماخرج منه إلا حق**»(١).

ب- وعن أبى هريرة قال: «ما من أصحاب رسول الله ﷺ أحد أكثر حديثًا عنه منى إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب»(٢).

جـ - وثبت فى الصحيحين أنه لما فتح الله على رسوله ﷺ مكة، قام رسول الله ﷺ فخطب خطبة، فقام أبو شاة- رجل من اليمن- فقال: اكتبوا لى يارسول الله، فقال رسول الله : «**اكتبوا لأبى شاة**».

د- وعن أبى جحيفة قال: قلتُ لعلىٍّ: هل عندكم كتاب؟ قال: لا، إلا كتاب الله، أو فهم أُعطية رجل مسلم، أو ما فى هذه الصحيفة، قال: قلت فما فى هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، ولايُقتل مسلم بكافر(٣).

هـ- وعن أنس بن مالك أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**قيِّدوا العلم بالكتاب**»(٤).

ولهذا التعارض فى النصوص اختلف العلماء فى كتابة الحديث..

قال ابن الصلاح: اختلف الصدر الأول رضى الله عنهم فى كتابة الحديث، فمنهم مَنْ كره كتابة الحديث والعلم وأمروا بحفظه، ومنهم مَنْ أجاز ذلك.

---

(١) رواه الدارمى فى سننه، والخطيب فى تقييد العلم، وابن عبد البر فى جامع بيان العلم وفضله.

(٢) (٣) رواه البخارى.

(٤) رواه الخطيب فى تقييد العلم ص ٧٤ وابن عبد البر فى جامع بيان العلم وفضله: ١/ ٨٥.

وممن روينا عنه كراهة ذلك: عمر، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأبو موسى، وأبو سعيد الخدرى، فى جماعة آخرين من الصحابة والتابعين.

وممن روينا عنه إباحة ذلك أو فعله: علىٌّ وابنه الحسن، وأنس، وعبد الله بن عمرو بن العاص، فى جمع آخرين من الصحابة والتابعين رضى الله عنهم(1).

وقد وفَّق العلماء بين ما ورد من نهى عن الكتابة وما ورد من إباحة بوجوه:

١- أن النهى عن الكتابة إنما كان فى أول الإسلام مخافة اختلاط الحديث بالقرآن، فلما أمن ذلك بكثرة حفظ القرآن أذن رسول الله ﷺ فى الكتابة، ونسخ النهى الأول.

٢- أن النهى إنما كان عن كتابة الحديث مع القرآن فى صحيفة واحدة مخافة الاشتباه.

٣- أن النهى كان فى حق مَنْ وُثِقَ بحفظه وخِيف اتكاله على الكتابة، والإذن كان فى حق مَنْ لايوثق بحفظه كأبى شاة.

وبذا ينتفى التعارض بين النصوص.

ومما لا شك فيه أن هذا الاختلاف كان أول الأمر، ثم أجمع المسلمون على جواز الكتابة، قال ابن الصلاح: «ثم إنه زال الخلاف، وأجمع المسلمون على تسويغ ذلك وإباحته، ولولا تدوينه فى الكتب لدرس فى الأعصر الأخيرة»(2).

ويُستفاد من بعض الآثار أن رسول الله ﷺ أذن فى كتابة الحديث فى آخر حياته إذنًا عامًا.

روى الترمذى أن سعد بن عبادة الأنصارى كان يملك صحيفة جمع فيها طائفة من أحاديث الرسول وسُنَنه، وكان ابن هذا الصحابى الجليل يروى من هذه الصحيفة.

ويروى البخارى أن هذه الصحيفة كانت نسخة من صحيفة عبد الله بن أبى أوفى الذى كان يكتب الأحاديث بيده، وكان الناس يقرأون عليه ماجمعه بخطه.

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح بتحقيق نور الدين عتر ص ١٦٠، ١٦١ ط، المكتبة العلمية.

(٢) المرجع السابق ص ١٦٢.

ومن أشهر الصحف المكتوبة فى العصر النبوى الصحيفة الصادقة التى كتبها جامعها عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله ﷺ، وقد ذكر أهل السير أنها اشتملت على ألف حديث.

وكان ابن عمرو يُعَظِّم أمر هذه الصحيفة ويقول: ما يرغبنى فى الحياة إلا خصلتان: الصادقة والوهط، فأما الصادقة فصحيفة كتبتها عن رسول الله ﷺ، وأما الوهط فأرض تصدَّق بها عمرو بن العاص كان يقوم عليها(١).

وهذه الصحيفة هى ماجاء بسند عبد الله بن عمرو فى مسند الإمام أحمد.

وقد جمع أبو هريرة صحفًا كثيرة مما كتبه الصحابة، تلف أغلبها، وروى عنه تلميذه همام بن منبِّه صحيفة منها، ثم نُسِبَت إليه، فقيل: صحيفة همام.

وهى فى الحقيقة صحيفة أبى هريرة لهمام، وكان لهذه الصحيفة أهمية خاصة فى تدوين الحديث، لأنها وصلت إلينا كاملة سالمة كما رواها ودوَّنها همام عن أبى هريرة، وسماها صاحب «كشف الظنون» بالصحيفة الصحيحة، وهى برمتها فى مسند أحمد، وجاءت متفرقة بأبواب مختلفة فى البخارى وغيره.

• تدوين الحديث

التدوين غير الكتابة، فإن الكتابة تعنى أن يكتب شخص صحيفة أو أكثر- أما التدوين فإنه جمع المكتوب من الصحف والمحفوظ فى الصدور وترتيبه حتى يكون فى كتاب واحد، وسبق الكلام عن الكتابة، وحديثنا هنا عن التدوين.

عن عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أراد أن يكتب السُّنَن فاستفتى أصحاب النبى ﷺ فى ذلك، فأشاروا عليه بأن يكتبها، فطفق عمر يستخير الله فيها شهرًا، ثم أصبح يومًا وقد عزم الله له، فقال: «إنى كنت أريد أن أكتب السُّنَن، وإنى ذكرتُ قومًا قبلكم كتبوا كتبًا فأكبوا عليها، وتركوا كتاب الله، وإنى والله لا أشوب كتاب الله بشىء أبدًا»(٢).

---

(١) رواه البزار فى سننه، وابن عبد البر فى جامع بيان العلم وفضله.

(٢) جامع بيان العلم وفضله: ١/ ٧٧.

وهذا يدل على أن عمر أراد أن يكتب السُّنَّة ويجمعها، ولكنه خشى أن ينكب المسلمون على دراستها ويهملوا كتاب الله، أو يلتبس كتاب الله بها، ولو كان عمر لايرى تدوين الحديث وجمعه لما أراد ذلك، وإنما أحجم عنه للمحظور الذى أورده.

أما ما أُثِرَ عن بعض التابعين من كراهة كتابة فتاواهم فقد كان لمانع آخر، وهو خشيتهم من الرأى والتباسه بالحديث.

وكانت المحاولة الأولى لجمع الحديث وتدوينه على يد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، حيث توافرت البواعث على ذلك فى الأمور الآتية:

١- زوال أسباب الكراهة، فقد حُفِظَ القرآن الكريم فى صدور الآلاف من الحَفَظة.، وجُمِعَ الأخير فى عهد عثمان، وأصبح التمييز بين القرآن والحديث أمرًا معروفًا واضحًا، فلا وجه لاحتمال اللبس بينهما.

٢- الخشية من ضياع الحديث، فإن الحافظة القوية التى تميَّز بها العرب أخذت تضعف، وقد تفرَّق العلماء فى الأمصار الإسلامية المترامية الأطراف بعد اتساع رقعة الدولة، ولدى كل واحد منهم علم، فاحتاج الأمر إلى جمع أحاديث رسول الله ﷺ ، حفاظًا عليها.

٣- ظهور الوضع فى الحديث بسبب الخلافات السياسية والمذهبية بعد الفتنة، وانقسام المسلمين إلى شيعة علىّ، وأتباع معاوية، وخوارج خرجوا عليهما معًا، حيث حرصت كل طائفة على تأييد مذهبها بتأويل القرآن على غير حقيقته، أو تحميل نصوص السُّنَّة ما لاتحتمله، فإذا عَزَّ عليهم ذلك، نسبوا إلى رسول الله ﷺ ما لم يقله دعمًا لدعواهم، وكانت بوادر ذلك من طائفة الشيعة، أما الخوارج فإنهم لا يستبيحون الكذب، ويُكَفِّرون الكبيرة، فكيف بالكذب على رسول الله ﷺ؟

روى عن ابن شهاب قال: «لولا أحاديث تأتينا من قِبَلِ الشرق ننكرها ولا نعرفها ما كتبتُ حديثًا، ولا أذنتُ فى كتابته».

لهذا كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبى بكر محمد بن عمرو بن حزم عامله على المدينة كتابًا قال فيه: «انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ، أو سُنَّة ماضية، أو حديث عمرة فاكتبه، فإنى خِفتُ دروس العلم وذهاب أهله»[1].

وفى رواية: «أنه أمره أن يكتب له العلم من عند عمرة بنت عبد الرحمن، والقاسم بن محمد بن أبى بكر».

وكتب عمر إلى الأمصار الأخرى، إلى الولاة وغيرهم: «انظروا إلى حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه».

ولكن هذا الجمع لم يكن شاملاً، وتوفى عمر بن عبد العزيز قبل أن يبعث إليه أبو بكر بن حزم بما جمعه.

وقد اعتبر علماء الحديث عمل عمر بن عبد العزيز هذا أول تدوين للحديث، وقالوا: «وأما تدوين الحديث فإنه وقع على رأس المائة فى خلافة عمر بن عبد العزيز بأمره»[2].

أما المحاولة الجادة الشاملة فكانت على يد الإمام الجليل محمد بن شهاب الزهرى، حيث استجاب لعمر بن عبد العزيز عن رغبة صادقة، وافقت ماكانت عليه من حب للحديث، وشغف بجمعه، فاستقصى ماوصل إليه من حديث وجمعه، وكانت محاولته تمهيدًا لمن جاء بعده من المصنفين فى الأمصار المختلفة، حتى قال كثير من العلماء: «لولا الزهرى لضاع كثير من السُّنَّة»، وقالوا: «أول من

---

(١) رواه الدارمى فى سننه، وابن سعد فى الطبقات الكبرى، وقوله: «أو حديث عمرة» أراد به ما عند عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية، وكانت على علم بحديث عائشة رضى الله عنها.

(٢) تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى للحافظ جلال الدين السيوطى- بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ص٤٠ - طبع المكتبة العلمية.

دون العلم ابن شهاب»، وعن ابن شهاب قال: «لم يُدوِّن هذا العلم أحد قبل تدويني»[1].

ولم يكن تدوين الحديث ابتداءً مبوبًا على أبواب العلم، ولكنه كان جمعًا للأحاديث من غير تبويب، ثم شاع التدوين بعد الزهرى على أنماط مختلفة، كان أكثرها يجمع حديث رسول الله ﷺ مختلطًا بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، إلى أن قام أئمة الحديث بتآليفهم العظيمة على طريقة المسانيد، ثم على طريقة التبويب.

قال ابن حجر: «وأول مَنْ جمع ذلك الربيع بين صبيح (المتوفى سنة ١٦٠هـ) وسعيد بن أبى عروبة (المتوفى سنة ١٥٦هـ)، إلى أن انتهى الأمر إلى كبار الطبقة الثالثة، وصنف الإمام مالك الموطأ بالمدينة، وعبد الملك بن جريج بمكة، والأوزاعى بالشام، وسفيان الثورى بالكوفة، وحماد بن سلمة بن دينار بالبصرة»[2].

وقال شيخ الإسلام زكريا الأنصارى فى شرحه لألفية المصطلح للعراقى: «أول مَنْ صنَّف مطلقًا ابن جريج بمكة، ومالك وابن أبى ذئب بالمدينة، والأوزاعى بالشام، والثورى بالكوفة، وسعيد بن أبى عروبة والربيع بن صبيح وحماد بن سلمة بالبصرة، ومعمر بن راشد وخالد بن جميل باليمن، وجميل ابن الحميد بالرى، وابن المبارك بخراسان، وهؤلاء فى عصر واحد، فلا يُدرَى أيهم سبق؟ ذكره شيخنا- يعنى ابن حجر- كالناظم- يعنى العراقى- وذكر غيره من جملة هؤلاء أيضًا: هُشَيم (بضم الهاء وفتح الشين) ابن بشير الواسطى بواسط[3] وآخرون منهم: عبد الرزاق بن همام الصنعانى، وسعيد بن منصور، وابن أبى شيبة.

---

(١) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السُّنَّة المشرَّفة- لمحمد بن جعفر الكتانى ص٤- الطبعة الأولى- بيروت.

(٢) مقدمة فتح البارى لابن حجر: ١/ ٤- إدارة الطباعة المنيرية.

(٣) الرسالة المستطرفة ص٧.

• المطبوع المتداول من ذلك:

١- «الموطأ» للإمام مالك بن أنس.

٢- «المصنف» لعبد الرزاق بن همام الصنعانى.

٣- «السنن» لسعيد بن منصور.

٤- «المصنف» لأبى بكر بن أبى شيبة.

وهذه المصنَّفات لا تقتصر على أحاديث رسول الله ﷺ، بل تمزج بين الأحاديث وأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، ثم كان الاقتصار على الأحاديث عند من صنف من العلماء فيما بعد.

منهاج تدوين الحديث وأشهر المصنفات فى ذلك:

نهج المصنِّفون فى الحديث مناهج شتى فى التأليف، وهاك أهم هذه المناهج وما صُنِّف فيها:

أولاً: طريقة المسانيد

المسانيد: جمع سند، والمراد بها هنا: الكتب الى يُجمع فيها أحاديث كل صحابى على حدة، سواء أكان الحديث صحيحًا أو حسنًا أو ضعيفًا.

وترتيب أسماء الصحابة داخل المسند قد يكون على نسق حروف الهجاء -كما فعل غير واحد- وهو أسهل تناولاً، وقد يكون على القبائل، أو على السابقة فى الإسلام، أو البلدان.

وقد يُقتصر فى بعضها على أحاديث صحابى واحد، أو أحاديث جماعة من الصحابة يشتركون فى أمر من الأمور كالعشرة المبشرين بالجنة[1].

---

(١) العشرة المبشرون بالجنة هم: أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان. وعلىّ بن أبى طالب (وهم الخلفاء الراشدون الأربعة) وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وسعد بن أبى وقاص، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح -واسمه عامر بن عبد الله -رضى الله عنهم.

والمسانيد التى صنَّفها الأئمة المحدثون كثيرة، ذكر الكتانى فى «الرسالة المستطرفة» اثنين وثمانين مسندًا منها، ثم قال: «والمسانيد كثيرة سوى ما ذكرناه»[1].

ومن أشهر هذه المسانيد:

١- مسند أبى داود سليمان بن داود الطيالسى (ت ٢٠٤هـ)[2].

٢- مسند أبى بكر عبد الله بن الزبير الحميدى (ت ٢١٩هـ).

٣- مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ).

٤- مسند أبى بكر أحمد بن عمرو البزار (ت ٢٩٢هـ).

٥- مسند أبى يعلى أحمد بن على المثنى الموصلى (ت ٣٠٧هـ).

وهذه المسانيد -كما أشرنا من قبل- لا تقتصر على جمع الحديث الصحيح، بل تشمل الصحيح وغيره، ولم ترتب على حسب أبواب الفقه، لأن ترتيبها يقوم على جمع مسند كل صحابى دون مراعاة لموضوعات مروياته، وذلك يجعل الاستفادة منها شاقاً على الباحث، حيث يصعب عليه الوقوف على أحاديث حكم فقهى بعينه، أو أحاديث موضوع من الموضوعات.

ثانيًا: طريقة المعاجم

المعاجم: جمع معجم، وهو فى اصطلاح المحدِّثين: ما تذكر فيه الأحاديث مرتبة على حسب أسماء الصحابة، أو شيوخ المصنف، أو البلدان وفق حروف المعجم.

● **ومن المعاجم المشهورة:**

١- **«المعجم الكبير»**: لأبى القاسم سليمان بن أحمد الطبرانى (ت. ٣٦٠هـ) وهو على مسانيد الصحابة مرتبين على حروف المعجم، عدا مسند أبى هريرة فإنه

---

(١) الرسالة المستطرفة ص ٤٦- ٤٧.

(٢) وهو غير أبى داود سليمان بن الأشعث السجستانى صاحب السنن.

أفرده فى مصنف، يقال: إنه أورد فيه ستين ألف حديث، وفيه قال ابن دحية: هو أكبر معاجم الدنيا، وإذا أطلق فى كلامهم «المعجم» فهو المراد، وإذا أريد غيره قُيِّد.

٢- **«المعجم الأوسط»** له أيضًا، وهو مرتَّب على أسماء شيوخه، وهم قريب من ألفى رجل، ويقال: إن فيه ثلاثين ألف حديث.

٣- **«المعجم الصغير»** له أيضًا، خرَّج فيه عن ألف شيخ من شيوخه، يقتصر فيه غالبًا على حديث واحد عن كل واحد من شيوخه، قيل: وهو عشرون ألف حديث.

٤- «معجم البلدان» لأبى يعلى أحمد بن على الموصلى (ت ٣٠٧ هـ)(١).

ثالثا: التصنيف على أبواب الدين كله كالجوامع

الجوامع: جمع «جامع»، والجوامع فى المصنَّفات الحديثية هى التى جمعها أصحابها ورتبوها على جميع أبواب الدين، فترى فيها أبواب الإيمان (العقائد)، وأبواب الطهارة، وأبواب العبادات، والمعاملات، والأنكحة، والسير، والمناقب، والتفسير، والآداب، والرقاق، والفتن، وغير ذلك.

• أشهر الجوامع

١- «الجامع الصحيح» لشيخ المحدثين الإمام أبى عبدالله محمد بن إسماعيل البخارى (ت٢٥٦هـ) وهو أول من اقتصر على الحديث الصحيح وأفرده بالتأليف، لكنه لم يستوعبه، وقد رتبه مؤلفه على الأبواب. مفتتحًا إياه بكتاب بدء الوحى. ثم كتاب الإيمان، ثم سرد كتب العلم والطهارة وغيرها حتى انتهى بكتاب التوحيد، ومجموع تلك الكتب سبعة وتسعون كتابًا، كل كتاب منها مجزأ إلى أبواب، وتحت كل باب عدد من الأحاديث.

---

(١) الرسالة المستطرفة ص ١٠١ - ١٠٢.

وقد حظى صحيح البخارى بعناية فائقة من العلماء. فاهتموا بشرحه، ومن أجل شروحه كتاب «فتح البارى بشرح صحيح البخارى» للحافظ ابن حجر العسقلانى (ت ٨٥٢هـ)، و«عمدة القارى» لبدر الدين العينى (ت٨٥٥هـ)، و«إرشاد السارى إلى صحيح البخارى» للقسطلانى (ت٩٢٢هـ) وكلها مطبوعة.

٢- «الجامع الصحيح» للإمام أبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيرى النيسابورى (ت٢٦١هـ) قصره على رواية الحديث الصحيح على شرطه، وبدأه بكتاب الإيمان، فكتاب الطهارة، فكتاب الحيض، فكتاب الصلاة، وختمه بكتاب التفسير. ومجموع تلك الكتب أربعة وخمسون كتابًا. وكل كتاب اشتمل على كثير من الأبواب، وكل باب أورد فيه عدة أحاديث.

ويعتبر صحيح مسلم فى المرتبة الثانية بعد صحيح البخارى عند جمهور المحدِّثين. وإن ذهب بعض علماء المغرب إلى تقديمه على صحيح البخارى(١).

وقد لقى صحيح مسلم قبولاً كبيرًا عند العلماء، فاعتنوا بشرحه، ومن أحسن شروحه كتاب «المنهاج فى شرح صحيح مسلم بن الحجاج» للحافظ أبى زكريا محيى الدين النووى (ت ٦٧٦هـ) وقد طُبع طبعات عديدة، و«الإكمال فى شرح صحيح مسلم» مخطوط، للقاضى عياض (ت ٥٤٤هـ)، و«الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج» مطبوع، للإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبى بكر السيوطى (ت ٩١١هـ).

٣- «الجامع الصحيح»: للإمام أبى عيسى محمد بن عيسى الترمذى (ت ٢٧٩هـ) خرَّج الترمذى فيه الحديث الصحيح والحسن والضعيف، ولم يقتصر على الصحيح. ولكنه يبيِّن غالبًا درجة الحديث وما قيل فيه، ورتبه على أبواب: أبواب الطهارة، أبواب الصلاة، أبواب الوتر، أبواب الجمعة، أبواب العيدين، أبواب السفر، أبواب الزكاة، أبواب الصوم، أبواب الحج، أبواب الجنائز، أبواب

(١) علوم الحديث ص ١٥.

النكاح، أبواب الرضاع، أبواب الطلاق واللعان، أبواب البيوع، أبواب الأحكام.. وختم كتابه بأبواب المناقب.

ومن شروح الترمذى كتاب «عارضة الأحوذى على الترمذى»[1] للحافظ أبى بكر محمد بن عبدالله الإشبيلى المعروف بابن العربى المالكى (ت ٥٤٣هـ) وشرح الحافظ عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلى (ت ٧٩٥هـ).

وقد يسمى «جامع الترمذى»: «سنن الترمذى».

هذا وقد أُلِّفت مستخرجات على صحيح البخارى، أو صحيح مسلم، أوعليهما معًا، كما أُلِّفت مستدركات على الجوامع أشهرها:

«المستدرك على الصحيحين» لأبى عبدالله الحاكم (ت ٤٠٥هـ).

رابعًا: التصنيف على الأبواب الفقهية

وهذا النوع من المصنفات لا يشمل جميع أبواب الدين، وإنما يشمل أكثر الموضوعات، ولا سيما الموضوعات الفقهية، والغالب على ترتيبها أن تُرتَّب على الأبواب الفقهية، فيبدأ بكتاب الطهارة، ثم الصلاة، ثم بقية العبادات، ثم المعاملات، وهكذا سائر الأبواب المتعلقة بالأحكام والفقه، وقد يذكر فيها ما يتعلق بغير ذلك ككتاب الإيمان، أو الآداب.

- **وأشهر ما صُنِّف على هذا النمط:**

١- السنن: وهى الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية، وتقتصر على الأحاديث المرفوعة فقط، لتكون مصدرًا للفقهاء فى استنباط الأحكام.

وتختلف السنن عن الجوامع، بأنها لا يوجد فيها ما يتعلق بالعقائد والسير والمناقب وما إلى ذلك، بل هى مقصورة على أبواب الفقه وأحاديث الأحكام، قال الكتانى: «ومنها كتب تُعرف بالسنن، وهى فى اصطلاحهم الكتب المرتبة على

(١) الأحوذى: الخفيف الحاذق، والمشمر للأمور القاهر لها، لا يشذ عليه شىء.

الأبواب الفقهية من الإيمان والطهارة والزكاة إلى آخرها، وليس فيها شيء من الموقوف، لأن الموقوف لا يسمى فى اصطلاحهم سُنّة، ويسمى حديثًا»[1].

● **وأشهر كتب السنن:**

(أ) «سنن أبى داود» لسليمان بن الأشعث السجستانى (ت ٢٧٥هـ).

(ب) «سنن النسائى» التى تسمى بـ«المجتبى»، لأبى عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائى (ت ٣٠٣هـ).

(جـ) «سنن ابن ماجه» لمحمد بن يزيد بن ماجه القزوينى (ت ٢٧٥هـ).

(د) «سنن الشافعى »للإمام محمد بن إدريس الشافعى (ت ٢٠٤ هـ).

(هـ) «سنن الدارمى» لعبدالله بن عبدالرحمن الدارمى (ت٢٥٥هـ).

(و) «سنن الدارقطنى» لعلى بن عمر الدارقطنى (ت ٣٨٥ هـ).

(ز) «سنن البيهقى» لأبى بكر أحمد بن الحسين البيهقى (ت ٤٥٨هـ).

وهذه السنن كلها -والحمد لله- مطبوعة.

٢- **المصنفات:** جمع مصنَّف، والمصنف فى اصطلاح المحدِّثين هو الكتاب المرتب على الأبواب الفقهية، والمشتمل على الأحاديث المرفوعة، والموقوفة، والمقطوعة، أى فيه الأحاديث النبوية، وأقوال الصحابة، وفتاوى التابعين، وفتاوى أتباع التابعين أحيانًا.

فالفرق بين المصنف والسنن أن المصنف يشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، أما السنن فلا تشتمل على غير الأحاديث المرفوعة إلا نادرًا.

● **ومن أشهر المصنفات:**

(أ) «المصنف» لأبى بكر عبدالرزاق بن همام الصنعانى (ت ٢١١هـ) وهو مطبوع كله.

---

(١) الرسالة المستطرفة ص ٢٥.

(ب) «المصنف» لأبى بكر عبدالله بن محمد بن أبى شيبة الكوفى (ت ٢٣٥هـ) وصدر منه عدة أجزاء.

(جـ) «المصنَّف» لبَقىّ (بفتح الباء الموحدة وتشديد الياء المثناة) ابن مخلد القرطبى (ت ٢٧٦هـ).

٣- **الموطآت:** جمع موطأ، والموطأ لغة: المُسهَّل المُهيَّأ، والموطأ فى اصطلاح المحدِّثين: هو الكتاب المرتب على الأبواب الفقهية، ويشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، فهو كالمنصف، وإن اختلفت التسمية.

*** ومن أشهر الموطآت:**

(أ) «الموطأ» للإمام مالك بن أنس المدنى (ت ١٧٩هـ) وقد طبع عدة طبعات.

(ب) «الموطأ» لابن أبى ذئب محمد بن عبدالرحمن المدنى (ت ١٥٨هـ).

(جـ) «الموطأ» لأبى محمد عبدالله بن محمد المروزى (ت ٢٩٣هـ).

خامساً: الكتب التى التزم فيها أهلها الصحة

إضافة إلى ما سبق من طرائق التصنيف، وذُكر أشهرها، فإن بعضهم التزم الصحة.

ومن ذلك مر من «صحيح البخارى» و«صحيح مسلم» و«الموطأ» لمالك، و«المستدرك» للحاكم.

ويضاف إليه ما يأتى من الكتب التى التزم أهلها الصحة:

(أ) «صحيح ابن خزيمة» لأبى عبدالله محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة السلمى النيسابورى شيخ ابن حبان (ت ٣١١هـ).

(ب) «صحيح ابن حبان» لأبى حاتم محمد بن حبان (ت ٣٥٤هـ) قال السخاوى: «وقد قيل: إن أصح من صنف فى الصحيح بعد الشيخين: ابن خزيمة وابن حبان»[1].

---

(١) فتح المغيث شرح: ألفية العراقى للسخاوى.

سادسًا: المؤلفات الموضوعية

ومن المحدِّثين مَنْ صنَّفَ فى موضوعات خاصة، واقتصر على الأحاديث الواردة فى موضوعه، ومن ذلك:

١- **كتب الترغيب والترهيب**: وهى الكتب الحديثية المرتبة على أساس جمع الأحاديث الواردة فى الترغيب بما أمر به الشرع، أو الترهيب مما نهى عنه الشرع، كالترغيب فى بر الوالدين -والترهيب من عقوقهما.

* **ومن هذا النوع من المصنفات:**

(أ) «الترغيب والترهيب» لزكى الدين عبدالعظيم بن عبدالقوى المنذرى (ت ٦٥٦هـ) وقد طبع الكتاب عدة طبعات.

(ب) «الترغيب والترهيب» لأبى حفص عمر بن أحمد المعروف بابن شاهين (ت ٣٨٥هـ).

٢- **كتب الزهد والفضائل والآداب والأخلاق**، ومن مصنفاتها:

(أ) «كتاب الزهد» للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) وهو مطبوع.

(ب) «كتاب الزهد» لعبدالله بن المبارك (ت١٨١ هـ) وهو مطبوع.

(جـ) «كتاب أخلاق النبى ﷺ» لأبى الشيخ أبى محمد عبدالله بن محمد الأصبهانى (ت ٣٦٩هـ).

«كتاب رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين» لأبى زكريا يحيى بن شرف النووى (ت ٦٧٦هـ) قد طبع عدة مرات.

سابعًا: كتب الأحكام

وهى الكتب التى اقتصرت على أحاديث الأحكام فقط ومن أشهرها:

(أ) «الأحكام» لعبدالغنى بن عبدالواحد المقدسى (ت ٦٠٠هـ).

(ب) «عمدة الأحكام عن سيد الأنام» له أيضا.

(جـ) «الإمام فى حديث الأحكام» لمحمد بن على المعروف بابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ).

(د) «الإلمام بأحاديث الأحكام» له أيضًا، وقد اختصره من كتاب «الإمام».

(هـ) «المنتقى فى الأحكام» لعبدالسلام بن عبدالله بن تيمية الحرانى (ت ٦٥٢هـ).

(و) «بلوغ المرام من أدلة الأحكام» للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى (ت ٨٥٢هـ).

وقد شُرِحت هذه الكتب، وطُبع بعضها طبعات متعددة، وحدها، أو مع شروحها، ومن أهم شروحها:

(أ) «سُبل السلام شرح بلوغ المرام» للصنعانى.

(ب) «نيل الأوطار شرح المنتقى» للشوكانى.

ثامنا: تأليف المجاميع

والمجاميع: جمع «مجمع»، وهو كل كتاب جمع فيه مؤلفه عدة مصنفات ورتبه على ترتيب تلك المصنفات التى جمعها فيه.

*** ومن أشهر المجاميع:**

(أ) «جامع الأصول من أحاديث الرسول» لأبى السعادات المعروف بابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) جمع فيه بين أصول ستة: صحيح البخارى، وصحيح مسلم، وسنن أبى داود، والترمذى، والنسائى، وجعل سادسها موطأ مالك بدلاً من سنن ابن ماجه، لما فيه من كثرة الأحاديث الضعيفة ولذلك وَدَّ بعض الحفاظ لو كان مسند الدارمى مكانه.

(ب) «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للحافظ على بن أبى بكر الهيثمى (ت ٨٠٧هـ) جمع فيه الأحاديث الزائدة فى: مسند أحمد -ومسند أبى يعلى

الموصلى- ومسند أبى بكر البزار -ومعاجم الطبرانى الثلاثة (الكبير والأوسط والصغير) عن الأحاديث الموجودة فى الكتب الستة.

(جـ) «جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد» لمحمد بن محمد بن سليمان المغربى (ت ١٠٩٤) جمع فيه المؤلف بين كتابى ابن الأثير والهيثمى، وأضاف إليهما: زوائد مسند الدارمى، وسنن ابن ماجه، فجاء موسوعة حديثية جمعت أكثر من عشرة آلاف حديث من أربعة عشر مصنفًا حديثيًا وهى: الصحيحان -والموطأ- والسنن الأربعة (أبو داود، والنسائى، والترمذى، وابن ماجه) -ومسند الدارمى -ومسند أحمد- ومسند أبى يعلى -ومسند البزار- ومعاجم الطبرانى الثلاثة.

تاسعًا: الأجزاء

والجزء: كل كتاب صغير جُمِعَ فيه مرويات راو واحد من رواة الحديث، أو جُمِعَ فيه ما يتعلق بموضوع واحد على سبيل الاستقصاء مثل:

(أ) «جزء ما رواه أبو حنيفة عن الصحابة» للأستاذ أبى معشر عبدالكريم بن عبدالصمد الطبرى.

(ب) «جزء رفع اليدين فى الصلاة» للبخارى.

عاشرًا: الأطراف

وهى كل كتاب ذكر فيه مصنفه طرف كل حديث الذى يدل على بقيته، ثم يذكر أسانيد كل متن من المتون، إما مستوعبًا، وإما مقيدًا لها ببعض الكتب. ويرتبها مؤلفوها غالبًا على مسانيد الصحابة، مرتبين أسماءهم على حروف المعجم، فيذكر طرف الحديث الذى يدل على بقيته، مثل قولنا: حديث: «كلكم راع»، وحديث: «بنى الإسلام على خمس»، وحديث: «الإيمان بضع وسبعون شعبة»... وهكذا.

ومن أشهر كتب الأطراف:

(أ) «أطراف الصحيحين» لأبى محمد خلف بن محمد الواسطى (ت ٤٠١هـ).

(ب) «الإشراف على معرفة الأطراف» -أى أطراف السنن الأربعة- للحافظ أبى القاسم على بن الحسن المشهور بابن عساكر (ت ٥٧١هـ).

(جـ) «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» أى أطراف الكتب الستة للحافظ أبى الحجاج يوسف بن عبدالرحمن المزى (ت ٧٤٢هـ).

(د) «إتحاف المهرة بأطراف العشرة» للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى (ت ٨٥٢هـ).

وهذه العشرة هى: الموطأ -ومسند الشافعى- ومسند أحمد - ومسند الدارمى - وصحيح ابن خزيمة- ومنتقى ابن الجارود -وصحيح ابن حبان- ومستدرك الحاكم- ومستخرج أبى عوانة - وشرح معانى الآثار للطحاوى- وسنن الدارقطنى- وإنما زاد العدد واحدًا، لأن صحيح ابن خزيمة لم يوجد منه سوى قدر ربعه.

(هـ) «أطراف المسانيد العشرة» لأبى العباس أحمد بن محمد البوصيرى (ت٨٤٠هـ).

وهذه العشرة هى: مسند أبى داود الطيالسى- ومسند أبى بكر الحميدى- ومسند مسدد بن مسرهد- ومسند محمد بن يحيى العدنى- ومسند إسحاق بن راهويه- ومسند أبى بكر بن أبى شيبة- ومسند أحمد بن منيع- ومسند عبد بن حميد- ومسند الحارث بن محمد بن أبى أسامة- ومسند أبى يعلى الموصلى.

(و) «ذخائر المواريث فى الدلالة على مواضع الحديث» أطراف الكتب الستة وموطأ مالك، لعبدالغنى النابلسى (ت١١٤٣هـ).

حادى عشر: التأليف فى الأحاديث المشتهرة على الألسنة أو الموضوعة

عنى كثير من العلماء فى العصور المختلفة بالأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس- فبينوا درجاتها- وما فيها من ضعيف أو موضوع أو لا أصل له. وإن شاعت على الألسنة، ومن العلماء مَنْ عنى بالموضوعات الخاصة.

● **ومن أهم الكتب التى عنيت بهذا وذاك:**

(أ) «اللآلىء المنثورة فى الأحاديث المشهورة مما ألفه الطبع وليس له أصل فى الشرع» للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ).

(ب) «المقاصد الحسنة فى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة» لمحمد ابن عبدالرحمن السخاوى (ت٩٠٢هـ).

(جـ) «الدرر المنتثرة فى الأحاديث المشتهرة» لجلال الدين السيوطى (ت ٩١١هـ).

(د) «تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث» لعبدالرحمن بن على الشيبانى (ت ٩٤٤هـ).

(هـ) «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس» لإسماعيل بن محمد العجلونى (ت١١٦٢هـ).

(و) «أسنى المطالب فى أحاديث مختلفة المراتب» لمحمد بن درويش الشهير بالحوت البيرونى (ت ١٢٧٦ هـ).

(ز) «الموضوعات» لابن الجوزى (ت ٥٩٧هـ).

(ح) «المنار المنيف فى الصحيح والضعيف» لابن القيم (ت٧٥١هـ) حققه الشيخ عبدالفتاح أبوغدة.

(ط) «اللآلىء المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة» لجلال الدين السيوطى (ت٩١١هـ).

(ى) «المصنوع فى معرفة الحديث الموضوع» وهو الموضوعات الصغيرة للعلامة نور الدين على بن محمد المشهور بالملا على القارى الهروى (ت١٠١٤ هـ) حققه الشيخ عبدالفتاح أبو غدة.

(ك) «الأسرار المرفوعة فى الأخبار الموضوعة» المعروف بـ«الموضوعات الكبرى» للملا على القارى كذلك -حققه الشيخ محمد الصباغ.

(ل) «الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة» للشوكانى (ت ١٢٥٠هـ).

(م) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للشيخ محمد ناصر الدين الألبانى.

ثانى عشر: الزوائد

والمقصود بالزوائد المصنفات التى يجمع فيها مؤلفوها الأحاديث الزائدة فى بعض الكتب عن الأحاديث الموجودة فى كتب أخرى.

● **ومن أشهر مصنفاتها:**

(أ) «مصباح الزجاجة فى زوائد ابن ماجه» لأبى العباس أحمد بن محمد البوصيرى (ت ٨٤٠ هـ) - وهو غير «البوصيرى» الشاعر صاحب البردة محمد بن سعيد (ت ٦٩٦ هـ)- وهو كتاب يشتمل على زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة الأصول، وهى: (صحيح البخارى، وصحيح مسلم، وسنن الترمذى، وأبى داود، والنسائى).

(ب) «إتحاف السادة المهرة الخيرة بزوائد المسانيد العشرة» للبوصيرى أيضًا. وهى زوائد: (مسند أبى داود الطيالسى، ومسند الحميدى، ومسند مسدد بن مسرهد، ومسند محمد بن يحيى العدنى، ومسند إسحاق بن راهويه، ومسند أبى بكر بن أبى شيبة، ومسند أحمد بن منيع، ومسند عبد بن حميد، ومسند الحارث بن محمد بن أبى أسامة، ومسند أبى يعلى الموصلى) على الكتب الستة.

(جـ) «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى (ت ٨٥٢هـ)، وهى زوائد المسانيد العشرة السابقة ما عدا مسند أبى يعلى الموصلى، ومسند إسحاق بن راهويه على الكتب الستة ومسند أحمد.

(د) «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للهيثمى، وهو الذى ذكرناه من قبل فى المجاميع. فإن هذا الكتاب من حيث إن مؤلفه جمع فيه عدة مصنفات كان له شبه بالمجاميع. ومن حيث إن الجمع فيه للأحاديث الزائدة على بعض الكتب كان من الزوائد، وهو بها أليق.



علوم الحديث
نشأتها، وتطورها، والتعريف بكل منها

عنيت الأمة الإسلامية بالحديث النبوى رواية وحفظًا ودراسة، حتى تصون تراثها التشريعى فى المصدر الثانى من مصادره بعد القرآن الكريم، يحدوها فى ذلك أمران أساسيان:

أحدهما: الباعث الدينى: فإن الأمم تعنى بتراثها الفكرى الذى يمس حياتها، ويخالط شغاف قلوبها، وتقوم عليه نهضتها، وتحرص على غرس هذا التراث فى نفوس أبنائها، وتعمل على إذكائه، حتى يظل ماثلاً نصب أعينها، تترسم خطاه، وتلتزم نهجه، وإذا كان هذا شأن الأمم فى التراث الفكرى البشرى، فإن أمة تدين بالإسلام والرسالة التى بُعِثَ بها محمد ﷺ لا تدخر وسعًا فى أن تولى عنايتها لما تتلقاه عن نبيها، ترويه وتنقله، وتحفظه وتعيه، وتعمل بما جاء فيه، لأنه جزء من كيانها، ولا حياة لها إلا به، والأخذ بذلك واجب يفرضه الدين فيما أوجبه الله تعالى من اتباع رسوله وطاعته، والوقوف عند ما أتى به، والتأسى بسيرته: ﴿ **فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا** ﴾ [النساء: ٦٥].

والثانى: الباعث التاريخى: فإن الأمم يعرض لها فى تاريخها كثير من العوارض التى تستدعى الحرص على حفظ تراثها ووقايته من الدخل بما يحدث فيها من فتن، وما تتعرض له من عداء خصومها، والدس عليها.

والأمة الإسلامية التى قوضت دعائم الشرك، واقتحمت حصون الروم والفرس، واجهت خصومًا ألداء، يعرفون أن قوة هذه الأمة فى قوة دينها، وأنها

لا تُؤتى إلا من قبله، ومن سُبل ذلك: الوضع فى الحديث، فوجد المسلمون من ذلك حافزًا قويًا يحفز همتهم للتحرى فى نقل الحديث، واتباع قوانين الرواية وأصولها العلمية الصحيحة، كى يصونوا هذا التراث العظيم من التحريف فيه والدخيل عليه، فيظل صافيًا نقيًا، لا تشوبه شائبة، ولا تعتريه ريبة.

ومن أهم تلك القوانين فى عهد الصحابة:

أولا: تقليل الرواية عن رسول الله ﷺ

فإنهم كانوا يخافون من كثرة الرواية أن تزل أقدامهم بالخطأ والنسيان، وأن يؤدى هذا إلى الكذب على رسول الله ﷺ وما فيه من وعيد شديد، كما يخشون أن يشتغل الناس بالسُّنَّة وينصرفوا عن القرآن الكريم.

فكان عمر رضى الله عنه ينكر على من يكثر رواية الحديث، قيل لأبى هريرة -وهو أكثر الصحابة حديثًا-: أكنت تُحدِّث فى زمن عمر هكذا؟ فقال: «لو كنت أُحدِّث فى زمان عمر مثلما أحدثكم لضربنى بمِخْفَقَته» (بكسر الميم وتسكين الخاء وفتح الفاء والقاف)[1].

وكثيرًا ما كان يقول بعضهم بعد رواية الحديث: «نحو هذا، أو كما قال، أو شبيهًا بذلك» وقد تأخذه رعدة ويتغير لونه حين يروى شيئًا عن رسول الله ﷺ ورعًا واحترامًا لحديثه.

عن عمرو بن ميمون قال: «ما أخطأنى ابن مسعود عشية خميس إلا أتيته فيه، قال: فما سمعته يقول بشىء قط: قال رسول الله ﷺ، فلما كانت ذات عشية قال: قال رسول الله ﷺ، قال: فنكس، قال: فنظرت إليه، فهو قائم محللة أزرار قميصه، قد اغرورقت عيناه، وانتفخت أوداجه، قال: أو دون ذلك، أو فوق ذلك، أو قريبًا من ذلك، أو شبيهًا بذلك»[2].

---

(١) تذكرة الحفاظ للذهبى: ١/٧ طبع. الهند، والمخفقة: ما يُضرب به من سوط أو نحوه.

(٢) سنن ابن ماجه، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقى- المقدمة: ١/ ١٠- ١١ طبع. دار الفكر.

وعن محمد بن سيرين قال: «كان أنس بن مالك إذا حدث عن رسول الله ﷺ حديثًا ففرغ منه قال: أو كما قال رسول الله ﷺ»[1].

ثانيًا: التثبت فى الرواية

قال الحافظ الذهبى: «كان أبو بكر رضى الله عنه أول من احتاط فى قبول الأخبار، فروى ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب أن الجدة جاءت إلى أبى بكر تلتمس أن ترث، فقال: ما أجد لك فى كتاب الله شيئا، وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئًا، ثم سأل الناس، فقام المغيرة فقال: سمعت رسول الله ﷺ يعطيها السدس، فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك، فأنفذه لها أبو بكر رضى الله عنه»[2].

وعن أبى سعيد الخدرى قال: «كنت فى مجلس من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور، فقال: استأذنت على عمر ثلاثًا فلم يؤذن لى، فرجعت فقال: ما منعك؟ قلت: استأذنت ثلاثًا فلم يؤذن لى فرجعت، وقال رسول الله ﷺ: **«إذا استأذن أحدكم ثلاثًا فلم يؤذن له فليرجع»** فقال: والله لتقيمن عليه بينة، أمنكم أحد سمعه من النبى ﷺ؟ فقال أبى بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم، فكنت أصغر القوم، فقمت معه، فأخبرت عمر أن النبى ﷺ قال ذلك، فقال عمر لأبى موسى: أما إنى لم أتهمك، ولكن خشيت أن يتقوَّل الناس على رسول الله ﷺ»[3].

ولا يعنى هذا أن الصحابة اشترطوا لقبول الحديث أن يرويه راويان فأكثر، أو أن يشهد الناس على الراوى، أو أن يُستحلف، وإنما يعنى بيان ما كان عليه الصحابة من التثبت فى قبول الأخبار مخافة الخطأ فى الرواية. وحرصًا على الضبط

---

(١) سنن ابن ماجه -المرجع سابق- ص ١١.

(٢) تذكرة الحفاظ ص ٢، وقد خرَّجه الإمام مالك فى الموطأ، وأخرجه أبو داود والترمذى وابن ماجه.

(٣) أخرجه البخارى ومسلم والإمام مالك فى الموطأ.

والإتقان، وتحفظًا فى الدين حتى لا يتقول أحد على رسول الله ﷺ ما لم يقل، يدل على هذا ما جاء فى آخر الحديث ببعض رواياته: «أما إنى لم أتهمك ولكنى خشيت أن يتقوَّل الناس على رسول الله ﷺ».

وقد دلت الشواهد على أن هؤلاء الذين تثبتوا فى الرواية أخذوا بأحاديث لم يروها إلا راوٍ واحد.

روى أن عمر ذكر المجوس فقال: «ما أدرى كيف أصنع فى أمرهم؟ فقال له عبد الرحمن بن عوف: أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: **«سُنُّوا بهم سنة أهل الكتاب»**[1].

وروى «أن أبا بكر قضى بقضية بين اثنين فأخبره بلال أنه- عليه الصلاة والسلام- قضى فيها بخلاف قضائه فرجع»[2].

ثالثا: نقد المرويات

وذلك بعرض المروى على القرآن الكريم، فإن كان مخالفًا له تركوا العمل به فقد أفتى عمر رضى الله عنه بأن المبتوتة لها النفقة ولها السكنى، ولما روى له حديث فاطمة بنت قيس رضى الله عنها أن زوجها طلقها البتة وهو غائب، فأرسل إليها وكيله بشعير، فسخطته، فقال: والله مالك علينا من شىء، فجاءت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له، فقال: «ليس لك عليه نفقة ولا سكنى» وأمرها أن تعتد فى بيت أم شريك- قال عمر لما روى له ذلك: «لا نترك كتاب ربنا لقول امرأة لعلها حفظت أو نسيت».

والمراد بقول عمر: «كتاب ربنا» قوله تعالى: ﴿**وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلا يَخْرُجْنَ إِلاَّ أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ**﴾ [الطلاق: ١].

---

(١) رواه الشافعى ومالك والدارقطنى.

(٢) ذكره الرازى فى المحصول.

وقوله: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ وَلا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ﴾ [الطلاق: ٦]. فقد فهم عمر من هاتين الآيتين أنه لا فرق بين رجعية ومبتوتة، فجعل للمبتوتة النفقة والسكنى[١].

وفى المسألة خلاف عند الفقهاء وفيها آراء، أحدها: ما ذهب إليه عمر، والثانى: لانفقة لها ولا سكنى، والثالث: لها السكنى دون النفقة.

هذا وقد كان للخلاف بين على ومعاوية آثاره فى انقسام المسلمين إلى طوائف، ومن هذه الطوائف من غلا فى التعصب لما ذهب إليه، وحاول أن يدعمه بالقرآن والسنة، فإن لم يجد هذا صريحًا أوَّل القرآن على غير حقيقته، أو حمَّل نصوص السنة ما لا تتحمله، فإذا عز عليه ذلك نسب إلى رسول الله ﷺ ما لم يقله، كالذى وضعه الشيعة فى علىّ رضى الله عنه: «من أراد أن ينظر إلى آدم فى علمه، وإلى نوح فى تقواه، وإلى إبراهيم فى حلمه، وإلى موسى فى هيبته، وإلى عيسى فى عبادته، فلينظر إلى على» فقابلهم المتعصبون لمعاوية بقولهم: «الأمناء ثلاثة: أنا وجبريل ومعاوية» وبهذا بدأ الوضع فى الحديث.

ثم أخذ الدس على السنة يزداد شيئا فشيئا، فهب العلماء لدرء هذا الشر وحماية حديث رسول الله ﷺ منذ بداية عصر صغار الصحابة وكبار التابعين، وعنوا بالبحث فى إسناد الحديث وفحص أحوال الرواة.

عن مجاهد قال: «جاء بشير (بضم الباء وفتح الشين وتسكين الياء) العدوى إلى ابن عباس فجعل يحدِّث ويقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ، فجعل ابن عباس لا يأذن[٢] لحديثه ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس، مالى لا أراك تسمع لحديثى؟ أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع؟ فقال ابن عباس:

---

(١) والقصة عند مسلم فى صحيحه، وعند مالك فى الموطأ، وعند أبى داود والترمذى والنسائى، وجاء فى بعض الروايات: «لا نترك كتاب ربنا وسُنَّة نبينا» ولكن عبارة. «وسُنَّة نبينا» لم تثبت عن عمر بسند صحيح، فإن السُّنَّة الثابتة أن النبى ﷺ لم يجعل لها نفقة ولا سكنى.

(٢) لا يأذن: أى لا يستمع ولا يصغى، ومنه سميت الأذن.

إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول[1] لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف»[2].

وعن محمد بن سيرين قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى حديث أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»[3].

وعن عبدان بن عثمان قال: سمعت عبد الله بن المبارك يقول: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء».

وقال ابن المبارك كذلك: «بيننا وبين القوم القوائم»- يعنى الإسناد[4].

فنشأ بهذا علم ميزان الرجال: «الجرح والتعديل» و«تاريخ الرواة» وأصبح علم الحديث يشمل موضوعين رئيسين: علم الحديث رواية، وعلم الحديث دراية.

١- **علم الحديث رواية:** هو العلم الذى يقوم على نقل ما أضيف إلى النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية (بضم الخاء واللام) أو خلقية (بكسر الخاء وتسكين اللام) نقلاً دقيقًا محررًا.

وموضوعه: أقوال الرسول ﷺ وأفعاله وتقريراته وصفاته من حيث نقلها نقلا دقيقًا.

وفائدته: حفظ السنة وضبطها والاحتراز عن الخطأ فى نقل ما أضيف إلى الرسول ﷺ.

٢- **علم الحديث دراية:** هو مجموعة القواعد والمسائل التى يُعرف بها حال الراوى والمروى من حيث القبول والرد.

---

(١) الصعب والذلول: أصل الصعب والذلول فى الإبل- فالعصب: العسر المرغوب عنه، و الذلو: السهل الطيب المحبوب المرغوب فيه، فالمعنى: سلك الناس كل مسلك مما يُحمد ويُذم.

(٢) مقدمة صحيح مسلم

(٣) المرجع السابق.

(٤) نفس المرجع.

* والراوى: هو ناقل الحديث- والمروى: هو ما أضيف إلى النبى ﷺ، أو إلى غيره من الصحابة، أو التابعين.

والمقصود بحال الراوى من حيث القبول والرد: معرفة حاله جرحًا وتعديلاً، وتحملاً وأداءً، وسائر ما له صلة بنقله.

والمقصود بحال المروى: كل ما يتعلق باتصال الأسانيد أو انقطاعها، ومعرفة علل الأحاديث وسائر ما له صلة بقبول الحديث أو رده.

* وموضوع علم الحديث دراية: السند والمتن من حيث أحوال كل منهما.

* وفائدة علم الحديث دراية: معرفة المقبول من المردود.

وقد أطلق علماء الحديث على علم الحديث دراسة اسم «علوم الحديث» واسم «مصطلح الحديث» واسم «أصول الحديث» ذلك لأن العناية بعلم «الحديث دراية» نجم عنها عدد من العلوم، حيث رأينا علماء هذا الفن يعنى كل منهم بجانب من جوانبه، ويفرده بالتأليف، فنشأت عدة علوم تحت اسم واحد هو «علوم الحديث» وسنتناول أهم هذه العلوم بإيجاز فيما يأتى..



٤

علم رجال الحديث

عرفنا من قبل أن علم «الحديث دراية» هو علم يعرف منه حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها، وحال الرواة وشروطهم، وأنواع المرويات وما يتعلق بها، أو هو باختصار: القواعد التى يعرف بها حال الراوى والمروى، والراوى: هو الذى يروى الحديث عمن أخذ منه، والمروى: هو الحديث المنقول بطريق الرواية، ويسمى هذا المروى اصطلاحًا بـ «المتن»، ويسمى الذين يروونه بـ «الرواة» أو «رجال السند».

فإذا قال البخارى مثلاً: حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد القرشى، قال: حدثنا أبى، قال: حدثنا أبو بردة بن عبد الله بن أبى بردة، عن أبى بردة، عن أبى موسى رضى الله عنه، قال: «قالوا: يا رسول الله.. أى الإسلام أفضل؟ قال: من سلم المسلمون من لسانه ويده».

فهؤلاء الذين ذكرهم البخارى- بدءًا بسعيد بن يحيى بن سعيد القرشى، ونهاية بأبى موسى- هم رواة الحديث، ويقال لهم: السند، أو رجال السند، وقوله عليه الصلاة والسلام: «من سلم المسلمون من لسانه ويده» هو المروى، أو الحديث. ويسمى كذلك المتن، والذى يروى الحديث برجاله المذكورين يكون مسنِدًا (بكسر النون)، وعمله هذا يسمى إسنادًا.

وفى ضوء ما سبق نُعرِّف الألفاظ الاصطلاحية الآتية:

* السند، فى اللغة: مأخوذ من قولهم: سند إليه يسند سنودًا: أى ركن إليه، واعتمد عليه، وسند الشىء سندًا، أى جعل له سنادًا أو عمادًا يستند إليه.

• **والسند فى اصطلاح المحدِّثين**: هو الطريق الموصل للمتن، أى سلسلة الرجال الموصلة للمتن، سمى سندًا لاعتماد الحفاظ فى صحة الحديث وضعفه عليه.

• **والإسناد**: هو رفع الحديث لقائله، وعرفه ابن حجر بقوله: حكاية طريق المتن. وقد يطلق على سلسلة الرجال الموصلة للمتن، فيكون بهذا مرادفًا للسند.

• **والمسنِد** (بكسر النون): هو الذى يروى الحديث بسنده.

• **والمتن**، لغة: ما صلب وارتفع من الأرض.

• **والمتن فى اصطلاح المحدِّثين**: هو ما ينتهى إليه غاية السند من الكلام، سمى متنًا لأن المسند يقويه بالسند ويرفعه إلى قائله، أو من تمتين القوس، أى شدها بالعصب، لأن المسند يقوى الحديث بسنده[1].

• **وعلم رجال الحديث** -ويسمى كذلك: «علم تاريخ الرواة»- هو العلم الذى يُعرف به أحوال كل راوٍ من رواة الحديث، من حيث ولادته، ووفاته، وشيوخه، ومن روى عنه، وبلادهم ومواطنهم، وغير ذلك مما له صلة بتاريخ الرواة وأحوالهم.

واقترن هذا العلم بنشأة الرواية، ثم أخذ فى النماء حتى اشتد ساعده، واهتم العلماء به ليتمكنوا من معرفة رجال الأسانيد، وفحص أحوالهم، حيث يأخذون عنهم دينهم، يقول محمد بن سيرين: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم»[2].

فكان تاريخ رجال الحديث خير عون على معرفة درجة الرواية، واتصال الأسانيد أو انقطاعها.

---

(١) تدريب الراوى ص ٥-٦، نزهة النظر ص ١٩.

(٢) مقدمة صحيح مسلم.

عن أبى إسحاق إبْراهيم بن عيسى الطَّالَقَانى (بتشديد الطاء وفتحها وفتح اللام والقاف) قال: قلت لعبد الله بن المبارك: يا أبا عبد الرحمن، الحديث الذى جاء «إن من البر بعد البر أن تصلى لأبويك مع صلاتك، وتصوم لهما مع صومك» قال: فقال عبد الله: يا أبا إسحاق، عمن هذا؟ قال: قلت له: هذا من حديث شهاب بن خراش، فقال: ثقة، عمن؟ قال: قلت: عن الحجاج بن دينار، قال: ثقة، عمن؟ قال: قلت: قال رسول الله ﷺ، قال: يا أبا إسحاق، إن بين الحجاج ابن دينار وبين النبى ﷺ مفاوز، تنقطع فيها أعناق المَطِىّ (بفتح الميم وكسر الطاء وتشديد الياء)، ولكن ليس فى الصدقة اختلاف»(١).

وهذا من خصائص أمتنا نحن المسلمين.

قال ابن حزم: «نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبى ﷺ مع الاتصال خُصَّ به المسلمون دون سائر الملل».

وتاريخ الرجال هو الذى أماط اللثام عن الرواة الكذابين، قال سفيان الثورى: «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ».

وعن حفص بن غياث أنه قال: «إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين» - يعنى احسبوا سنه وسن من كتب عنه(٢).

روى عُفير (بضم العين) بن معدان الكُلاعى (بضم الكاف) قال: «قدم علينا عمر بن موسى حمص، فاجتمعنا إليه فى المسجد، فجعل يقول: حدثنا شيخكم الصالح، فلما أكثر قلت له: من شيخنا هذا الصالح؟ سَمِّه لنا نعرفه، فقال: خالد ابن معدان، قلت له: فى أى سنة لقيته؟ قال: لقيته سنة ثمان ومائة، قلت: فأين

---

(١) المرجع السابق، ومفاوز: جمع مفازة، وهى الأرض القفر البعيدة عن العمارة وعن الماء، التى يُخاف الهلاك فيها، وقوله: «ليس فى الصدقة اختلاف» معناه أن هذا الحديث لا يُحتج به، ولكن مَنْ أراد بر والديه فإن الصدقة تصل إلى الميت وينتفع بها بلا خلاف بين المسلمين - والمطى: جمع مطية، وهى ما يُركب، ويُجمع كذلك على مطايا.

(٢) الكفاى فى علم الرواية للخطيب البغدادى ص ١١٩ طبع. الهند - وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقى، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوى: ٤/ ١٣٣ طبع. الهند، وعلوم الحديث ص ٣٤٣.

لقيته؟ قال: لقيته فى غزاة أرمينية، فقلت له: اتق الله يا شيخ، ولا تكذب، مات خالد بن معدان سنة أربع ومائة، وأنت تزعم أنك لقيته بعد موته بأربع سنين، وأزيدك أخرى، إنه لم يغز أرمينية قط، كان بغزو الروم»[1].

وعن الحاكم بن عبد الله قال: لما قدم علينا أبو جعفر محمد بن عبد الله الكشى وحدَّث عن عبد بن حميد، سألته عن مولده، فذكر أنه وُلِدَ سنة ستين ومائتين، فقلت لأصحابنا: سمع هذا الشيخ من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة»[2].

وقد اجتمع من مثل هذه الأخبار الكثير، وسجَّلها العلماء فى مصنَّفاتهم، وتشعبت أنواع التصنيف فى ذلك، واتسعت أغراضه.

١- مصنفات فى أسماء الصحابة خاصة

الصحابة: جمع صحابى، والصحابى لغة: مشتق من الصُّحبة، وهذا يصدق على كل مَن صحب غيره قليلاً كان أو كثيرًا.

والصحابى عند المحدِّثين: هو كل مسلم رأى رسول الله ﷺ وإن لم تطل صُحبته له، وإن لم يرو عنه شيئًا.

قال البخارى فى صحيحه: «مَن صحب النبى ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه».

وقال ابن الصلاح: «بلغنا عن أبى المظفر السمعانى المروزى أنه قال: أصحاب الحديث يطلقون اسم الصحابة على كل مَنْ روى عنه حديثًا أو كلمة ويتوسعون حتى يعدوا مَنْ رآه رؤية من الصحابة، وهذا لشرف منزلة النبى ﷺ، أعطوا كل مَنْ رآه حكم الصُّحبة».

ونُسِبَ إلى إمام التابعين سعيد بن المسيب قوله: «الصحابة لا تعدهم إلا مَنْ أقام مع رسول الله ﷺ سنة أو سنتين، وغزا معه غزوة أو غزوتين» وهذا هو الذى

---

(١) الكفاية ص ١٩٩.
(٢) علوم الحديث ص ٣٤٣.

يحكيه الأصوليون، ولكن العراقى قال: لا يصح هذا عن ابن المسيب، فجرير بن عبد الله البجلى من الصحابة، وإنما أسلم فى سنة عشر. وعَدَّ العلماء من الصحابة من لم يغز معه، ومن توفى رسول الله ﷺ وهو صغير السن ولم يجالسه.

قال ابن حجر: «وأصح ما وقفتُ عليه من ذلك أن الصحابى: مَن لقى النبى ﷺ مؤمنًا به ومات على الإسلام، فيدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته أو قصرت، ومَن روى عنه أو لم يرو، ومَن غزا معه أو لم يغز، ومَن رآه رؤية ولم يجالسه، ومَن لم يره لعارض كالعمى»(١).

● ما تُعرف به الصُحبة

١- يُعرف كون الرجل صحابياً بالتواتر.

٢- أو باشتهار ذلك بما يقصر عن حد التواتر.

٣- أو بأن يروى عن أحد الصحابة أنه صحابى.

٤- أو يخبر عن نفسه بأن صحابى.

واختُلِفَ فى أول من أسلم من الصحابة: فقيل: أبو بكر الصدِّيق، وقيل: علىّ ابن أبى طالب، وقيل: زيد بن حارثة، وقيل: خديجة. وذكر ابن حجر أن خديجة أول مَن صدَّقت ببعثته ﷺ مطلقًا.

● عدالة الصحابة

والصحابة كلهم عدول عند أهل السُّنَّة والجماعة، لما أثنى الله عليهم فى كتابه العزيز، وبما نطقت به السُّنَّة النبوية مدحًا لهم فى جميع أخلاقهم وأفعالهم، وما بذلوه من الأموال والأرواح بين يدى رسول الله ﷺ رغبة فيما عند الله من الثواب الجزيل، والجزاء الجميل.

---

(١) انظر: صحيح البخارى: أول فضائل الصحابة -وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٦٣- والباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير تأليف أحمد محمد شاكر ص ١٧٩ طبع. دار الكتب العلمية- والإصابة فى تمييز الصحابة لابن حجر: ١/ ٤- وفتح المغيث: ٤/ ٢٩- وتدريب الراوى ص ٣٩٦.

وأما ما شَجَـر بينهم بعده عليه الصلاة والسلام، فمنه ما وقع عن غـير قصد كيوم الجمل، ومنه ما كان عن اجتهاد كيوم صفين، والاجتهاد يخطئ ويصيب، ولكن صاحبه معذور إن أخطأ، ومأجور أيضًا. وأما المصيب فله أجران اثنان(١).

ومن الصحابة مَن كثرت روايته عن رسول الله ﷺ. وهم: أبو هريرة، وعبد الله ابن عمر بن الخطاب، وأنس بن مالك، وعائشة أم المؤمنين، وعبد الله بن عباس، وجابر بن عبد الله الأنصارى، وأبو سعيد الخدرى: سعد بن مالك بن سنان الأنصارى.

ومنهم مَن قلَّت روايته، أو لم يرو شيئًا.

وكان آخرهم وفاة على الإطلاق أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثى، توفى سنة (١١٠هـ) بمكة.

• وأشهر ما صُنِّف فى الصحابة

أ- «كتاب معرفة مَن نزل من الصحابة سائر البلدان» للأمام علىّ بن عبد الله المدينى (ت ٢٣٤هـ) ولكنه لم يصل إلينا.

ب- «كتاب تاريخ الصحابة» لمحمد بن إسماعيل البخارى (ت ٢٥٦هـ) ولم يصل إلينا هذا الكتاب كذلك.

جـ- «الاستيعاب فى معرفة الأصحاب» لأبى عمر يوسف بن عبد الله المشهور بابن عبد البر القرطبى (ت ٤٦٣هـ) وقد طبع مرارًا، وفيه (٤٢٢٥) ترجمة لصحابى وصحابية.

د- «أُسْد الغابة فى معرفة الصحابة» لعز الدين أبى الحسن على بن محمد بن الأثير الجزرى (ت ٦٣٠هـ) وهو مطبوع، وفيه (٧٥٥٤) ترجمة.

---

(١) علوم الحديث ص ٢٩٦- والباعث الحثيث ص ١٨١- ١٨٢.

هـ- «تجريد أسماء الصحابة» للحافظ شمس الدين أبى عبد الله محمد بن أحمد الذهبى (ت ٧٤٨هـ) وقد طُبع بالهند.

و- «الإصابة فى تميز الصحابة» لشيخ الإسلام الإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن على الكنانى المشهور بابن حجر العسقلانى (ت ٨٥٢) وهو أكثرها جمعًا وتحريرًا، ومجموع التراجم التى فى الإصابة (١٢٢٧٩) بما فى ذلك المكرر، للاختلاف فى اسم الصحابى، أو شهرته بكنية، أو لقب، أو نحو ذلك، وبما فيه أيضًا ممن ذكر أنه من الصحابة وليس منهم.

٢- التصنيف على الطبقات

ومن المصنفين فى تاريخ الرواة مَن صنَّف على الطبقات، فتناول الصحابة والتابعين وأتباع التابعين ومَن تلاهم طبقة بعد طبقة، والطبقة تمثل جماعة من الرواة عاشوا فى عصر واحد، وقد يتناول المصنف رجال الحديث عامة فى كل طبقة دون تقييد بمكان مخصوص، وقد يقتصر على رجال بلدة واحدة.

● **وأشهر ما صُنِّف فى الطبقات:**

أ- «كتاب الطبقات» لمحمد بن عمر الواقدى (ت ٢٠٧هـ) ذكره ابن النديم فى الفهرست، ونقل عنه كثيرًا محمد بن سعد كاتب الواقدى فى كتابه «الطبقات الكبرى».

ب- «كتاب الطبقات الكبرى» لمحمد بن سعد (ت. ٢٣هـ) وهو مطبوع فى أربعة عشر مجلدًا.

جـ- «كتاب طبقات الرواة» لخليفة بن خياط (ت ٢٤٠هـ) اقتبس منه ابن حجر، وتوجد منه نسخ مخطوطة.

د- «كتاب الطبقات» لمسلم بن الحجاج القشيرى (ت ٢٦١هـ) وتوجد منه نسخ مخطوطة.

هـ- «كتاب الطبقات» لأبى بكر أحمد بن عبد الله البرقى (ت ٢٧٠هـ) اقتبس منه ابن حجر فى تهذيب التهذيب.

و- «كتاب طبقات المحدِّثين» لأبى القاسم مسلمة بن القاسم الأندلسى (ت ٣٥٣هـ).

ز- «كتاب طبقات المحدِّثين بأصبهان والواردين عليها» لأبى الشيخ بن حيان الأنصارى (ت ٣٦٩هـ) ويوجد منه نسخ مخطوطة.

ح- «كتاب طبقات المحدِّثين» لأبى القاسم عبد الرحمن بن منده (ت ٤٧٠هـ).

وقد ضاعت مصنَّفات كثيرة، والقليل منها هو الذى وصلنا، وأعظمها شأنًا «الطبقات الكبرى» لابن سعد.

ومن المصنِّفين من صنَّفوا على البلدان، ومن ذلك:

أ- «تاريخ نيسابور» للإمام محمد بن عبد الله الحاكم النيسابورى (ت ٤٠٥هـ) وهو كتاب مفقود.

ب- «تاريخ بغداد» لأبى بكر أحمد بن علىّ البغدادى المعروف بالخطيب البغدادى (ت ٤٦٣هـ) والكتاب مطبوع، وهو من أجَلِّ الكتب وأغزرها فائدة.

جـ- «تاريخ دمشق» للمؤرخ علىّ بن الحسين المعروف بابن عساكر الدمشقى (ت ٥٧١هـ).



٥

علم الجرح والتعديل

• الجرح لغة

مصدر، من جرحه يجرحه، إذا أحدث فى بدنه جرحًا يسمح بسيلان الدم منه، ويقال: جرح الحاكم وغيره الشاهد، إذا عثر منه على ما تسقط به عدالته من كذب وغيره[١].

• والجرح اصطلاحًا

هو ظهور وصف فى الراوى يثلم عدالته، أو يـخل بحفظه وضبطه، مما يترتب عليه سقوط روايته، أو ضعفها وردها.

• والتجريح

وصف الراوى بصفات تقتضى تضعيف روايته، أو عدم قبولها.

• والعدل لغة

ما قام فى النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجور، ورجل عدل: مقبول الشهادة. وتعديل الرجل: تزكيته[٢].

• والعدل اصطلاحًا

هو من لم يظهر فـيه ما يخل بدينه ومروءته، فـيُقبل لذلك خبـره وشهادته إذا توافرت فيه شروط أهلية الأداء[٣].

---

(١) لسان العرب لابن منظور -مادة «جرح».

(٢) المرجع السابق مادة «عدل».

(٣) وهى: الإسلام، والبلوغ، والعقل، والضبط.

● والتعديل:

وصف الراوى بصفات تزكية، فتظهر عدالته، ويقبل خبره.

وعلى هذا فعلم الجرح والتعديل: هو علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة لقبول رواياتهم أو ردها[١].

● مشروعية الجرح والتعديل

وقد استدل العلماء على مشروعية الجرح والتعديل ولم يعتبروا ذلك من الغيبة المحرمة بأدلة منها:

١- قول الرسول ﷺ فى رجل: «بئس أخو العشيرة»[٢].

٢- قوله ﷺ فى معاوية بن أبى سفيان وأبى الجهم حين سألته فاطمة بنت قيس عنهما وقد خطباها: «أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأما معاوية فصعلوك لا مال له»[٣].

وكلام رسول الله ﷺ هنا وإن كان محض مشورة فى قضية شخصية فإنه يدل على إجازة القدح فى الضعفاء لبيان حالهم، لأن إظهار القدح فى أمر يتصل بالحرام والحلال -وهو الحديث- أولى من بيان القدح فى مشورة خاصة.

وفى التعديل قال رسول الله ﷺ: «نعم عبدالله خالد بن الوليد سيف من سيوف الله»[٤].

ولهذا أجاز العلماء الجرح والتعديل صونًا للشريعة، لا طعنًا فى الناس، وكما جاز الجرح فى الشهود جاز فى الرواة، بل التثبت فى أمر الدين أولى من التثبت فى الحقوق والأموال.

---

(١) أصول الحديث... علومه ومصطلحه ص ٢٦٠. ومدمة كتاب الجرح والتعديل لابن أبى حاتم الرازى: ١/ ٣.

(٢) رواه البخارى. (٣) أخرجه مسلم.

(٤) أخرجه الإمام أحمد والترمذى عن أبى هريرة.

● نشأة علم الجرح والتعديل

كانت نواة الجرح والتعديل فيما أثر عن النبى ﷺ مما ذكرناه آنفًا، ثم كثر هذا من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، مخافة الوقوع فيما حذر منه رسول الله ﷺ حيث قال: «**سيكون فى آخر أمتى أناس يحدثونكم ما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم**»(١).

وعن يحيى بن سعيد القطان قال: «سألت سفيان الثورى وشعبة ومالكًا وابن عيينة عن الرجل لا يكون ثبتًا فى الحديث، فيأتينى الرجل فيسألنى عنه، قالوا: أخبر عنه أنه ليست بثبت»(٢).

وعن أبى إسحاق الفزارى قال: «اكتب عن بقية ما روى عن المعروفين، ولا تكتب عنه ما روى عن غير المعروفين، ولا تكتب عن إسماعيل بن عياش ما روى عن المعروفين ولا عن غيرهم»(٣).

وعن بشر بن عمر قال: «سألتُ مالك بن أنس عن محمد بن عبدالرحمن الذى يروى عن سعيد بن المسيب، فقال: ليس بثقة، وسألته عن صالح مولى التوأمة، فقال: ليس بثقة، وسألته عن أبى الحويرث، فقال: ليس بثقة، وسألته عن شعبة الذى روى عنه ابن أبى ذئب، فقال: ليس بثقة، وسألته عن حرام بن عثمان، فقال: ليس بثقة»(٤).

وعن شعبة عن يونس بن عبيد قال: «كان عمرو بن عبيد يكذب فى الحديث»(٥).

---

(١) مقدمة صحيح مسلم.
(٢) مقدمة صحيح مسلم.

(٣) المرجع السابق، وبقية: هو بقية بن الوليد -كثير التدليس عن الضعفاء.

(٤) المرجع السابق، وصالح مولى التوأمة: هو صالح بن نبهان المدنى -وأبو الحويرث الزرقى، اسمه عبدالرحمن بن معاوية، وشعبة: هو ابن دينار الهاشمى.

(٥) المرجع السابق.

وإنما تعرف الآثار الصحيحة والسقيمة بنقد العلماء الجهابذة الذين خصهم الله عز وجل بفضيلة القدرة على معرفة أحوال الرواة، قيل لابن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: يعيش لها الجهابذة.

فنقل الحديث وروايته نقل للدين، لذا كان الواجب الدينى يفرض ضرورة التثبت من الرواة وعدالتهم، بأن يكونوا أمناء فى أنفسهم، علماء بدينهم، أهل ورع وتقوى وحفظ للحديث وإتقان به، وثبت فيه، لا تشوبهم كثرة الغفلة، ولا تغلب عليهم الأوهام، فإن إغفال ذلك يؤدى إلى الكذب على رسول الله ﷺ قيل ليحيى بن سعيد القطان: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عن الله تعالى؟ قال: «لأن يكون هؤلاء خصمائى أحب إلىّ من أن يكون خصمى رسول الله ﷺ، يقول: لم حدثت عنى حديثًا ترى أنه كذب»؟[1].

• تفاوت مراتب الرواة

وتتفاوت مراتب الرواة..

فمنهم الثبت الحافظ الورع المتقن الناقد للحديث، فهذا الذى لا يُختلف فيه، ويعتمد على جرحه وتعديله، ويحتج بحديثه وكلامه فى الرجال.

ومنهم العدل فى نفسه، الثبت فى روايته، الصدوق فى نقله، الورع فى دينه، الحافظ لحديثه، المتقن فيه، فذلك العدل الذى يحتج بحديثه، ويوثق فى نفسه.

ومنهم الصدوق الورع الثبت الذى يهم أحيانًا، وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يُحتج بحديثه.

ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو، فهذا يُكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يُحتج بحديثه فى الحلال والحرام.

أما من ظهر منه الكذب، فإنه يُترك حديثه، وتُطرح روايته[2].

---

(١) الكفاية ص ١٤٤.
(٢) مقدمة الجرح والتعديل: ١/ ١٠.

- **أشهر المتكلمين فى الرواة**

ذكر العلماء أن بعض الصحابة عرف عنه الكلام فى الرجال، وهم: عبدالله بن عباس، وعبدالله بن سلام، وعبادة بن الصامت، وأنس بن مالك، وعائشة، لما أُثر عنهم من تكذيب لبعض من حدثهم.

فلما ظهرت حركة الوضع فى الحديث نهض العلماء لمكافحتها، واهتموا بالرجال ومعرفتهم، وتكلم عدد من التابعين فى الجرح والتعديل، ومن أشهرهم:

١- سعيد بن جبير (ت ٩٥ هـ).

٢- سعيد بن المسيب (ت ٩٤هـ).

٣- عامر الشعبى (ت ١٠٣ هـ).

٤- محمد بن سيرين (ت ١١٠هـ).

وهؤلاء هم الطبقة الأولى، ولكن المأثور عنهم لم يكن مادة واسعة يتداولها العلماء.

وفى منتصف القرن الثانى الهجرى برز عدد من الأئمة النقاد والمحدِّثين الكبار الحاذقين فى معرفة أحوال الرجال ونقدهم، وأصبحت أحكامهم على الرجال مقبولة، لما تميزوا به من الدقة والورع والتيقظ، ومن هؤلاء:

١- معمر بن راشد (ت١٥٣هـ).

٢- وهشام الدستوائى (ت١٥٤هـ).

٣- وعبدالرحمن بن عمرو الأوزاعى (ت١٥٧هـ).

٤- وشعبة بن الحجاج (ت ١٦٠ هـ).

٥- وسفيان الثورى (ت١٦١ هـ).

٦- وعبدالعزيز بن الماجشون (ت١٦٤ هـ).

٧- وحماد بن سلمة (ت ١٦٧ هـ).

٨- وحماد بن زيد (ت١٧٩هـ).

٩- ومالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ).

١٠- وعبدالله بن المبارك (ت ١٨١ هـ).

١١- وهشيم بن بشير (ت ١٨٣هـ).

١٢- وأبو إسحاق الفزارى (ت١٨٨هـ).

١٣- وعبدالرحمن بن مهدى (ت١٩٨هـ).

١٤- ويحيى بن سعيد القطان (ت١٩٨هـ).

وهذه هى الطبقة الثانية.

ثم كانت الطبقة الثالثة، وكان من أئمتها:

١- عبدالله بن الزبير الحميدى (ت٢١٩هـ).

٢- وأبو الوليد الطيالسى (ت ٢٢٧هـ).

٣- ويحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ) إمام الجرح والتعديل فى عصره.

٤- وعلى بن عبدالله المدينى (ت٢٣٤هـ).

٥- والإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ).

ثم جاء بعدهم طبقة أخرى من أشهر رجالها:

١- الإمام محمد بن إسماعيل البخارى (ت٢٥٦هـ).

٢- وأبو زرعة عبيد الله بن عبدالكريم الرازى (ت٢٦٤هـ).

٣- وأبو حاتم محمد بن إدريس الرازى (ت ٢٧٧ هـ).

وبعض هؤلاء لا يبارى فى الجرح والتعديل لنقدهم المتقن، ولاسيما يحيى بن معين، وعلى بن المدينى، ويحيى بن سعيد القطان، يلحظ هذا من يطلع على كتب الجرح والتعديل.

• مراتب الجرح والتعديل

إن الرواة الذين نقلوا الحديث ليسوا جميعًا على درجة واحدة من العدالة والضبط والحفظ كما أشرنا من قبل، فمنهم الحافظ المتقن الذى لا يُشق له غبار، ومنهم من هو أقل ضبطًا وحفظًا، ومنهم من كان يهم قليلاً أو يغلب عليه السهو والخطأ مع عدالته وأمانته، ومنهم من كذب فى الحديث فكشف الله أمره على أيدى الجهابذة النقاد، ولذا نص العلماء على مراتب الجرح والتعديل، والألفاظ الدالة على كل مرتبة، فجعلوا مراتب التعديل ستاً، ومراتب الجرح ستاً.

١ - مراتب التعديل

المرتبة الأولى: تكون بما دل على المبالغة فى التعديل، أو كان على وزن «أفعل»، مثل: فلان إليه المنتهى فى التثبت، أو فلان أثبت الناس، أو أوثق الناس، أو أضبط الناس.

المرتبة الثانية: تكون بما تأكد توثيقه بصفة من الصفات الدالة على العدالة والتوثيق، سواء أكان ذلك باللفظ، أو بالمعنى، مثل: ثقة ثقة، أو ثقة ثبت، أو ثقة مأمون، أو ثقة حافظ.

المرتبة الثالثة: تكون بما يدل على التوثيق من غير توكيد. مثل: ثقة. أو ثبت، أو حجة، أو متقن.

المرتبة الرابعة: تكون بما يدل على التعديل والتوثيق دون إشعار بالضبط والإتقان، مثل: صدوق، أو مأمون، أو محله الصدق، أو لا بأس به - عند غير ابن معين -فإن «لا بأس به» إذا قالها ابن معين فى الراوى فهو عنده ثقة.

المرتبة الخامسة: تكون بما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح، مثل: فلان شيخ، أو روى عنه الناس، أو حسن الحديث.

المرتبة السادسة: تكون بما يشعر بالقرب من التجريح، مثل: فلان صالح الحديث. أو يكتب حديثه.

• حكم هذه المراتب:

(أ) أما المراتب الثلاث الأولى، فيُحتج بأهلها، وإن كان بعضهم أقوى من بعض.

(ب) وأما المرتبة الرابعة والخامسة، فلا يُحتج بأهلها، ولكن يُكتب حديثهم، ويُختبر ضبطهم بعرض حديثهم على أحاديث الثقات الضابطين، فإن وافقهم احتج بحديثهم وإلا فلا، وإن كان أهل المرتبة الخامسة دون أهل المرتبة الرابعة.

(جـ) وأما أهل المرتبة السادسة، فلا يُحتج بأهلها، ولكن يُكتب حديثهم للاعتبار فقط دون الاختبار، وذلك لظهور أمرهم في عدم الضبط.

• مراتب الجرح

المرتبة الأولى: تكون بما دل على التليين -وهى أسهلها فى الجرح، مثل: فلان ليِّن الحديث، أو فيه مقال، أو فيه ضعف.

المرتبة الثانية: تكون بما يدل على تضعيف الراوى وعدم الاحتجاج به، مثل: فلان لا يُحتج به، أو: ضعيف، أو: له مناكير، أو: مجهول.

المرتبة الثالثة: تكون بما يدل على ضعفه الشديد وعدم كتابة حديثه، مثل: فلان ضعيف جداً. أو: واه بمرة، أو: لا يكتب حديثه، أو: لا تحل الرواية عنه، أو: ليس بشيء -إلا عند ابن معين فإنه يستعمل عبارة «ليس بشيء» للدلالة على أن أحاديث الراوى قليلة.

المرتبة الرابعة: تكون بما يدل على اتهامه بالكذب أو الوضع ونحوه، مثل: فلان متهم بالكذب، أو متهم بالوضع، أو يسرق الحديث، أو ساقط، أو متروك، أو ليس بثقة.

المرتبة الخامسة: تكون بما يدل على وصفه بالكذب أو الوضع ونحوه، مثل: كذاب، أو دجال، أو: وضاع، أو: يكذب، أو: يضع.

المرتبة السادسة: تكون بما يدل على المبالغة فى الكذب -وهى أسوؤها- مثل: فلان أكذب الناس، أو: إليه المنتهى فى الكذب، أو: هو ركن الكذب.

● **حكم هذه المراتب**

(أ) أما أهل المرتبتين الأولتين فإنه لا يُحتج بحديثهم، لكن يُكتب حديثهم للاعتبار فقط، وإن كان أهل المرتبة الثانية دون أهل المرتبة الأولى.

(ب) وأما أهل المراتب الأربع الأخيرة فلا يُحتج بحديثهم، ولا يُكتب، ولا يُعتبر به[1].

ويُقبل التعديل من غير ذكر سببه على الصحيح المشهور، لأن أسبابه كثيرة، فيشق ذكرها، ولا يُقبل الجرح إلا مبيَّن السبب، لأنه يحصل بأمر واحد، ولا يشق ذكره، ولأن الناس مختلفون فى أسباب الجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناء على ما اعتقده جرحًا وليس بجرح فى نفس الأمر. فلابد من بيان سببه لينظر هل هو قادح أم لا؟

● **أشهر المصنَّفات فى الجرح والتعديل**

لقد نما التصنيف فى علم الجرح والتعديل خلال القرن الثالث والرابع، وجمعت أقوال المتكلمين فى الرجال جرحًا وتعديلا، وإذا كانت بداية التصنيف فى هذا العلم تُنسب إلى يحيى بن معين، وعلىّ بن المدينى، وأحمد بن حنبل،

---

(١) تدريب الراوى ص٢٢٩- ٢٣٣- وتيسير مصطلح الحديث ص١٥٢- ١٥٤.

فإن التأليف الموسع كان بعد ذلك فى المصنّفات التى تضم أقوال أولئك الرواد الأوائل.

واختلفت مناهج المؤلفين فى ذلك:

(أ) فمنهم من اقتصر فى مصنفه على ذكر الضعفاء.

(ب) ومنهم من اقتصر على الثقات.

(جـ) ومنهم من جمع فى مؤلفه بين الضعفاء والثقات.

ومعظم المصنِّفين اتبع فى منهجه ترتيب أسماء الرواة وفق حروف المعجم، وإليك أهم ما وصلنا من هذه المصنفات:

١- «كتاب معرفة الرجال» ليحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ) ويوجد منه جزء مخطوط.

٢- «كتاب الضعفاء الكبير»، و«الضعفاء الصغير» للإمام محمد بن إسماعيل البخارى (ت ٢٥٦هـ) وقد طبع بالهند- وله كتاب «التاريخ» الكبير، والأوسط، والصغير.

٣- «كتاب الثقات» لأبى الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى (ت ٢٦١هـ) مخطوط.

٤- «كتاب الضعفاء والمتروكين» لأبى زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازى (ت ٢٦٤هـ) مخطوط.

٥- «كتاب الضعفاء والكذّابون والمتروكون من أصحاب الحديث» لأبى عثمان سعيد بن عمرو البرذعى (ت ٢٩٢هـ) مخطوط.

٦- «كتاب الضعفاء والمتروكين» للإمام أحمد بن على النسائى (ت ٣٠٣هـ) وقد طبع فى الهند مع كتاب الضعفاء للبخارى.

٧- «كتاب الضعفاء» لأبى جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلى (ت ٣٢٢هـ) مخطوط.

٨- «كتاب معرفة المجروحين من المحدِّثين» لمحمد بن أحمد بن حبان البستى (ت ٣٥٤هـ) مخطوط، وله «كتاب الثقات» مخطوط كذلك.

ومن المؤلفات ما هو فى تاريخ رواة الحديث عامة، ولم تختص بتراجم رجال كتب خاصة، كما أنها لم تختص بتراجم الثقات وحدهم، أو الضعفاء وحدهم، مثل:

٩- «كتاب التاريخ الكبير» للإمام البخارى (ت ٢٥٦هـ) اشتمل على (١٢٣١٥) ترجمة كما فى النسخة المطبوعة المرقمة.

١٠- «كتاب الجرح والتعديل» لعبد الرحمن بن أبى حاتم الرازى (ت ٣٢٧ هـ) وهو من أعظم كتب الجرح والتعديل التى وصلتنا، ومن أغزرها فائدة، حيث استوعب الكثير من أقوال أئمة الجرح والتعديل فى الرجال، فصار خلاصة لجهود السابقين العارفين بهذا الفن فى رواة الحديث عامة لا فى كتب بعينها.

ثم كانت مؤلَّفات فى رجالِ الحديث المذكورين فى الكتب الستة[1] وغيرها منها ما هو خاص برجال كتاب واحد، ومنها ما هو خاص بالسُّنَّة، منها ما يشمل السُّنَّة وغيرها.

١١- «كتاب أسامى من روى عنهم البخارى» لابن القطان- عبد الله بن عدى الجرجانى- (ت ٣٦٠هـ) مخطوط.

١٢- «كتاب ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحّت روايته من الثقات عند البخارى» لأبى الحسن علىّ بن عمر الدارقطنى (ت ٣٨٥هـ) مخطوط.

---

(١) الكتب الستة هى: صحيح البخارى، وصحيح مسلم، وسنن أبى داود، والنسائى، والترمذى، وابن ماجه.

١٣- «كتاب الهداية والإرشاد فى معرفة أهل الثقة والسداد» لأبى نصر أحمد ابن محمد الكلاباذى (ت ٣٩٨هـ) خاص برجال البخارى، مخطوط.

١٤- «كتاب التعديل والتجريح لمن روى عنه البخارى فى الصحيح» لأبى الوليد سليمان بن خلف الباجى الأندلسى (ت ٤٧٤هـ) مخطوط.

١٥- «كتاب التعريف برجال الموطأ» لمحمد بن يحيى بن الحذاء التميمى (ت ٤١٦هـ) مخطوط.

١٦- «كتاب رجال صحيح مسلم» لأبى بكر أحمد بن على بن منجويه الأصفهانى (ت ٤٢٨هـ) مخطوط.

١٧- «كتاب رجال البخارى ومسلم» لأبى الحسن على بن عمر الدارقطنى (ت ٣٨٥هـ) مخطوط.

١٨- «كتاب رجال البخارى ومسلم» لأبى عبد الله الحاكم النيسابورى (ت ٤٠٤هـ) مطبوع.

١٩- «كتاب الجمع بين رجال الصحيحين» لأبى الفضل محمد بن طاهر المقدسى (ت ٥٠٧هـ) مطبوع.

٢٠- «كتاب الكمال فى أسماء الرجال» للحافظ عبد الغنى بن عبد الواحد المقدسى الجماعيلى (ت ٦٠٠هـ) وهو من أقدم ما وصلنا من كتب الرجال الخاصة برجال الكتب الستة، ويعتبر هذا الكتاب أصلا لمن جاء بعده فى هذا الباب.

وقد قام عدد من العلماء بتهذيبه والاستدراك عليه.

٢١- «كتاب تهذيب الكمال» للحافظ أبى الحجاج يوسف بن الزكى المزى (ت ٧٤٢هـ).

٢٢- كتاب تذكرة الحفاظ» لأبى عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى (ت ٧٤٨هـ).

٢٣- «كتاب تذهيب التهذيب» للذهبى كذلك.

٢٤- «كتاب الكاشف فى معرفة من له رواية فى الكتب الستة» للذهبى أيضًا.

٢٥- «كتاب تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر العسقلانى (ت ٨٥٢هـ) اختصار وتهذيب لكتاب تهذيب الكمال للمزى، وهو من أجل الكتب المطبوعة المتداولة، اختصر فيه ابن حجر ما يستحق الاختصار، وزاد ما يستحق الزيادة مما فات الأصل، وهو أجود الكتب وأدقها.

٢٦- «كتاب تقريب التهذيب» لابن حجر أيضًا.

٢٧- «كتاب خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» للحافظ صفى الدين أحمد بن عبد الله الخزرجى (ت ٩٣٤هـ).

٢٨- «كتاب تعجيل المنفعة بزوائد الكتب الأربعة» للحافظ ابن حجر العسقلانى.

٢٩- «كتاب ميزان الاعتدال فى نقد الرجال» للحافظ الذهبى (ت ٧٤٨) وهو من أجمع الكتب فى تراجم المجروحين.

٣٠- «كتاب لسان الميزان» للحافظ ابن حجر العسقلانى.

٣١- «كتاب التذكرة برجال العشرة» لأبى عبد الله محمد بن على الحسينى الدمشقى (ت٧٦٥هـ).

وهذا الكتاب يشتمل على تراجم رواة عشرة من كتب السُّنّة، وعن الكتب الستة التى هى موضوع كتاب «تهذيب الكمال» للمزى، بالإضافة إلى أربعة كتب لأصحاب أئمة المذاهب الأربعة، وهى «الموطأ»، و«مسند الشافعى»، و«مسند أحمد»، و«المسند» الذى خرجه الحسين بن محمد بن خسرو من حديث أبى حنيفة، وتوجد من كتاب التذكرة نسخ مخطوطة كاملة.

❁❁❁

٦

علم غريب الحديث

يهدف هذا العلم إلى بيان ما يخفى معناه من الحديث النبوى، بإيراد الغريب من هذه الألفاظ وشرح معناها، وذلك يساعد على فهم الحديث.

فقد نشط العلماء منذ بدء التدوين فى التصنيف بغريب الحديث، وشهدت أواخر القرن الثانى الهجرى ومطالع القرن الثالث أولى هذه المحاولات المباركة. فيقال: إن أول من ارتاد الطريق وصنف فى غريب الحديث: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى (ت ٢١٠هـ).

• ومن أشهر المصنَّفات فى ذلك:

١- كتاب «غريب الحديث» لأبى الحسن النضر بن شميل المازنى (ت ٢٠٣هـ) وهو أحد شيوخ إسحاق بن راهويه شيخ البخارى- مخطوط.

٢- كتاب «غريب الآثار» لمحمد بن المستنير- قطرب (ت ٢٠٦هـ)- مخطوط.

٣- كتاب «غريب الحديث» لأبى عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)- مخطوط.

٤- كتاب «المشتبه من الحديث والقرآن» لأبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى (ت ٢٧٦هـ)- مخطوط.

٥- كتاب «غريب الحديث» لقاسم بن ثابت بن حزم السرقسطى (ت ٣٠٢هـ)- مخطوط.

٦- كتاب «غريب الحديث» لأبى بكر محمد بن القاسم الأنبارى (ت ٣٢٨هـ)- مخطوط.

٧- كتاب «غريب القرآن والحديث» لأبى عبيد الهروى أحمد بن محمد (ت ٤٠١هـ)- مخطوط.

٨- كتاب «سمط الثريا فى معانى غريب الحديث» لأبى القاسم إسماعيل بن الحسن ابن التازى البيهقى (ت ٤٠٢هـ)- مخطوط.

٩- كتاب «مجمع الغرائب فى غريب الحديث» لأبى الحسن عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر الفارسى (ت ٥٢٩هـ)- مخطوط.

١٠- كتاب «الفائق فى غريب الحديث» لأبى القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشرى (ت ٥٣٨هـ) جمع فيه الزمخشرى ما سبق من التصانيف، وقد طُبع الكتاب مرتين: أولاهما فى حيدر آباد سنة ١٣٢٤هـ، والثانية فى مصر سنة ١٣٦٤هـ بتحقيق الأستاذين: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلى البجاوى.

١١- كتاب «المغيث فى غريب القرآن والحديث» لأبى موسى محمد بن أبى بكر المدينى الأصفهانى (ت ٥٨١)- مخطوط.

١٢- كتاب «النهاية فى غريب الحديث والأثر» للإمام مجد الدين أبى السعادات المبارك بن محمد الجزرى بن الأثير (ت ٦٠٦هـ).

وقد انتهى إلى ابن الأثير حصاد طيب فى شرح غريب الحديث، واعتمد كثيراً فى كتابه على كتاب «غريب القرآن والحديث» للهروى، وكتاب «المغيث فى غريب القرآن والحديث» لأبى موسى محمد بن أبى بكر المدينى.

ولا يُعرف أحد صنّف فى غريب الحديث بعد ابن الأثير سوى ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) وانحصرت الجهود بعد ذلك فى التذييل على النهاية واختصارها. فمن ذيَّل عليها صفى الدين محمود بن أبى بكر الأرموى (ت ٧٢٣هـ).

وممن اختصرها الشيخ علىّ بن حسام الدين الهندى الشهير بالمنفى (ت ٩٧٥هـ) وعيسى بن محمد الصفوى (ت ٩٥٣هـ) فى قريب من نصف حجمها.

وجلال الدين السيوطى (ت ١١ هـ) وسمى مختصره «الدر النثير تلخيص نهاية ابن الأثير».

وقد طبع الدر بهامش النهاية، ثم رأى السيوطى أن يفرد زياداته على النهاية، وسماها: «التذييل على نهاية الغريب».

وقد نظم النهاية شعرًا عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن محمد البعلبكى الحنبلى (ت ٧٨٥هـ) باسم «الكفاية فى نظم النهاية»- مخطوط.

وقد رتَّب ابن الأثير كتابه «النهاية» على حروف المعجم ترتيبًا حسنًا، وطُبع الكتاب طبعة أخيرة بتحقيق طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحى فى خمس مجلدات، ونشرته دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبى وشركاه بمصر.

وحيث اعتمد ابن الأثير فى النهاية على كتاب الهروى وكتاب أبى موسى المدينى، فإنه يرمز إلى ما أخذه من الهروى بالحرف (هـ) وإلى ما أخذه من أبى موسى بالحرف (س) أما ما أضافه من غيرهما فقد أهمله بغير علامة. ليتميز ما فيهما عما ليس فيهما، ومن أمثلته:

١- «بها» فى حديث عرفة: «يباهى بهم الملائكة» المباهاة: المفاخرة، وقد باهى به يباهى مباهاة، ومنه الحديث: «من أشراط الساعة أن يتباهى الناس فى المساجد» وقد تكرر ذكرها فى الحديث.

(هـ) وفى حديث أم معبد: «فحلب فيه ثجاً حتى علاه البهاء» أراد بهاء اللبن، وهو وبيص رغوته.

(هـ) وفيه: «تنتقل العرب بأبهائها إلى ذى الخلصة» أى بيوتها، وهو جمع البهو، للبيت المعروف.

(س) وفيه: «أنه سمع رجلا يقول حين فتحت مكة: أبهوا الخيل فقد وضعت الحرب أوزارها» أى أعروا ظهورها ولا تركبوها فما بقيتم تحتاجون إلى الغزو، من

أبهى البيت إذا تركه غير مسكون، وبيت باه: أى خال، وقيل: إنما أراد: وسعوا لها فى العلف وأريحوها، لا عطلوها من الغزو، والأول الوجه، لأن تمام الحديث، فقال: **«لا تزالون تقاتلون الكفار حتى يقاتل بقيتكم الدجال»**[١].

٢- «لبط» (هـ) فيه: «أنه سُئِل عن الشهداء فقال: «أولئك يتلبطون فى الغرف العلى». . أى يتمرغون.

(س- هـ) ومنه حديث ماعز: «لا تسبوه فإنه الآن يتلبط فى الجنة»، ومنه حديث أم إسماعيل: «جعلت تنظر إليه يتلوى ويتلبط».

(هـ) ومنه الحديث: «أنه خرج وقريش ملبوط بهم». . أى أنهم سقوط بين يديه.

(س- هـ) وحديث سهل بن حنيف: «لما أصابه عامر بن ربيعة بالعين فلبط به». . أى صرع وسقط إلى الأرض، يقال: لبط بالرجل فهو ملبوط به».

(هـ) ومنه حديث عائشة: «تضرب اليتيم وتلبطه». . أى تصرعه إلى الأرض.

وحديث الحجاج السلمى: «حين دخل مكة قال للمشركين: ليس عندى من الخير ما يسركم، فالتبطوا بجنبتى ناقته، يقولون: إيه يا حجاج»[٢].



(١) النهاية: ١/١٦٩ - ١٧٠، و«ذو الخلصة» بيت فيه صنم لدوس وخثعم وبجيلة وغيرهم.

(٢) النهاية: ٤/٢٢٦، و«إيه» هذه كلمة يراد بها الاستزادة، وهى مبنية على الكسر، فإذا وصلت نونت فقلت: إيه، وإذا قلت: إيها -بالنصب- فإنما تأمره بالسكوت.



علم علل الحديث

• العلل

جمع علَّة، والعِلَّة بالكسر: المرض، يقال: علَّ يَعلُّ، واعتلَّ، وأعلَّه الله تعالى فهو مُـعَلٌّ وعليل -ولا تقل: معلول، والمتكلمون يقـولونها[1]. ووقع فى عبارة أهل الحديث: هذا حـديث معلول، وفى تقريب النواوى: النوع الثامـن عشر من أنواع الحـديث المعلل، ويسمـونه المعلول، وهو لحن، قـال السيـوطى: لأن اسم المفعول من أعَلَّ الرباعى لا يأتى على مفعول، بل والأجود فيه معل بلام واحدة، لأنه مفعول أعَلَّ قـياسًا، وأما معلَّل فمفعـول علَّل، وهو لغة بمعنى ألهاه بالشىء وشغله[2].

• والعلَّة فى اصطلاح المحدِّثين

سبب غامض خفى يقدح فى الحديث مع ظهور السلامة منه.

وعلم علل الحديث: هو العلم الذى يُبـحث فيه عن الأسبـاب الخفية الغـامضة التى تقدح فى الحـديث. كوصل منقطع، أو رفع موقوف، أو دخـول حديث فى حديث، أو وضع سند لمتن ليس له، أو نحو ذلك.

وهو فن خـفى على كـثيـر من علمـاء الحـديث، وهو من أدق فنون الحـديث وأعوصها، بـل هو رأس علومه وأشرفها، ولا يتمكن منه إلا أهل الحـفظ والخبرة والفهم الثاقب، قـال ابن كثير: «وإنما يهـتدى إلى تحقيق هذا الفن الجـهابذة النقَّاد منم، يميـزون بين صحيح الحديث وسـقيمـه، ومعوجه ومـستقيـمه، كما يمـيِّز

(١) القاموس المحيط، مادة «عل».

(٢) تدريب الراوى ص ١٦٠.

الصيرفى البصير بصناعته بين الجياد والزيوف، بحسب مراتب علومهم وحذقهم واطلاعهم على طُرق الحديث، وذوقهم حلاوة عبارة الرسول ﷺ التى لا يشبهها غيرها من ألفاظ الناس.

فمن الأحاديث المروية ما عليه أنوار النبوَّة، ومنها ما وقع فيه تغيير لفظ أو زيادة باطلة، أو مجازفة، أو نحو ذلك، يدركها البصير من أهل هذه الصناعة.

وقد يكون التعليل مستفادًا من الإسناد، وبسط أمثلة ذلك يطول جداً، وإنما يظهر بالعمل(١).

وقد عنى نفر من علماء الحديث بهذا العلم، وبذلوا جهدهم فيه، واحتسبوا ذلك قُربة إلى الله تعالى، مع وعورة المسلك، وحاجته إلى الحاذق الماهر المتقن.

عن عبد الرحمن بن مهدى قال: «لأن أعرف عِلَّة حديث هو عندى، أحب إلىَّ من أن أكتب حديثًا ليس عندى».

وقال: «معرفة الحديث إلهام».

وعن ابن أبى حاتم الرازى قال: «سمعتُ أبى يقول: مثل معرفة الحديث كمثل فص ثمنه مائة دينار، وآخر مثله على لونه ثمنه عشرة دراهم»(٢).

والطريق إلى معرفة العلل جمع طرق الحديث، والنظر فى اختلاف رواته، وفى ضبطهم وإتقانهم، فيقع فى نفس العالم العارف بهذا الشأن أن الحديث معتل، ويغلب على ظنه، فيحكم بعدم صحته، أو يتردد فيتوقف فيه.

وربما تقصر عبارته عن إقامة الحُجَّة على دعواه، قيل لعبد الرحمن بن مهدى: «إنك تقول للشىء: هذا صحيح، وهذا لم يثبت، فعمَّن تقول ذلك؟ فقال: أرأيتَ لو أتيتَ الناقد فأريته دراهمك، فقال: هذا جيد، وهذا بهرج، أكنت تسأل

---

(١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص ٦٤.

(٢) علل الحديث، تأليف الإمام أبى محمد عبد الرحمن الرازى الحافظ ابن الإمام أبى حاتم محمد بن إدريس (ت ٣٢٧هـ) المطبعة السلفية ومكتبتها، طُبِع على نفقة الشيخ محمد نصيف: ١/ ١٠.

عن ذلك. أو تُسلِّم له الأمر؟ قال: بل أسلم له الأمر، قال: فهذا كذلك، بطول المجالسة والمناظرة والخبرة»[1].

وسئل أبو زرعة: «ما الحُجَّة فى تعليلكم الحديث؟ قال: الحُجَّة أن تسألنى عن حديث له علَّة فأذكر علَّته، ثم تقصد ابن دارة -يعنى محمد بن مسلم بن دارة- تسأله عنه، ولا تخبره بأنك قد سألتنى عنه، فيذكر علَّته، ثم تقصد أبا حاتم الرازى، فيعلِّله، ثم تميِّز كلام كل منا على ذلك الحديث، فإن وجدتَ بيننا خلافًا فى علَّته فاعلم أن كُلاً منا تكلم على مراده، وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم، ففعل الرجل، فاتفقت كلمتهم، فقال: أشهد أن هذا العلم إلهام»[2].

وتجد الكلام على عِلل الأحاديث مفرَّقًا فى كتب كثيرة من أهمها:

«نصب الراية فى تخريج أحاديث الهداية» للحافظ الزيلعى.

و«التلخيص الحبير» للحافظ ابن حجر.

و«فتح البارى شرح صحيح البخارى» لابن حجر كذلك.

و«نيل الأوطار» للشوكانى.

و«المحلى» لابن حزم الظاهرى.

و«تهذيب سنن أبى داود» للعلاَّمة المحقق ابن قيم الجوزية.

• أشهر ما صنِّف فى عِلل الحديث

أفرد بعض العلماء عِلل الحديث بالتصنيف، فمنهم مَن صنَّف العلل على الأبواب الفقهية، ومنهم من صنَّفها على المسانيد، والغالب على منهج كتب العلل أن يسأل الشيخ عن حديث من طرق معيَّنة، فيذكر الخطأ فى سنده، أو فى متنه،

(١) تدريب الراوى ص ١٦٢، والدرهم البهرج: الردىء من الفضة.

(٢) معرفة علوم الحديث ص ١١٣.

أو فيهما، وقد يذكر بعض الطرق الصحيحة، ويعتمد عليها فى بيان عِلّة الحديث المسئول عنه، ويُعرِّف أحيانًا ببعض الرواة، ويُبيِّن أحوالهم قوة وضعفًا، وحفظًا وضبطًا، ولهذا أطلق بعض المصنِّفين على كتبهم اسم «التاريخ والعِلل» أو «الرجال والعِلل».

• ومن هذه المصنَّفات

١- كتاب «التاريخ والعِلل» للإمام الحافظ يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ) وقد طُبع بعنوان «عِلل الحديث ومعرفة الرجال» وحقَّقه وعلَّق عليه الدكتور عبد المعطى أمين قلعجى، الناشر: دار الوعى- حلب.

٢- كتاب «عِلل الحديث» للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) ويوجد منه جزء مخطوط.

٣- كتاب «المسند المُعلَّل» للحافظ يعقوب بن شيبة السدوسى البصرى (ت٢٦٢هـ) وقد طبع الموجود منه.

٤- كتاب «العِلل» للإمام محمد بن عيسى الترمذى (ت ٢٧٩هـ).

٥- كتاب «عِلل الحديث» للإمام الحافظ عبد الرحمن بن أبى حاتم الرازى (ت ٣٢٧هـ) طُبِع على نفقة الشيخ محمد النصيف -المطبعة السَلفية ومكتبتها فى جزءين.

٦- كتاب «العِلل الواردة فى الأحاديث النبوية» للإمام الحافظ علىّ بن عمر الدارقطنى (ت ٣٨٥هـ) وتوجد منه نسخ مخطوطة.

• مواطن العِلّة وأمثلة عليها

العِلَّة فى الحديث قد تكون بالإرسال فى الموصول، أو الوقف فى المرفوع، أو بدخول حديث فى حديث، أو وهم واهم، أو غير ذلك مما يتبين للعارف بهذا الشأن من جمع الطُرق ومقارنتها، ومن قرائن تنضم إلى ذلك.

وقد قسَّم الحاكم فى كتابه «علوم الحديث» أجناس العِلل إلى عشرة أجناس، نقلها بأمثلتها السيوطى فى «تدريب الراوى» وجماع ذلك: أن تكون العِلَّة فى السند وحده، أو فى المتن وحده، أو فى السند والمتن معًا.

١- مثال العِلَّة فى السند وحده: الحديث الذى رواه يعلى بن عبيد الطنافسى، عن سفيان الثورى، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن النبى ﷺ قال: «البيِّعان بالخيار»... الحديث.

فهذا الإسناد متصل بنقل العدل عن العدل، وهو معل، وإسناده غير صحيح، والمتن صحيح على كل حال، فإن يعلى بن عبيد غلط على سفيان فى قوله: «عمرو بن دينار» إنما صوابه: «عبد الله بن دينار» وهكذا رواه الأئمة الحفَّاظ من أصحاب سفيان الثورى، كأبى نعيم الفضل بن دكين، ومحمد بن يوسف الفريابى، ومخلد بن يزيد، وغيرهم، رووه عن سفيان، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، لا عن عمرو بن دينار عن ابن عمر(١).

وعن ابن أبى حاتم قال: سألت أبى وأبا زرعة عن حديث رواه عبيدة بن الأسود، عن القاسم بن الوليد، عن قتادة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبى ﷺ فى المسح على الخفين: قال: هو خطأ، إنما هو عن موسى بن سلمة، عن ابن عباس موقوف(٢).

٢- ومثال العِلَّة فى المتن وحده: الحديث الذى أخرجه مسلم فى صحيحه من رواية الوليد بن مسلم: «حدَّثنا الأوزاعى، عن قتادة، أنه كتب إليه يخبره عن أنس ابن مالك، أنه حدّثه قال: صليتُ خلف النبى ﷺ وأبى بكر وعمر وعثمان، فكانوا يستفتحون بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] لا يذكرون ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] فى أول قراءة ولا فى آخرها.

---

(١) تدريب الراوى ص ١٥٩ وما بعدها.

(٢) عِلل الحديث لابن أبى حاتم: ١/ ١٧.

ثم رواه مسلم أيضًا من رواية الوليد عن الأوزاعى، أخبرنى إسحاق بن عبد الله بن أبى طلحة، أنه سمع أنسًا يذكر ذلك.

قال ابن الصلاح فى كتاب «علوم الحديث»: فعلَّل قوم رواية اللفظ المذكور -يعنى التصريح بنفى قراءة البسملة- لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه: «فكانوا يستفتحون القراءة بـ ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ من غير تعرض لذكر البسملة، وهو الذى اتفق البخارى ومسلم على إخراجه فى الصحيح، ورأوا أن مَن رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذى وقع له، ففهم من قوله: كانوا يستفتحون بـ ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾، أنهم كانوا لا يبسملون، فرواه على ما فهم، وأخطأ، لأن معناه أن السورة التى كانوا يفتتحون بها من السور هى الفاتحة، وليس فيه تعرض لذكر التسمية، وانضم إلى ذلك أمور: منها أنه ثبت عن أنس أنه سُئل عن الافتتاح بالتسمية فذكر أنه لا يحفظ شيئًا عن رسول الله ﷺ[1].

٢- ومثال العِلَّة فى السند والمتن معًا: ما رواه بقية عن يونس، عن الزهرى، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبى ﷺ قال: «**مَنْ أدرك ركعةً من صلاة الجمعة وغيرها فقد أدرك**» قال أبو حاتم الرازى: هذا خطأ المتن والإسناد، إنما هو الزهرى عن أبى سلمة عن أبى هريرة عن النبى ﷺ: «مَنْ أدرك من صلاةٍ ركعة فقد أدركها، وأما قوله: «من صلاة الجمعة» فليس هذا فى الحديث، فوهم فى كليهما»[2].

❁❁❁

---

(١) تدريب الراوى ص ١٦٤.

(٢) عِلل الحديث لابن أبى حاتم: ١/ ١٧٢.

﴿٨﴾

عِلم مختلف الحديث ومشكله

وهو العلم الذى يجمع بين ما ظاهره التعارض من الأحاديث ويوفق بينهما، إما بتقييد مطلقها، أو بتخصيص عامها، أو بحملها على تعدد الحادثة التى جاء من أجلها الحديث، أو نحو ذلك.

أو العلم الذى يبيِّن تأويل ما يشكل من الحديث النبوى وإن لم يعارضه حديث آخر.

ويسمى بعض العلماء هذا باسم «مختلف الحديث» أو «مُشكل الحديث» أو نحو ذلك، ولا ينبغ فى هذا العلم إلا مَن جمع بين الحديث والفقه.

• وجه الحاجة إلى علم مختلف الحديث ومُشكله

دعت الحاجة إلى هذا العلم حيث نشأت الفرق، وكثرت الطوائف، وعزَّز كلٌّ مذهبه، وحرص على نقض مذهب الآخر، وأثار بعضهم -كالمعتزلة والمرجئة والقدرية والمفوضة والرافضة والخوارج- أثاروا شُبهًا حول بعض الأحاديث التى يتعارض ظاهرها مع مذهبهم، أو يبدو فيها التناقض، فرد أهل الحديث ما ذهبوا بالتوفيق بين النصوص، أو دفع ما فيه شُبهة.

يقول ابن قتيبة: «فإنك كتبت إلىَّ تُعلمنى ما وقفتَ عليه من ثلب أهل الكلام أهل الحديث وامتهانهم، وإسهابهم[1] فى الكتب بذمهم، ورميهم بحمل الكذب ورواية المتناقض حتى وقع الاختلاف، وكثرت النِحل، وتقطعت العِصم، وتعادى المسلمون، وأكفر بعضهم بعضًا، وتعلَّق كل فريق منهم لمذهبه بجنس من الحديث.

---

(١) فى القاموس: وأسهب: أكثر الكلام فهو مسهِب -بكسر الهلاء- ومسهَب- بفتحها.

فالخوارج تحتج برواياتهم: «ضعوا سيوفكم على عواتقكم ثم أبيدوا خضراءهم»[1]، و«لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق لا يضرهم خلاف مَن خالفهم» -و«مَن قُتِلَ دون ماله فهو شهيد».

والقاعد يحتج برواياتهم: «عليكم بالجماعة فإن يد الله عزَّ وجَلَّ عليها» -و«مَن فارقَ الجماعة قيد شبر فقد خلع رِبقة الإسلام من عنقه»، و«اسمعوا وأطيعوا وإن تأمَّر عليكم عبد حبشى مجدع الأطراف»- و«كن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل».

والمرجئ يحتج برواياتهم: «مَن قال لا إله إلا الله فهو فى الجنة، قيل: وإن زنى وإن سرق، قال: وإن زنى وإن سرق».

والمخالف له يحتج برواياتهم: «لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن»- و«لم يؤمن مَن لا يأمن جاره بوائقه».

والقدرى يحتج برواياتهم: «كل مولود يُولَد على الفطِرة، حتى يكون أبواه يُهَوِّدانه أو يُنَصِّرانه»، وبأن الله تعالى قال: «خلقتُ عبادى حنفاء، فاجتالتهم[2] الشياطين عن دينهم».

والمفوِّض يحتج برواياتهم: «اعملوا فكل ميَّسرٌ لما خُلِقَ له».

والرافضة تتعلق فى إكفارها صحابة رسول الله ﷺ برواياتهم: «ليردن على الحوض أقوام، ثم ليختلجن[3] دونى، فأقول: أى ربى.. أصحابى أصحابى، فيقول: إنك لا تدرى ما أحدثوا بعدك...».

ويحتجون فى تقديم علىٍّ رضي الله عنه برواياتهم: «أنت منى بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبى بعدى... اللَّهم وَالِ من والاه، وعاد مَنْ عاداه».

---

(١) أى سوادهم وجماعتهم.

(٢) اجتالتهم: استخفتهم فجالوا معهم فى الضلال.

(٣) بالبناء للمفعول: أى يُجتذبون ويُقتطعون.

ومخالفوهم يحتجون فى تقديم الشيخين رضى الله عنهما برواياتهم: «**اقتدوا باللذين من بعدى، أبى بكر وعمر**»- و«**يأبى الله ورسوله والمسلمون إلا أبا بكر**». . . ثم ذكر مقالات المعتزلة من النظام، وأبى الهذيل العلاف وغيرهما. . »[1].

• أشهر المصنَّفات فى عِلم مختلف الحديث ومُشكله

١- كتاب «اختلاف الحديث» للإمام محمد بن إدريس الشافعى (ت ٢٠٤هـ) وهو من أقدم ما وصلنا من مصنَّفات هذا العِلم، وقد طُبِع هذا الكتاب على هامش الجزء السابع من كتاب الأم.

٢- كتاب «تأويل مختلف الحديث» للإمام الحافظ أبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى (ت ٢٧٦هـ)، وقد وضعه فى الرد على أعداء الحديث الذين اتهموا أصحاب الحديث بحمل الأخبار المتناقضة، ورواية الأحاديث المشكلة، فجمع بين الأخبار التى ادعوا التناقض فيها، وأجاب عما أوردوه من شُبَه على بعض الأخبار.

٣- كتاب «مُشكل الآثار» للإمام المُحدِّث الفقيه أبى جعفر أحمد بن محمد الطحاوى (ت ٣٢١هـ) وقد طُبِع هذا الكتاب فى الهند.

٤- كتاب «مُشكل الحديث وبيانه» لأبى بكر محمد بن الحسن بن فورك الأنصارى الأصبهانى (ت ٤٠٦هـ) وقد طُبِع هذا الكتاب فى الهند كذلك[2].

• أمثلة من هذا العِلم لابن قتيبة

١- قالوا: حديثان متناقضان -قالوا: رويتم عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا تفضلونى على يونس بن متَّى، ولا تخايروا بين الأنبياء» ثم رويتم أنه قال:

---

(١) كتاب تأويل مختلف الحديث -لابن قتيبة- الطبعة الأولى، فرج الله زكى الكردى بمصر ص ٢ وما بعدها.

(٢) أصول الحديث.. علومه ومصطلحه ص ٢٨٦.

«أنا سيد ولد آدم ولا فخر، وأنا أول مَن تنشق عن الأرض ولا فخر» قالوا: وهذا اختلاف وتناقض.

قال أبو محمد (ابن قتيبة): «ونحن نقول: إنه ليس ههنا اختلاف ولا تناقض، وإنما أراد أنه سيد ولد آدم يوم القيامة، لأنه الشافع يومئذ والشهيد، وله لواء الحمد والحوض، وهو أول مَن تنشق عنه الأرض، وأراد بقوله: **«لا تفضلونى على يونس»** طريق التواضع. وكذلك قول أبى بكر رضي الله عنه: وليتكم ولست بخيركم، وخَصَّ يونس لأنه دون غيره من الأنبياء مثل: إبراهيم وموسى وعيسى صلى الله عليهم وسلم أجمعين، يريد: فإذا كنت لا أحب أن أُفضَّل على يونس فكيف غيره ممن هو فوقه؟ وقد قال الله تعالى: ﴿**فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلا تَكُن كَصَاحِبِ الْحُوتِ**﴾ [القلم: ٤٨]، أراد أن يونس لم يكن له صبر كصبر غيره من الأنبياء، وفى هذه الآية ما دلك على أن رسول الله ﷺ أفضل منه، لأن الله تعالى يقول له: لا تكن مثله، ودلك على أن النبى ﷺ أراد بقوله: **«لا تفضلونى»** على طريق التواضع، ويجوز أن يريد: لا تفضلونى عليه فى العمل، فلعله أكثر عملاً منى، ولا فى البلوى والامتحان، فإنه أعظم منى محنة، وليس ما أعطى الله تعالى نبينا ﷺ يوم القيامة من السؤدد والفضل على جميع الأنبياء والرُسل بعمله، بل بتفضيل الله تعالى إياه واختصاصه له، وكذلك أمته أسهل الأمم محنة، بعثه الله تعالى إليها بالحنيفية السمحة، ووضع عنها الإصر والأغلال التى كانت على بنى إسرائيل فى فرائضهم، وهى مع هذا خير أمة أخرجت للناس بفضل الله تعالى»[1].

٢- قالوا: حكم فى الوصية يدفعه الكتاب، قالوا: رويتم أن رسول الله ﷺ قال: **«لا وصية لوارث»** والله تعالى يقول: ﴿**كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ**﴾ [البقرة: ١٨٠]. والوالدان وارثان على كل حال، لا يحجبهما أحد عن الميراث، وهذه الرواية خلاف كتاب الله عَزَّ وجَلَّ.

---

(١) تأويل مختلف الحديث ص ١٤١- ١٤٣.

قال أبو محمد: ونحن نقول: إن هذه الآية منسوخة، نسختها آية المواريث - فإن قال: وما في آية المواريث من نسخها؟ فإنه قد يجوز أن يُعطى الأبوان حظهما من الميراث، ويُعطَيا أيضًا الوصية التي يُوصى بها لهما -قلنا: لا يجوز ذلك، لأن الله تعالى جعل حظهما من ذلك الميراث المقدار الذي نالهما بالوراثة، وقال عزَّ وجَلَّ بعد آية المواريث: ﴿**تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ** ﴿١٣﴾ **وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ**﴾ [النساء: ١٣- ١٤]. فوعد على طاعته فيما حَدَّ من المواريث أعظم الثواب، وأوعد على معصيته فيما حَدَّ من المواريث بأشد العقاب، فليس لأحد أن يوصل إلى وارث من المال أكثر مما حَدَّ الله تعالى وفرض[(١)].

٣- قالوا: حديثان متناقضان فيما ينجس من الماء، قالوا: رويتم عن النبي ﷺ أنه قال في غير حديث: «**الماء لا ينجسه شيء**»، ثم رويتم عنه ﷺ أنه قال: «**إذا بلغ الماء قُلَّتين لم يحمل نجسًا**» وهذا دليل على أن ما لم يبلغ قُلَّتين حمل النجس، وهذا خلاف الحديث الأول.

قال أبو محمد: ونحن نقول: إنه ليس بخلاف للأول، وإنما قال رسول الله ﷺ: «الماء لا ينجسه شيء» على الأغلب والأكثر، لأن الأغلب على الآبار والغُدران[(٢)] أن يكثر ماؤها، فأخرج الكلام مخرج الخصوص، وهذا كما يقول: السيل لا يرده شيء، ومنه ما يرده الجدار، وإنما يريد الكثير منه القليل، وكما يقول: النار لا يقوى عليها شيء، ولا يريد بذلك نار المصباح الذي يطفئه النفخ، ولا الشرارة، وإنما يريد نار الحريق، ثم بيَّن لنا بعد هذا بالقُلَّتين مقدار ما تقوى عليه النجاسة من الماء الكثير الذي لا ينجسه شيء[(٣)].

---

(١) تأويل مختلف الحديث ص ٢٤٢- ٢٤٣.

(٢) الغُدران -بضم الغين المعجمة: جمع غدير، وهو القطعة من الماء يغادرها السيل، والنهر الصغير.

(٣) تأويل مختلف الحديث ص ٤٣٣- ٤٣٤.

٩

علم مصطلح الحديث

سبق أن ذكرنا أن علم الحديث دراية يسميه علماء الحديث باسم «مصطلح الحديث».

● وعلم مصطلح الحديث: هو علم بأصول وقواعد يُعرف بها أحوال السند والمتن من حيث القبول والرد.

● وموضوعه: السند والمتن من حيث القبول والرد.

● وثمرته: تمييز الصحيح من السقيم من الأحاديث.

وقد ذكرنا من قبل تعريف السند والمتن والإسناد والمُسنِد (بكسر النون)، وتعريف الحديث والخبر والأثر، وبقى التعريف ببعض المصطلحات التى لا بد منها وهى:

● المسند (بفتح النون): وهو لغة اسم مفعول من أسند الشىء إليه، بمعنى عزاه ونسبه له.

واصطلاحًا: يُطلق على معان:

١- كل كتاب جُمِع فيه مرويات كل صحابى على حدة.

٢- الحديث المرفوع المتصل سندًا.

٣- أن يراد به «السند» فيكون بهذا المعنى مصدرًا ميميًا.

● المحدِّث: هو مَن يشتغل بعلم الحديث رواية ودراية ويطلع على كثير من الروايات وأحوال رواتها.

● **الحافظ**: أ- مرادف للمحدِّث عند كثير من المحدِّثين.

ب- وقيل: هو أرفع درجة من الـمُحدِّث، بحيث يكون ما يعرفه فى كل طبقة أكثر مما يجهله.

● **الحاكم**: هو عند بعض العلماء: مـن أحـاط علمًا بجميـع الأحـاديث حتـى لا يفوته منها إلا اليسير.



تقسيم الحديث باعتبار وصوله إلينا

ينقسم الحديث باعتبار وصوله إلى قسمين أساسيين: المتواتر والآحاد.

الحديث المتواتر

تعريفه لغة: التواتر في اللغة: التتابع، تقول: تواتر المطر- أي تتابع نزوله، والمتواتر: اسم فاعل من التواتر، فهو معنى المتتابع.

تعريفه اصطلاحًا: والحديث المتواتر في الاصطلاح: هو ما رواه عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب من أول السند إلى منتهاه واستند إلى أمر محسوس.

أي هو الحديث الذي يرويه في كل طبقة من طبقات سنده رواة كثيرون يحكم العقل عادة باستحالة أن يكون هؤلاء الرواة قد اتفقوا على الكذب واختلاق الحديث، واستندوا في الرواية إلى أمر يُدرك بالحس كالسماع ونحوه.

- **شروطه:** يتضح من التعريف أن التواتر لا يتحقق في الحديث إلا بشروط أربعة:

١- أن يرويه عدد كثير.

٢- أن توجد هذه الكثرة في جميع طبقات السند.

٣- أن تحيل العادة اتفاقهم على الكذب.

٤- أن يكون مستند حديثهم الحس كقولهم: سمعنا، أو رأينا، أو لمسنا. . أو نحو ذلك.

أما إن كان مستند حديثهم العقل كالقول بحدوث العالَم -مثلاً- فلا يسمى الحديث حينئذ متواترًا.

• هل يُشترط للتواتر عدد معيَّن؟

١- جمهـور العلماء على أنه لا يُشتـرط فى التواتر عدد معيَّن، والضابط فى التواتر أن يتوافر عدد يحصل معه اليقين بصدق المنقول عن رسول الله ﷺ، وذلك يتفاوت قِلَّة وكثرة حسب ما يتوافر للطبـقة الناقلة للخبر من الثقة والعدالة والضبط ونحو ذلك.

٢- ومنهم مَن اشترط فى التواتر عددًا بعينه لا يقل عنه.

أ- قيل: أربعة، لاعتبار هذا العدد فى الشهادة بالزنا.

ب- وقيل: خمسة، لاعتبار هذا العدد فى اللِّعان.

جـ- وقيل: اثنا عشر، كعدد النقباء فى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢].

وقيل غيـر ذلك، لشواهد خاصة فى أمور بـعينها، لا دلالة فيهـا على اشتراط هذا العدد فى تواتر الحديث.

• أقسام الحديث المتواتر

ينقسم الحديث المتواتر إلى قسمين: المتواتر اللفظى، والمتواتر المعنوى.

١- المتواتر اللفظى: هو ما تواتر لفظه ومعناه.

ومثاله: حديث: «منَ كذب علىّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار»(١). فقد رواه بعضة وسبعون صحابياً، وفيهم العشرة المبشَّرون بالجنة.

٢- المتواتر المعنوى: هو ما تواتر معناه دون لفظه.

ومثـاله: «أحاديث رفع اليدين فى الدعـاء» فقد روى عن النبى ﷺ نحـو مائة حـديث فى رفع يديه عند الدعـاء، وكل حـديث منهـا فى قـضيـة تخـتلف عن

---

(١) أخرجه البخارى ومسلم من حديث أبى هريرة وعلى، والزبير، وأنس وغيرهم.

الأخرى، فكل قضية منها لم تتواتر، والقدر المشترك بينها -وهو رفع يديه عند الدعاء -تواتر باعتبار مجموع الطرق.

● وجوده: زعم بعضهم أن الحديث المتواتر لا وجود له، والصحيح أن الحديث المتواتر يوجد فى عدد لا بأس به من الأحاديث، ولكنه بالنسبة إلى أحاديث الآحاد يعتبر قليلاً، ومن أمثلته:

حديث المسح على الخفين، وحديث رفع اليدين فى الصلاة، وحديث الحوض، وحديث: «نضر الله امرءًا سمع مقالتى. . .»، وحديث: «أُنزل القرآن على سبعة حرف»، وحديث: «مَن بنى لله مسجدًا بنى الله له بيتًا فى الجنة»، وحديث: «كل مسكر حرام»، وحديث: «ويل للأعقاب من النار»، وحديث: «رؤية الله فى الآخرة»، وحديث: «النهى عن اتخاذ القبور مساجد».

ولعل الذين قالوا: إن المتواتر يعز وجوده أرادوا بذلك المتواتر اللفظى، بخلاف المتواتر المعنوى فإنه كثير، وبهذا يكون الخلاف لفظياً.

● حكم الحديث المتواتر:

الحديث المتواتر يفيد العلم الضرورى اليقينى الذى يضطر الإنسان إلى التصديق به تصديقًا جازمًا، فلا يحتاج إلى بحث ونظر، وذلك كعلمنا بوجود مكة المكرمة، والمدينة المنوَّرة، والقاهرة، ودمشق، وبغداد، من غير حاجة إلى بحث.

فالحديث المتواتر قطعى الثبوت دون حاجة إلى البحث عن أحوال رواته.

● أشهر المصنفات فى المتواتر

جمع بعض العلماء الأحاديث المتواترة فى مصنَّف مستقل، ومن هذه المصنفات:

١- الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة: للسيوطى، وهو مرتَّب على الأبواب.

٢- قطف الأزهار: للسيوطى أيضًا، وهو تلخيص للكتاب السابق.

٣- اللآلئ المتناثرة فى الأحاديث المتواترة: لأبى عبد الله محمد بن طولون الدمشقى.

٤- نظم المتناثر من الحديث المتواتر: لمحمد بن جعفر الكتانى[1].

حديث الآحاد

● **الآحاد لغة:** جمع أحد، بمعنى الواحد، وخبر الواحد: هو ما يرويه شخص واحد.

● **وحديث الآحاد فى الاصطلاح:** هو ما لم يجمع شروط التواتر.

● **أقسامه باعتبار طرقه:** ينقسم حديث الآحاد بالنسبة إلى طرقه إلى ثلاثة أقسام: مشهور، وعزيز، وغريب.

١- الحديث المشهور

● **المشهور لغة:** اسم مفعول من شهرت الأمر: إذا أعلنته وأظهرته، وسمى بذلك لظهوره.

والمشهور اصطلاحًا: ما رواه ثلاثة فأكثر فى كل طبقة، ما لم يبلغ حد التواتر.

● ومثاله: حديث: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من صدور العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالمًا اتخذ الناس رؤساء جهالاً، فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا»[2].

وقد يسمى الحديث المشهور بالمستفيض: اسم فاعل من استفاض الماء، أى كثر حتى سال، سمى بذلك لانتشاره.

---

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر العسقلانى ص ٢٤، وتيسير مصطلح الحديث للدكتور محمد الطحان ص ١٩، وتدريب الراوى ص ٥٣٣.

(٢) أخرجه البخارى ومسلم والترمذى.

ويُطلق المشهور غير الاصطلاحى على أنواع أخرى من الأحاديث من غير شروط، فيشمل ما له إسناد واحد، وما له أكثر من إسناد، وما لا يوجد له إسناد أصلاً.

أ- كالمشهور بين أهل الحديث خاصة، ومثاله حديث أنس: **«أن رسول الله ﷺ قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان»**[1].

ب- والمشهور بين أهل الحديث والعلماء والعوام، ومثاله: **«المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»**[2].

جـ- والمشهور بين الفقهاء: ومثاله حديث: **«أبغض الحلال إلى الله الطلاق»**[3].

د- والمشهور بين الأصوليين: ومثاله حديث: **«رُفِعَ عن أمتى الخطأ والنسيان وما استُكرهوا عليه»**[4].

هـ- والمشهور بين النحاة: ومثاله حديث: **«نِعْمَ العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه»**[5].

و- والمشهور بين العامة: ومثاله حديث: **«العجلة من الشيطان»**[6].

وقد أُلِّفت كتب فى الأحاديث المشهورة على الألسنة، وليس المشهورة اصطلاحًا، منها:

١- «المقاصد الحسنة فيما اشتهر على الألسنة»، للسخاوى.

٢- «كشف الخفاء ومزيل الإلباس فيما أشتُهر من الحديث على ألسنة الناس»، للعجلونى.

---

(١) أخرجه البخارى ومسلم. (٢) أخرجه البخارى ومسلم.

(٣) صححه الحاكم. (٤) صححه الحاكم وابن حبان.

(٥) لا أصل له.

(٦) أخرجه الترمذى وحسنه. وانظر نزهة النظر ص ٢٦، وتدريب الراوى ص ٥٣٣.

٣- «تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث»، لابن الديبع الشيباني.

٢- الحديث العزيز

● **العزيز لغة:** صفة مشبهة من «عز يعز» (بالكسر)، أي: قَلَّ وندر، أو من «عز يعز» (بالفتح)، أي قوي واشتد، سمي بذلك، إما لقلة وجوده وندرته، وإما لقوته بمجيئه من طريق آخر.

والحديث العزيز في الاصطلاح: هو الحديث الذي لا يقل رواته عن اثنين في جميع طبقات السند.

بمعنى أن لا يوجد في طبقة من طبقات السند أقل من اثنين، ولا يضر أن يوجد في بعض طبقات السند ثلاثة فأكثر، بشرط أن تبقى ولو طبقة واحدة فيها اثنان.

● **مثاله:** ما رواه الشيخان من حديث أنس، والبخاري من حديث أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبَّ إليه من والده وولده والناس أجمعين»[1].

ورواه عن أنس: قتادة وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة: شعبة وسعيد، ورواه عن عبد العزيز بن علية وعبد الوارث، ورواه عن كُلٍّ جماعة.

٣- الحديث الغريب

* **الغريب لغة:** صفة مشبهة بمعنى المنفرد، أو البعيد عن أقاربه.

والحديث الغريب اصطلاحًا: هو ما ينفرد بروايته راو واحد.

ولا يُشترط أن يستقل بروايته راو واحد في جميع طبقات السند، بل يكفي أن يكون ذلك في طبقة واحدة أو أكثر، ولا تضر الزيادة عن واحد في سائر طبقات السند.

ويطلق بعض العلماء على الحديث الغريب اسمًا آخر، وهو «الفرد».

---

(١) رواه البخاري ومسلم.

• أقسام الحديث الغريب

ينقسم الحديث الغريب بالنسبة لمواضع التفرد فيه إلى قسمين:

أ- الغريب المطلق: ويقال له: الفرد المطلق كذلك.

وهو ما كانت القرابة فى أصل سنده، أى طرفه الذى فيه الصحابى.

* ومثاله: حديث «**إنما الأعمال بالنيات**»[1] فقد تفرَّد بروايته عمر، وتفرَّد بروايته عن عمر علقمة. وتفرَّد بروايته عن علقمة محمد بن إبراهيم. ثم تفرَّد بروايته عن محمد بن إبراهيم يحيى بن سعيد، ثم كثر روايته عن يحيى.

والمعتبر فى الغريب المطلق هو تفرد الصحابى برواية الحديث.

(ب) الغريب النسبى: ويقال له: الفرد النسبى كذلك.

وهو ما كانت القرابة فى أثناء سنده، لا فى أصل سنده، بمعنى أن يرويه أكثر من واحد فى أصل السند، ثم ينفرد بروايته راو واحد عن أولئك الرواة.

• ومثاله: حديث مالك عن الزهرى عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أن النبى ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر»[2].. تفرد به مالك عن الزهرى.

سمى بالغريب النسبى لأن التفرد وقع فيه بالنسبة إلى راوٍ معيَّن[3].

أقسام خبر الآحاد بالنسبة إلى قوته وضعفه

ينقسم خبر الآحاد بأقسامه الثلاثة (المشهور- والعزيز- والغريب) بالنسبة إلى قوته وضعفه إلى قسمين: مقبول، ومردود.

المقبول وأقسامه

• الحديث المقبول: ما ترجَّح صدق المخبر به.

• وحكمه: وجوب الاحتجاج والعمل به.

---

(١) أخرجه البخارى ومسلم.   (٢) أخرجه البخارى ومسلم.

(٣) نزهة النظر ص ٢٨، تيسير مصطلح الحديث ص ٢٨.

● أقسام المقبول:

الحديث المقبول تتفاوت مراتبه، ولذا قسَّمه العلماء إلى قسمين رئيسين هما: الصحيح والحسن. والصحيح، إما أن يكون صحيحًا لذاته، وإما أن يكون صحيحًا لغيره. والحسن، إما أن يكون حسنًا لذاته، وإما أن يكون حسنًا لغيره، فهذه أربعة أقسام:

١- الصحيح لذاته. ٢- الحسن لذاته.

٣- الصحيح لغيره. ٤- الحسن لغيره.

تعريف الحديث الصحيح(١)

* **الصحيح لغة:** ضد السقيم، وهو حقيقة فى الأجسام، مجاز فى الحديث وسائر المعانى.

والصحيح اصطلاحًا: هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا عِلَّة.

ويتضح من هذا التعريف أنه يشترط فى الحديث الصحيح خمسة شروط:

١- اتصال السند: أى أن كل راوٍ من رواته قد أخذه مباشرة عمن فوقه من أول السند إلى منتهاه.

٢- عدالة الرواة: أى أن كل راوٍ من رواته اتصف بكونه مسلمًا بالغًا عاقلاً غير فاسق، وغير مخروم المروءة.

٣- تمام الضبط: أى أن كل راوٍ من رواته كان تمام الضبط.

والضبط نوعان: ضبط صدر، وضبط كتاب.

وضبط الصدر: أن يحفظ الراوى فى صدره ما سمعه من الحديث بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٠ -وتدريب الراوى ص ٢٢، وتيسير مصطلح الحديث ص ٢٤.

وضبط الكتاب: أن يصون كتابه الذى كتب منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدى منه.

٤- عدم الشذوذ: أى أن لا يكون الحديث شاذاً، والشذوذ: هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.

٥- عدم العِلَّة: أى أن لا يكون الحديث مُعَلاًّ، والعِلَّة: سبب غامض خفى يقدح فى صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه.

فإذا اختل شرط واحد من هذه الشروط الخمسة فلا يسمى الحديث حينئذ صحيحًا.

● ومثاله: ما أخرجه البخارى فى صحيحه قال: حدَّثنا عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه قال: «سمعت رسول الله ﷺ قرأ فى المغرب بالطور».

معنى قولهم: «هذا حديث صحيح، أو هذا حديث غير صحيح».

إذا قيل: «هذا حديث صحيح» فالمراد: أن شروط الصحة الخمسة قد توافرت فيه، لا أنه مقطوع بصحته فى نفس الأمر، لجواز الخطأ والنسيان على الثقة.

وإذا قيل: «هذا حديث غير صحيح» فالمراد أن شروط الصحة الخمسة ليست متوافرة فيه، كلها أو بعضها، لا أنه كذب فى نفس الأمر، لجواز صدق الكاذب، وإصابة من هو كثير الخطأ.

● ما قيل «إنه أصح الأسانيد»

تتفاوت درجات الحديث الصحيح فى القوة بحسب تمكن الحديث من الصفات الآنفة الذكر التى تنبنى الصحة عليها، ولهذا ذكر بعض أئمة المحدثين من الرُتبة العُليا ما قالوا فيه: إنه أصح الأسانيد، ورجَّح كل إمام ما قوى عنده، فمن ذلك:

١- ابن شهاب الزهرى، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه.

٢- محمد بن سيرين، عن عبيدة بن عمرو، عن علىّ بن أبى طالب.

٣- إبراهيم النخعى، عن علقمة بن قيس، عن عبد الله بن مسعود.

٤- مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

والمختار أنه لا يُطلق على إسناد معين أنه أصح الأسانيد مطلقًا، لأن تفاوت مراتب الصحة مترتب على تمكن الإسناد من شروط الصحة، ويعز وجود أعلى درجات القبول فى كل فرد من ترجمة واحدة بالنسبة لجميع الرواة. وإنما يستفاد من مجموع ما أطلق عليه الأئمة أنه أصح الأسانيد أرجحيته على ما لم يطلقوا عليه ذلك.

- **المصنفات فى الصحيح المجرد**

١- صحيح البخارى. ٢- صحيح مسلم.

واختلفوا أيهما أرجح؟

أ- فذهب الجمهور إلى أن البخارى أصحهما، لأن الصفات التى تدور عليها الصحة فى كتاب البخارى أتم منها فى كتاب مسلم وأكثر سدادًا وصوابًا، فإنه من حيث اتصال السند يشترط أن يكون الراوى قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة، واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة وإمكان اللقى. ومن حيث العدالة والضبط فإن الرجال الذين طُعن فيهم من رجال مسلم أكثر عددًا من الرجال الذين طُعن فيهم من رجال البخارى، مع أن البخارى لم يكثر من إخراج حديثهم -وغالبهم من شيوخه الذين مارس حديثهم فهو أعرف بهم- ومن حيث الشذوذ والعِلة، فإن الأحاديث المنتقدة عند البخارى أقل عددًا من الأحاديث التى انتقدت عند مسلم، فالأحاديث المنتقدة عليهما بلغت مائتى حديث وعشرة أحاديث، اختص البخارى منها بأقل من ثمانين، ويشتركان فى اثنين وثلاثين وباقيهما مختص بمسلم.

ب- وقيل: إن كتاب مسلم أصح، ونُقل عن أبى على النيسابورى قوله: «ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم».

وأجيب عن هذا بأنه لم يُصرِّح فى هذه العبارة بأن كتاب مسلم أصح من كتاب البخارى، إنما نفى وجود كتاب أصح من كتاب مسلم، ولم ينف المساواة.

ونُقل عن بعض المغاربة تفضيل صحيح مسلم على صحيح البخارى.

وحمل الجمهور ذلك على أن ترجيح مسلم يرجع إلى حسن السياق وجودة الترتيب، ولم يصرِّح أحد منهم بأن ذلك التفضيل يرجع إلى الأصحية.

وجملة ما فى البخارى من الأحاديث سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثًا بالمكررة، وبحذف المكررة أربعة آلاف.

وجملة ما فى صحيح مسلم اثنا عشر ألفًا بالمكررة، وبحذف المكررة نحو أربعة آلاف.

جـ- مستدرك الحاكم: ذكر مؤلفه فيه الأحاديث الصحيحة التى على شرط الشيخين، أو على شرط أحدهما ولم يخرجاها، كما ذكر الأحاديث الصحيحة عنده وإن لم تكن على شرط واحد منهما -وهو متساهل فى الصحيح.

د- صحيح ابن حبان: ولم يرتبه على الأبواب ولا على المسانيد، ولهذا يتعذر الكشف على الحديث فى كتابه، وهو متساهل فى الحكم على الحديث بالصحة، ولكنه أقل تساهلاً من الحاكم.

هـ- صحيح ابن خزيمة: وهو أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان لشدة تحريه، فإنه يتوقف فى التصحيح لأدنى كلام فى الإسناد.

• مراتب الحديث الصحيح:

١- ما كان مروياً بإسناد من أصح الأسانيد، كمالك عن نافع عن ابن عمر.

٢- ثم ما اتفق عليه البخارى ومسلم -لتلقى الأمة لكتابيهما بالقول.

٣- ثم ما انفرد به البخارى.

٤- ثم ما انفرد به مسلم.

٥- ثم ما كان على شرطهما ولم يخرجاه.

٦- ثم ما كان على شرط البخارى ولم يخرجه.

٧- ثم ما كان على شرط مسلم ولم يخرجه.

٨- ثم ما صح عند غيرهما من الأئمة كابن خزيمة وابن حبان مما لم يكن على شرطهما.

هذا.. وقد جرى ابن تيمية الجد «مجد الدين عبد السلام بن عبد الله الحرانى» فى كتابه «منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار» على أن يقول فيما أخرجه البخارى ومسلم وأحمد: «متفق عليه» وفيما أخرجه البخارى ومسلم: «أخرجاه».

تعريف الحديث الحسن[1]

* **الحسن فى اللغة:** صفة مشبهة ن الحسن بمعنى الجمال.

والحديث **الحسن اصطلاحًا:** هو ما اتصل سنده بنقل العدل الذى خف ضبطه على مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا عِلَّة.

فالفرق بينه وبين الصحيح هو تمام الضبط فى الصحيح، وخفته فى الحسن.

* **حكمه:** الحديث الحسن كالحديث الصحيح فى الاحتجاج به وإن كان دونه فى القوة، وقد احتج به جميع الفقهاء ومعظم المحدثين والأصوليين.

* **مثاله:** ما أخرجه الترمذى قال: حدثنا قتيبة، حدثنا جعفر بن سليمان الضبعى، عن أبى عمران الجونى، عن أبى بكر بن أبى موسى الأشعرى، قال: سمعت أبى بحضرة العدو يقول: قال رسول الله ﷺ: «إن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف....» الحديث.

---

(١) تدريب الراوى ص ٨٦، وعلوم الحديث ص ٢٦، وتيسير مصطلح الحديث ص ٤٥.

فإن رجال إسناده الأربعة ثقات إلا جعفر بن سليمان الضبعى فإنه حسن الحديث.

* **تفاوت مراتبه:** كما أن الحديث الصحيح مراتب متفاوتة فالحديث الحسن مراتب متفاوتة كذلك.

* مرتبة قولهم: «حديث صحيح الإسناد. أو حسن الإسناد»:

قول المحدِّثين: «هذا حديث صحيح الإسناد» دون قولهم: «هذا حديث صحيح»، وقولهم: «هذا حديث حسن الإسناد» دون قولهم: «هذا حديث حسن» لأنه قد يصح أن يحسن الإسناد دون المتن لشذوذ أو عِلَّة.

* معنى قول الترمذى أو غيره: «حديث حسن صحيح»:

الحديث الحسن تقصر مرتبته عن الصحيح كما مَرَّ، ولكن الترمذى يقول فى بغض الأحاديث: «حديث حسن صحيح» فكيف يُجمع بينهما؟

أجاب ابن حجر عن ذلك بما خلاصته ما يأتى:

أ- إن كان للحديث إسنادان فأكثر فالمعنى: حسن باعتبار إسناد، صحيح باعتبار إسناد آخر.

ب- وإن كان له إسناد واحد فالمعنى: حسن عند قوم صحيح عند قوم آخرين.

وقد درج الإمام البغوى فى كتابه «مصابيح السنَّة» الذى انتقى أحاديثه من البخارى ومسلم والسنن الأربعة وسنن الدارمى، وهذَّبه الخطيب التبريزى وسماه «مشكاة المصابيح» -درج على أن يرمز إلى الأحاديث التى فى الصحيحين أو أحدهما بقوله: «صحيح» وإلى الأحاديث التى فى السنن الأربعة بقوله: «حسن» وهذا اصطلاح خاص به، فالسنن فيها الصحيح والحسن والضعيف.

● **الكتب التى من مظنات الحسن**

لم يفرد العلماء كتبًا خاصة بالحديث الحسن المجرد كما فعلوا فى الصحيح لمجرد، ولكن الحديث الحسن يكثر وجوده فى بعض الكتب، ومنها:

١- جامع الترمذى -المشهور بسنن الترمذى- فهو أصل فى معرفة الحسن.

٢- سنن أبى داود. ٣- سنن الدارقطنى.

الصحيح لغيره[١]

* **الحديث الصحيح لغيره**: هو الحديث الحسن لذاته إذا روى من طريق آخر مثله، أو أقوى منه، وسمى صحيحًا لغيره لأن الصحة لم تأت من ذات السند، وإنما جاءت من انضمام غيره له، وهو أعلى مرتبة من الحسن لذاته ودون الصحيح لذاته.

* مثاله: ما أخرجه الترمذى من حديث محمد بن عمرو، عن أبى سلمة، عن أبى هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: **«لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»**.

فإن محمد بن عمرو بن علقمة لم يكن من أهل الإتقان، فضعَّفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثَّقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه حسن، فلما انضم إلى ذلك رواية الحديث من أوجه أُخر انجبر ذلك النقص اليسير، فصحَّ هذا الإسناد والتحق بدرجة الصحيح، إذ أخرجه الشيخان من طريق أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة.

الحسن لغيره

* **الحديث الحسن لغيره**: هو الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه، ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوى أو كذبه.

---

(١) علوم الحديث ص ٣١، وتيسير مصطلح الحديث ص ٥١.

كأن يكون راويه مستوراً، أو ضعيفًا لسوء الحفظ أو الجهالة ويروى من طريق آخر فأكثر مثله أو أقوى منه -وهو أدنى مرتبة من الحسن لذاته، كما أنه من المقبول الذى يُحتج به.

* مثاله: ما رواه الترمذى وحسَّنه من طريق شعبة، عن عاصم بن عبيد الله، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه «أن امرأة من بنى فزارة تزوجت على نعلين، فقال رسول الله ﷺ: «**أرضيتِ من نفسك ومالك بنعلين؟** قالت: نعم، فأجاز».

قال الترمذى: «وفى الباب عن عمر، وأبى هريرة، وعائشة، وأبى حدرد».

فعاصم ضعيف لسوء حفظه، وقد حسَّن له الترمذى هذا الحديث لمجيئه من غير وجه.

خبر الآحاد المقبول المحتف بالقرائن

الأصل فى خبر الآحاد المقبول أنه يفيد غلبة الظن بصدقه ولا يفيد العلم اليقينى الضرورى الذى يفيده المتواتر، ولكن خبر الآحاد الذى أحاطت به قرائن تزيده قوة يكون أرجح من نظيره الذى خلا من هذه القرائن، حتى قالوا: إنه يفيد العلم النظرى. أى الذى يحتاج إلى استدلال ونظر[1].

والخبر المحتف بالقرائن أنواع، منها:

١- ما أخرجه الشيخان فى صحيحيهما مما لم يبلغ حد التواتر، فقد احتفت به قرائن منها:

أ- جلالتهما فى هذا الشأن.

ب- تقدمهما فى تمييز الصحيح على غيرهما.

---

(١) فيقال فى الاستدلال على ذلك مثلاً: خبر الآحاد يفيد غلبة الظن بصدقه، وكل ما يفيد غلبة الظن بصدقه إذا احتفت به قرائن تقويه يفيد العلم، فخبر الآحاد الذى احتفت به قرائن تقويه يفيد العلم.

جـ- تلقى العلماء لكتابيهما بالقبول، وهذا التلقى وحده أقوى فى إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر.

٢- الحديث المشهور إذا كانت له طرق متباينة سالمة كلها من ضعف الرواة والعِلل.

٣- الحديث المسلسل بالأئمة الحُفَّاظ المتقنين حيث لا يكون غريبًا، كالحديث الذى يرويه الإمام أحمد عن الإمام الشافعى، ويرويه الشافعى عن الإمام مالك، ويشارك الإمام أحمد غيره فى الرواية عن الإمام الشافعى، ويشارك الإمام الشافعى غيره فى الرواية عن الإمام مالك.

فهذه أنواع ثلاثة: الأول منها: ما يختص بالصحيحين، والثانى: يختص بما له طرق متعددة، والثالث: يختص بما رواه الأئمة.

ويمكن اجتماع الثلاثة فى حديث واحد فلا يبعد حينئذ القطع بصدقه[١].

تقسيم الخبر المقبول إلى معمول به وغير معمول به

ينقسم الخبر المقبول إلى قسمين: معمول به، وغير معمول به، وينبثق عن ذلك نوعان من أنواع علوم الحديث، وهما: «المحكم ومختلف الحديث»، و«الناسخ والمنسوخ».

المحكم ومختلف الحديث[٢]

سبق الكلام عن علم مختلف الحديث ومشكله، والذى يعنينا هنا هو كيفية الجمع عند التعارض.

تعريف المحكم:

المحكم لغة: اسم مفعول من أحكم الشىء بمعنى أتقنه.

والمحكم اصطلاحًا: هو الحديث المقبول الذى سلم من معارضة مثله.

---

(١) نزهة النظر ص ١٤ - ١٥.

(٢) علوم الحديث ص ٢٥٧ - ٢٥٨، نزهة النظر ص ٣٤.

وأكثر الأحاديث من هذا النوع، أما الأحاديث المتعارضة فقليلة.

● **تعريف مختلف الحديث:**

المختلف لغة: اسم فاعل من الاختلاف، ضد الاتفاق، ومعنى مختلف الحديث. أى الأحاديث التى تصلنا ويخالف بعضها بعضًا فى المعنى.

ومختلف الحديث اصطلاحًا: هو الحديث المقبول المعَارَض بمثله مع إمكان الجمع بينهما.

* ومثاله: حديث «لا عدوى ولا طَيْرة»[1] يعارضه حديث: «فُرَّ من المجذوم فرارك من الأسد»[2].

فهذان حديثان صحيحان ظاهرهما التعارض، لأن الأول ينفى العدوى، والثانى يثبتها. وقد جمع العلماء بينهما بأحد وجهين:

الوجه الأول: وهو الذى ذهب إليه ابن الصلاح -أن هذه الأمراض التى تنتقل بالمخالطة لا تعدى بطبعها لمجرد المخالطة كما كان يعتقد أهل الجاهلية، دون نظر إلى إرادة الله، إنما تكون المخالطة سببًا للعدوى بنقل الداء من المريض إلى الصحيح، وقد يختلف هذا السبب بإرادة الله، فيخالط الصحيح المريض ولا يصاب بمرضه، وهذا واقع مشاهد فى حياة الناس، يخالط الصحيح المريض ولا يمرض، ويخالطه ويمرض، ويصاب ابتداءً بالمرض دون مخالطة.

وبهذا التأويل لمدلول حديث: «لا عدوى» ينتفى التعارض بينه وبين حديث: «فُرَّ من المجذوم»، فالأول نفى العدوى التى تكون مؤثرة بطبعها فى اعتقاد أهل الجاهلية. والثانى أفاد الابتعاد عما جعله الله سببًا فى العدوى.

الوجه الثانى: فى الجمع بين الحديثين -وهو الذى ارتضاه الحافظ ابن حجر ورجَّحه- أن يبقى نفى العدوى فى الحديث الأول على ظاهره العام من غير

---

(١) أخرجه مسلم، والطيرة: التشاؤم بالطيور.

(٢) رواه البخارى، والمجذوم: المصاب بالجذام، وهو داء تتساقط أعضاء مَنْ يصاب به.

تأويل، أى لا وجود للعدوى أصلاً، لا بالطبع ولا بالسبب، كما يدل عليه حديث: «لا يعدى شىء شيئًا»[1]، وهو عام، وجوابه ﷺ لمن عارضه بأن البعير الأجرب يكون بين الإبل الصحيحة فيخالطها فتجرب بقوله: **«فمَن أعدى الأول؟»**[2] يعنى أنه لو كان الإعداء بالطبع كما فى اعتقاد أهل الجاهلية من غير أن يكون هذا بإرادة الله فمن أين جاءت العدوى للأول؟ فالله تعالى ابتدأ ذلك المرض فى الثانى، كما ابتدأه فى الأول.

وأما الأمر بالفرار من المجذوم فمن باب سد الذرائع، أى لئلا يتفق للشخص الذى يخالط ذلك المجزوم حصول شىء له من ذلك المرض بتقدير الله تعالى ابتداءً لا بالعدوى المنفية، فيظن أن ذلك كان بسبب مخالطته له، فيعتقد صحة العدوى، فيقع فى الإثم، فأمر بتجنب المجذوم دفعًا للوقوع فى هذا الاعتقاد، الذى يسبب الوقوع فى الإثم.

*** ماذا يجب على مَن وجد حديثين متعارضين مقبولين؟**

١- إذا أمكن الجمع بينهما -تعيَّن الجمع ووجب العمل بهما.

٢- إذا لم يمكن الجمع بوجه من الوجوه:

أ- فإن عُلِمَ أن أحدهما ناسخ والآخر منسوخ قدَّمنا الناسخ وعملنا به، وتركنا العمل المنسوخ.

ب- وإن لم يعلم ذلك وأمكن ترجيح أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح كان العمل بالراجح، وترك العمل بالمرجوح.

جـ- وإن لم يترجح أحدهما على الآخر توقفنا عن العمل بهما حتى يظهر لنا مرجح[3].

---

(١) رواه الترمذى وأحمد.

(٢) رواه البخارى ومسلم وأبو داود وأحمد.

(٣) نزهة النظر ص ٣٤.

ناسخ الحديث ومنسوخه[1]

● التعريف

النسخ لغة له معنيان: الإزالة، ومنه نسخت الشمس الظل، أى أزالته - والنقل: ومنه نسختُ الكتاب، إذا نقلت ما فيه، فكأن الناسخ قد أزال المنسوخ أو نقله إلى حكم آخر.

والنسخ اصطلاحًا: رفع الشارع حكمًا منه متقدمًا بحكم منه متأخر.

● بِمَ يُعرف الناسخ والمنسوخ؟

يُعرف ناسخ الحديث من منسوخه بأحد أمور:

١- تصريح رسول الله ﷺ: كحديث: «**كنتُ نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإنها تُذكِّر الآخرة**»[٢].

٢- قول الصحابى: كقول جابر بن عبد الله رضي الله عنه: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مسَّت النار»[٣].

٣- معرفة التاريخ: كحديث شداد بن أوس: «أفطر الحاجم والمحجوم»[٤]. نُسِخَ بحديث ابن عباس: «أن النبى ﷺ احتجم وهو مُحْرِم صائم»[٥].

فقد جاء فى بعض طرق حديث شداد أن ذلك كان زمن الفتح سنة ثمان، أما ابن عباس فقد صحب رسول الله ﷺ مُحْرِمًا فى حجة الوداع سنة عشر.

٤- دلالة الإجماع: كحديث: «من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد فى الرابعة فاقتلوه»[٦].

---

(١) علوم الحديث ص ٢٤٩، والباعث الحثيث ص ١٦٩، وتدريب الراوى ص ٣٨٢.

(٢) رواه مسلم.

(٣) أخرجه أصحاب السنن.

(٤) رواه أبو داود.

(٥) أخرجه مسلم.

(٦) رواه أبو داود والترمذى.

قال النووى: «دَلَّ الإجماع على نسخه».

والإجماع لا يَنسخ (بفتح الياء) ولا ينسخ (بضمها)، ولكن يدل على ناسخ.

• أهمية العلم بناسخ الحديث ومنسوخه

ومعرفة الناسخ والمنسوخ من أهم ما يجب أن يعرفه كل مَن يتصدى للبحث فى أحكام الشريعة، إذ لا يمكن للباحث أن يستنبط الأحكام من أدلتها من غير أن يعرف الأدلة الناسخة والمنسوخة، ولذا اهتم العلماء به واعتبروه علمًا ذا أهمية من علوم الحديث، وعرَّفوه بأنه:

«العلم الذى يبحث عن الأحاديث المتعارضة التى لا يمكن التوفيق بينها من حيث الحكم على بعضها بأنه ناسخ وعلى بعضها الآخر بأنه منسوخ. فما ثبت تقدمه كان منسوخًا، وما ثبت تأخره كان ناسخًا».

• أشهر ما صُنِّف فى ناسخ الحديث ومنسوخه

أفرد بعض العلماء ناسخ الحديث ومنسوخه بالتصنيف، ومن ذلك:

١- «الناسخ والمنسوخ» لقتادة بن دعامة السدوسى (ت ١١٨هـ) ولكنه لم يصل إلينا.

٢- «ناسخ الحديث ومنسوخه» للحافظ أبى بكر أحمد بن محمد الأثرم (ت ٢٦١هـ) صاحب الإمام أحمد- وهو مخطوط.

٣- «ناسخ الحديث ومنسوخه» لمحدِّث العراق أبى حفص عمر أحمد البغدادى المعروف بابن شاهين (ت ٣٨٥هـ) وتوجد منه نسخ مخطوطة.

٤- «الاعتبار فى الناسخ والمنسوخ من الآثار» للإمام الحافظ النسَّابة أبى بكر محمد بن موسى الحازمى الهمذانى (ت ٥٨٤هـ) وهو مطبوع، مرتب على الأبواب الفقهية، استفاد فيه الحازمى بجهود مَن سبقه.

٥- «الناسخ والمنسوخ» للعلامة أبى الفرج عبد الرحمن بن على بن الجوزى - وهو مخطوط.

الحديث الضعيف

● تعريفه

الضعيف فى اللغة: ضد القوى، والضعف حسى ومعنوى، والمراد به هنا الضعف المعنوى.

والحديث الضعيف اصطلاحًا: هو ما لم يجمع صفة الحسن بفقد شرط من شروطه.

وحيث كانت صفات القبول متعددة، وكان ضعف الحديث يرجع إلى فقد صفة منها أو أكثر، فإن الحديث الضعيف ينقسم إلى أقسام متعددة بهذا الاعتبار، كالشاذ، والمضطرب، والمقلوب، والمعلَّل، والمنقطع، والمعضل، وغير ذلك.

● تفاوت الضعيف

يتفاوت الضعيف حسب شدة ضعف رواته وخفته، فمنه الضعيف، ومنه الضعيف جداً، ومنه الواهى، ومنه المنكر، وشر أنواعه الموضوع.

وكما ذكر العلماء فى الحديث الصحيح ما يسمى بأصح الأسانيد، فقد ذكروا فى بحث الضعيف ما يسمى بأوهى الأسانيد بالنسبة إلى بعض الصحابة، وبعض الجهات والبلدان، ومن أمثلة ذلك:

١- أوهى الأسانيد بالنسبة إلى أبى بكر الصدِّيق رضي الله عنه: صدقة بن موسى الدقيقى، عن فرقد السبخى، عن مرة الضيب، عن أبى بكر.

٢- أوهى الأسانيد عن ابن عباس رضي الله عنه: السدى الصغير محمد بن مروان، عن الكلبى، عن أبى صالح، عن ابن عباس، قال الحافظ ابن حجر: «هذه سلسلة الكذب لا سلسلة الذهب».

٣- أوهى الأسانيد عن أبى هريرة: السرى بن إسماعيل، عن داود بن يزيد الأزدى، عن أبيه، عن أبى هريرة.

٤- أوهى الأسانيد الشاميين: محمد بن قيس المصلوب، عن عبيد الله بن زحر، عن علىّ بن يزيد، عن القاسم، عن أبى أمامة(١).

* مثاله:

حديث: «من صلَّى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم بينهن بشىء عدلن له بعبادة اثنتى عشرة سنة».

رواه عمر بن راشد، عن يحيى بن أبى كثير، عن أبى سلمة، عن أبى هريرة، وعمر هذا قال فيه الإمام أحمد ويحيى بن معين والدارقطنى: ضعيف، وقل أحمد أيضًا: لا يساوى حديثه شيئًا، وقال البخارى: منكر الحديث وضعَّفه جداً، وقال ابن حبان: لا يحل ذكره إلا على سبيل القدح فيه، فإنه يضع الحديث على مالك وابن أبى ذئب وغيرهما من الثقات.

• العمل بالحديث الضعيف

الأصل فى الحديث الضعيف أنه مردود لا يُعمل به، بخلاف الحديث الصحيح، والحديث الحسن، ولكن العلماء تناولوا بالبحث إمكان العمل بالحديث الضعيف، واختلفت آراؤهم فى ذلك:

أ- فذهب المحققون من العلماء إلى أن الحديث الضعيف لا يُعمل به مطلقًا، سواء أكان ذلك فى العقائد، أم فى الأحكام الفقهية، أم فى الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال، وهذا هو المنقول عن يحيى بن معين، والبخارى، ومسلم، وهو ما ذهب إلى ابن العربى فقيه المالكية، وأبو شامة المقدسى من فقهاء الشافعية، وعليه ابن حزم.

---

(١) تدريب الراوى ص ١٠٦.

ب- وحُكِيَ عن كثير من الفقهاء العمل بالحديث الضعيف مطلقًا إذا لم يوجد غيره فى الباب، وهو المنقول عن أبى حنيفة، والشافعى، ومالك، وأحمد، ولكن المعروف أن الحديث الضعيف عند أحمد هو الذى يقابل الصحيح فى اصطلاح المتقدمين.

جـ- وفصَّل بعض العلماء القول فى العمل بالحديث الضعيف، فأجازوا العمل به فى الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال، ومنعوا ذلك فى العقائد وأحكام الحلال والحرام.

وجواز العمل به فى فضائل الأعمال مشروط بشروط ثلاثة:

١- أن يكون الضعف غير شديد.

٢- أن يندرج الحديث تحت أصل معمول به.

٣- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط.

● مظان الحديث الضعيف

تكثر الأحاديث الضعيفة فى بعض المصنَّفات منها:

١- «معاجم الطبرانى»- الكبير- والأوسط، والصغير.

٢- كتاب «الأفراد» للدارقطنى، وفى أحاديث الأفراد: الفرد المطلق، والفرد النسبى.

٣- تصانيف الخطيب البغدادى.

٤- كتاب «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» لأبى نعيم الأصبهانى.

المردود بسبب سقط من الإسناد[1]

● السقوط فى السند نوعان

أ- سقوط ظاهر يعرفه علماء الحديث من عدم التلاقى بين الراوى وشيخه، أو لأنه لم يدرك عصره.

---

(١) نزهة النظر ص ٣٥ وما بعدها -وتيسير الحديث ص ٦٧ وما بعدها.

والسقط من السند، إما أن يكون من أول السند، أو آخره، أو وسطه، وقد اصطلح العلماء على تسمية السقط الظاهر بأربعة أسماء حسب مكانه وعدد الرواة الذين أُسقطوا:

١- المعلق. ٢- المرسل.

٣- المعضل. ٤- المنقطع.

ب- سقوط خفى، وهذا لا يدركه إلا الأئمة الحُذَّاق المطلعون على طرق الحديث وعِلل الأسانيد، وله تسميتان:

١- المدلس. ٢- المرسل.

وإليك تفصيل ذلك:

المعلَّق

● **تعريفه**

المعلَّق لغة: بصيغة اسم المفعول، من علق الشيء بالشيء، أى ناطه وربطه، وجعله معلقًا، وسمى هذا السند معلَّقًا بسبب اتصاله بالجهة العليا فقط، وانقطاعه من الجهة الدنيا، فصار كالشيء المعلَّق بالسقف ونحوه.

والحديث المعلَّق فى الاصطلاح: هو ما حُذِف من مبدأ إسناده راوٍ فأكثر على التوالى. ومن صوره أن يحذف جميع السند، ثم يقال مثلاً: رسول الله ﷺ كذا، أو يحذف كل الإسناد إلا الصحابى، أو إلا الصحابى والتابعى.

● **مثاله:**

١- روى البخارى عن الماجشون، عن عبد الله بن الفضل، عن أبى سلمة، عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ قال: **«لا تفاضلوا بين الأنبياء»** فإن البخارى لم يدرك الماجشون.

٢- ما أخرجه البخارى فى مقدمة «باب ما يُذكر فى الفخذ» وقال أبو موسى: «غطى النبى ﷺ ركبتيه حين دخل عثمان».

فهذا حديث معلَّق، لأن البخارى حذف جميع إسناده إلا الصحابى، وهو أبو موسى الأشعرى.

● حكمه

الحديث المعلَّق مردود لأنه فقد شرطًا من شروط القبول، وهو اتصال السند، وذلك بحذف راوٍ أو أكثر من إسناده، مع عدم علمنا بحال ذلك المحذوف.

● المعلقات فى الصحيحين

المعلَّقات فى البخارى كثيرة، لكنها فى تراجم الأبواب ومقدمتها، ولا يوجد حديث معلَّق فى صلب الأبواب البتة، أما فى مسلم، فليس فيه إلا حديث واحد فى باب التيمم لم يصله فى موضع آخر.

وحكم المعلق فى الصحيحين:

١-أن ما ذكر بصيغة الجزم مثل: قال، وذَكر (لفتح الذال) -وحكِىَ (بفتح الحاء)- فهو حكم بصحته عن المضاف إليه.

٢- وما ذُكِر بصيغة التمريض مثل: قال، وذَكر (بفتح الذال) -وحُكِىَ (بضم الحاء)- فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه، بل فيه الصحيح والحسن والضعيف، لكن ليس فيه حديث راوٍ لوجوده فى الكتاب المسمى بالصحيح.

المرسل(١)

● تعريفة

المرسل لغة: اسم مفعول من أرسل الشىء بمعنى أطلقه، فكأن المرسِل (بكسر السين) أطلق الإسناد ولم يقيده براو معروف.

---

(١) نزهة النظر ص ٣٦.

والحديث المرسل اصطلاحًا: هو ما سقط من آخر إسناده مَن بعد التابعى، كأن يقول التابعى: قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو فُعِل (بضم الفاء وكسر العين) بحضرته كذا.

● **مثاله:**

ما أخرجه مسلم فى صحيحه فى كتاب البيوع، قال: حدثنى محمد بن رافع، حدثنا حجين، حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب: «أن رسول الله ﷺ نهى عن المزابنة».

فسعيد بن المسيب تابعى كبير، روى هذا الحديث عن النبى ﷺ دون أن يذكر الواسطة بينه وبين النبى ﷺ، فقد أسقط من إسناد هذا الحديث آخره، وهو مَن بعد التابعى، وأقل هذا السقط أن يكون قد سقط الصحابى، ويحتمل أن يكون قد سقط معه غيره كتابعى مثلاً.

هذا هو الحديث المرسل عند المحدِّثين، أما عند الفقهاء والأصوليين فهو أعم من ذلك. إذ إن كل منقطع عندهم مرسل على أى وجه كان انقطاعه.

● **حكمه**

١- ذهب جمهور المحدِّثين وجماعة من الفقهاء إلى الحكم بضعف الحديث المُرسل، وعدُّوه من قسم المردود للجهل بحال الراوى، حيث يُحتمل أن يكون الذى سقط من السند صحابياً، ويُحتمل أن يكون تابعيّاً، فإن كان صحابياً فالصحابة كلهم عدول، وإن كان تابعيّاً فيُحتمل أن يكون ضعيفًا، ومع هذا الاحتمال فإنه لا ثقة فى عدالة ذلك الراوى المحذوف، وإن عُرِف من عادة التابعى أنه لا يرسل إلا عن ثقة فهذا لا يكفى لرفع جهالة الحال.

٢- وذهب آخرون إلى أن الحديث المرسل صحيح يُحتج به، ولا سيما إذا كان التابعى لا يروى إلا عن الثقات.

وهذا هو المشهور فى مذهب مالك، وأحد القولين لأحمد، وبه قال أبو حنيفة.

٣- وذهب الشافعى إلى أن مراسيل كبار التابعين يؤخذ بها إذا ورد الحديث المرسل من وجه آخر ولو مرسلاً، أو اعتضد بقول صحابى.

• مرسل الصحابى

ذهب جمهور العلماء من المحدِّثين والأصوليين إلى أن مرسل الصحابى صحيح يُحتج به، وهو ما يخبر به الصحابى عن شيء فعله النبى ﷺ أو نحوه مما يُعلم أنه لم يحضره لصِغر سنه كعبد الله بن عباس وغيره من صغار الصحابة، أو لتأخر إسلامه.

• ومثال ذلك:

ما جاء فى الصحيحين من قول عائشة رضى الله عنها: «أول ما بُدِئَ به رسول الله ﷺ من الوحى الرؤيا الصالحة، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حُبِّبَ إليه الخلاء، فكان يخلو فى غار حراء فيتحنث فيه -وهو التعبد- الليالى ذوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله...» إلى آخر الحديث، وعائشة إنما وُلِدت بعد البعثة بأربع سنين أو خمس، فأين هى من زمن بدء الوحى؟

وهذا الرأى هو الصواب، لأنه الصحابة جميعًا عدول، والظاهر فيما أرسله الصحابى أن يكون قد سمعه من رسول الله ﷺ، أو من صحابى آخر سمعه عن النبى ﷺ، ولذا فإن علماء أصول الحديث يعتبرون مرسل الصحابى فى حكم الحديث الموصول المسند، وفى الصحيحين من ذلك أحاديث كثيرة.

وقيل: إن مرسل الصحابى كمرسل غيره فى الحكم - وهذا القول ضعيف مردود.

المعضل(١)

• تعريفه

المعضل فى اللغة: اسم مفعول من أعضله بمعنى أعياه، فكأن المحدِّث أعضله وأعياه فلم ينتفع به مَن يرويه لشدة إبهامه.

---

(١) نزهة النظر وتدريب الراوى ص ١٢٩

والحديث المعضل اصطلاحًا: هو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالى.

• مثاله:

ما رواه الحاكم فى «معرفة علوم الحديث» بسنده إلى القعنبى عن مالك أنه بلغه أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف، ولا يُكلَّف من العمل إلا ما يطيق»**.. قال الحاكم: هذا معضل عن مالك أعضله هكذا فى الموطأ.

وجاء هذا الحديث موصولاً فى غير الموطأ عن مالك بن أنس عن محمد بن عجلان، عن أبيه، عن أبى هريرة، فجاء الإعضال من إسقاط محمد بن عجلان وأبيه من السند، وكان سقوطهما على التوالى.

• حكمه

اتفق العلماء على أن الحديث المعضل ضعيف، وهو أسوأ حالاً من المرسل والمنقطع لكثرة المحذوفين من الإسناد.

• العلاقة بين المعلّق والمعضل

بين المعضل والمعلَّق عموم وخصوص وجهى:

١- فيجتمع المعضل مع المعلَّق فى صورة واحدة، وهى إذا حُذِف من مبدأ إسناده راويان متواليان، فهو معضل ومعلَّق فى آن واحد.

٢- ويفارق المعضل المعلَّق فى صورتين:

(أ) إذا حُذِف من وسط الإسناد راويان متواليان، فهو معضل وليس بمعلَّق.

(ب) وإذا حُذِف من مبدأ الإسناد راو واحد فقط، فهو معلَّق وليس بمعضل.

المنقطع[1]

● **تعريفه**

المنقطع لغة: اسم فاعل من الانقطاع ضد الاتصال.

والحديث المنقطع اصطلاحًا: عرَّفه المتقدمون بأنه: ما لم يتصل إسناده على أى وجه كان انقطاعه.

وهذا التعريف يعنى أن كل إسناد انقطع من أى مكان كان، سواء أكان الانقطاع من أول الإسناد أو من آخره أو من وسطه فإن الحديث يكون منقطعًا، فيشمل ذلك المرسل والمعلَّق والمعضل.

وعرَّفه المتأخرون من علماء المصطلح بأنه: ما سقط من وسط إسناده راوٍ واحد أو أكثر لا على التوالى، وذلك بأن يكون الساقط واحدًا فقط من وسط السند، أو اثنين غير متواليين فى موضعين من السند، أو أكثر من اثنين بشرط عدم التوالى كذلك، وعلى هذا فالمنقطع لا يشمل اسم المرسل، أو المعلَّق أو المعضل.

● **مثاله:**

١- روى أبو داود، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال وهو على المنبر: «يا أيها الناس، إن الرأى إنما كان من رسول الله ﷺ مصيبًا، لأن الله كان يريه، وإنما هو منا الظن والتكلف».

فهذا الحديث سقط من وسط إسناده راوٍ واحد، لأن ابن شهاب لم يدرك عمر رضى الله عنه.

٢- روى عبد الرزاق، عن الثورى، عن أبى إسحاق، عن زيد بن يُثَيْع (كزبير- باليـاء المضمومة فالثاء المثلثة فالياء الساكنة فالعين المهملة)، عن حذيفة مرفوعًا: «إن وليتموها أبا بكر فقوى أمين».

---

(١) نزهة النظر ص ٣٧، وتدريب الراوى ص ١٢٧.

فهذا الحديث انقطع سنده فى موضعين:

أحدهما: أن عبد الرزاق لم يسمعه من الثورى، وإنما سمعه من النعمان بن أبى شيبة عن الثورى.

والثانى: أن الثورى لم يسمعه من أبى إسحاق، وإنما سمعه من شريك عن أبى إسحاق.

• حكمه

اتفق العلماء على أن الحديث المنقطع ضعيف، وذلك للجهل بحال الراوى المحذوف.

• مظان المنقطع والمعضل والمرسل

(أ) كتاب «السنن» لسعيد بن منصور.

(ب) مؤلفات ابن أبى الدنيا.

المدلَّس[1]

• تعريفه

المدلَّس لغة: اسم مفعول من التدليس، والتدليس فى اللغة: كتمان عيب السلعة عن المشترى، وأصله مشتق من الدلس، وهو الظُلمة، أو اختلاط الظلام، فكأن المدلِّس لتغطيته على الواقف على الحديث أظلم أمره فصار الحديث مدلَّسًا.

والتدليس اصطلاحًا: إخفاء عيب فى الحديث وتحسين لظاهره.

• أقسام التدليس

التدليس قسمان: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ.

---

(١) تدريب الراوى ص ١٣٩ -وعلوم الحديث ص ٦٦- والباعث الحثيث ص ٥٣- ونزهة النظر ص ٣٩- وتيسير مصطلح الحديث ص ٧٩.

● **تدليس الإسناد**: أن يروى الراوى عمن لقيه ما لم يسمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه موهمًا أنه سمعه منه، كأن يقول: «عن فلان» أو «قال فلان» أو نحو ذلك، ولا يُصرِّح بالسماع.

أما إذا صرَّح بالسماع أو التحديث ولم يكن قد سمعه من شيخه ولم يقرأه عليه، فإنه لا يكون مدلِّسًا، بل يكون كاذبًا فاسقًا.

● **مثاله**:

ما أخرجه الحاكم بسنده إلى علىّ بن خشرم قال: قال لنا ابن عيينة، عن الزهرى، فقيل له: سمعته من الزهرى؟ فقال: لا، ولا ممن سمعه من الزهرى، حدثنى عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهرى.

فابن عيينة -كما ترى- قد عاصر الزهرى ولقيه، ولكنه لم يسمع منه، وإنما سمع من عبد الرزاق، وعبد الرزاق سمع من معمر، ومعمر هو الذى أخذ عن الزهرى وسمع منه.

والفرق بينه وبين الإرسال أن الإرسال روايته عمن لم يسمع منه.

● **حكمه**

وقد ذمَّ هذا القسم كثير من العلماء، وكان شُعبة أشد الناس إنكارًا له، ونُقِل عن الشافعى أنه قال: التدليس أخو الكذب.

● **تدليس التسوية**

ومن تدليس الإسناد ما يُعرف بتدليس التسوية، سماه بذلك أبو الحسن بن القطان، وهو: رواية الراوى عن شيخه، ثم إسقاط راوٍ ضعيف بين ثقتين لقى أحدهما الآخر تحسينًا للحديث.

وصورة ذلك: أن يروى الراوى حديثًا عن شيخ ثقة، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة، ويكون الثقتان قد لقى أحدهما الآخر، فيأتى المُدلِّس الذى سمع

الحديث من الثقة الأول، فيسقط الضعيف الذى فى السند، ويجعل الإسناد عن شيخه الثقة عن الثقة الثانى بلفظ محتمل، فيسوى الإسناد كله ثقات.

● **مثاله:**

ما رواه ابن أبى حاتم فى العِلل، قال: سمعتُ أبى -وذكر الحديث الذى رواه إسحاق بن راهويه، عن بقية، حدثنى أبو وهب الأسدى، عن نافع، عن ابن عمر، حديث: **«لا تحمدوا إسلام المرء حتى تعرفوا عُقدة رأيه»** قال أبى: هذا الحديث له أمر قَلَّ مَن يفهمه، روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن أبى فروة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبى ﷺ، وعبيد الله بن عمرو كنيته أبو وهب، وهو أسدى، فكنَّاه بقية ونسبه إلى بنى أسد كى لا يُفطن له، حتى إذا ترك إسحاق بن أبى فروة لا يهتدى له.

● **حكمه**

تدليس التسوية وإن كان من نوع تدليس الإسناد شر أنواع التدليس، حتى قال العراقى: إنه قادح فيمن تعمَّد فعله.

ومن أشهر مَن كان يفعله بقية بن الوليد، قال أبو مسهر: أحاديث بقية، ليست نقية، فكن منها على تقية.

● **رواية المدلِّس**

أ- ذهب فريق من أهل الحديث، والفقهاء إلى عدم قبول رواية المدلِّس مطلقًا، سواء بيَّن السماع أو لم يُبيِّن، ولو لم يُعرف أنه دلَّس إلا مرة واحدة، كما قد نص عليه الشافعى رحمه الله.

ب- وذهب ابن الصلاح إلى التفصيل.

فما رواه المُدلِّس بلفظ محتمل لم يبيِّن فيه السماع والاتصال كان حكمه حكم المرسل، فيُرد ولا يُحتج به.

وما رواه بلفظ صريح فى الاتصال نحو: سمعت، وحدثنا، وأخبرنا، يُقبل ويُحتج به.

وفى الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة الكثير من الأحاديث التى يقول فيها المدلِّس: حدثنا، أو سمعتُ، أو أخبرنا، حيث جاء ذلك عن سفيان بن عيينة، وسفيان الثورى، والأعمش، وقتادة، وهشيم بن بشير.

قال ابن الصلاح: والصحيح التفصيل بين ما صُرِّح فيه بالسماع فيُقبل، وبين ما أُتِىَ فيه بلفظ محتمل فيُرد.

قال: وفى الصحيحين من حديث جماعة من هذا الضرب، كالسفيانين، والأعمش، وقتادة، وهشيم، وغيرهم.

• تدليس الشيوخ

وهو أن يروى الراوى عن شيخ حديثًا سمعه منه، فيذكره بما لم يشتهر به، من اسم، أو كنية، أو نسبة إلى قبيلة، أو بلدة، أو صنعة، أو نحو ذلك. تعمية لأمره، وتوعيرًا للوقوف على حاله.

• مثاله:

قول أبى بكر بن مجاهد أحد أئمة القرَّاء: «حدَّثنا عبد الله بن أبى عبد الله» يريد به أبا بكر بن أبى داود السجستانى.

• حكمه

تدليس الشيوخ كراهته أخف من تدليس الإسناد، لأن المدلِّس لم يُسقط أحدًا، وإنما كانت الكراهة بسبب صعوبة معرفة المروى عنه لدى السامع، ويختلف الحكم باختلاف الغرض الحامل للمدلِّس على ذلك، فتارة يكره فقط، كما إذا كان مَنْ روى عنه أصغر سنًا منه، أو نازل الرواية، ونحو ذلك، وتارة يحرم، كما إذا كان غير ثقة فدلَّسه لئلا يعرف حاله، أو أوهم أنه رجل آخر من الثقات على وفق اسمه أو كنيته.

• أشهر المصنَّفات فى التدليس والمدلسين:

أ- مؤلفات الخطيب البغدادى فى أسماء المدلِّسين -وهو مخطوطة لم تُطبع.

ب- «التبيين لأسماء المدلِّسين» -لبرهان الدين بن الحلبى- وقد طُبعت هذه الرسالة.

جـ- «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» للحافظ ابن حجر. وطُبعت هذه الرسالة كذلك.

* * *

المرسل الخفى[1]

• تعريفه

المرسل لغة: اسم مفعول من الإرسال، بمعنى الإطلاق، كأن المرسِل (بكسر السين) أطلق الإسناد ولم يصله، والخفى: ضد الجلى، لأن هذا الإرسال غير ظاهر، فلا يُدرك إلا بالبحث.

والمرسل الخفى اصطلاحًا: هو: أن يروى الراوى عمن لقيه أو عاصره ما لم يسمع منه بلفظ يحتمل السماع وغيره، مثل: «قال».

• مثاله:

ما رواه ابن ماجه من طريق عمر بن عبد العزيز، عن عقبة بن عامر مرفوعًا: «رحم الله حارس الحرس»[2].

فإن عمر لم يلق عقبة كما قال المزى فى الأطراف.

قال ابن كثير: «وهذا النوع إنما يدركه نُقَّاد الحديث وجهابذته قديمًا، وحديثًا، وقد كان شيخنا الحافظ المزى إمامًا فى ذلك، وعجبًا من العجب، فرحمه الله، وبلَّ بالمغفرة ثراه».

---

(١) الباعث الحثيث ص ١٧٧- وتيسير مصطلح الحديث ص ٨٥.

(٢) ابن ماجه، كتاب الجهاد: ٢/ ٩٢٥، حديث رقم ٢٧٦٩.

وقد يجىء الحديث الواحد بإسناد واحـد من طريقين، ولكن فى أحدهما زيادة راو، وهذا يشتبه على كـثير من أهل الحديث، ولا يدركه إلا الخبـراء الفاحصون، فتـارة تكون الزيادة راجحة بكثرة الراويـن لها، وتارة يحكم بأن راوى الزيادة وهم فيها تبعًا للترجيح والنقد.

فإذا رُجِّحت الزيادة كان النقص من نوع الإرسال الخفى، وإذا رُجِّحَ النقص كان الزائد من المزيد فى متصل الأسانيد.

- حكمه

المرسل الخفى ضعـيف: لأنه من نوع المنقطع، فإذا ظهر انقطاعـه فحكمه حكم المنقطع.

المردود بسبب الطعن فى الراوى

الطعن فى الراوى هو تجريحـه باللسان فى عدالته ودينه، أو فى ضـبطه وحفظه وتيقظه.

- **أسباب الطعن فى الراوى**

أسبـاب الطعن التى تتعلق بعدالة الراوى خـمسة، وأسبـاب الطعن التى تتعلق بضبطه خمسة.

أ- أما التى تتعلق بالعدالة فهى:

١- الكذب. ٢- التهمة بالكذب.

٣- الفسق. ٤- البدعة.

٥- الجهالة.

ب- وأما التى تتعلق بالضبط فهى:

١- فحش الغلط. ٢- سوء الحفظ.

٣- الغفلة. ٤- كثرة الأوهام.

٥- مخالفة الثقات.

وإليك أنواع الحديث بسبب من هذه الأسباب:

الموضوع(١)

إذا كان سبب الطعن فى الراوى هو الكذب على رسول الله ﷺ فحديثه يسمى «الموضوع».

● **تعريفه**

الموضوع لغة: اسم مفعول من وضع الشىء بمعنى حطَّه، سمى بلك لانحطاطه.

والحديث الموضوع اصطلاحًا: هو المختلق المصنوع المنسوب إلى رسول الله ﷺ كذبًا.

وهو شر الأحاديث الضعيفة وأقبحها، ومن العلماء مَن يجعل الحديث أربعة أقسام: الصحيح، والحسن، والضعيف، والموضوع.. فيكون الموضوع نوعًا مستقلاً.

● **حكم روايته**

اتفق العلماء على أنه يَحْـرُم رواية الموضوع ممن يعلم بوضعه فى أى معنى كان إلا مع بيان وضعه، لقوله ﷺ: **«مَن حدَّث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»**(٢).

● **بمَ يُعرف الحديث الموضوع؟**

يُعرف بأمور منها:

١- إقرار الواضع بالوضع: كإقرار أبى عصمة نوح بن أبى مريم، والملقب بـ«نوح الجامع» أنه وضع على ابن عباس أحاديث فى فضائل القرآن سورة

---

(١) تدريب الراوى ص ١٧٨ -والباعث الحثيث ص ٧٨- وتيسير مصطلح الحديث ص ٨٩.

(٢) رواه مسلم.

سورة، وكإقرار ميسرة بن عبد ربه الفارسى أنه وضع فى فضل علىّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سبعين حديثًا.

٢- ما ينزل منزلة إقراره: كأن يحدِّث عن شيخ بحديث لا يُعرف إلا عنده، ثم يُسئل عن مولده فيذكر تاريخًا معينًا، ثم يتبين من مقارنة تاريخ ولادة الراوى بتاريخ وفاة الشيخ المروى عنه أن الراوى وُلِد بعد وفاة شيخه، أو أن الشيخ توفى والراوى طفل لا يدرك الرواية.

٣- وجود قرينة فى الراوى: مثل أن يكون الراوى رافضياً والحديث فى فضائل أهل البيت.

٤- وجود قرينة فى المروى: مثل كون الحديث مخالفًا للعقل بحيث لا يقبل التأويل، أو مخالفًا للحس والمشاهدة، أو منافيًا لصريح القرآن، أو ركيك اللفظ ردىء العبارة، كالذى يرويه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن جده مرفوعًا: «أن سفينة نوح طافت بالبيت سبعًا، وصلَّت عند المقام ركعتين»، ومثل: «لا يولد بعد المائة مولود لله فيه حاجة»، ومثل: «وَلَدُ الزنا لا يدخل الجنة إلى سبعة أبناء» فإنه مخالف لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤].

• البواعث التى أدّت إلى الوضع:

١- القصص والوعظ: فإن القُصَّاص يعنيهم أن يستميلوا قلوب العامة بما يُرَغِّب فى المعروف، ويُحذِّر من المنكر، ولا يبالون أن يضعوا فى ذلك أخبارًا ينسبونها إلى رسول الله ﷺ، قصدًا للتكسب والارتزاق، وتقربًا للعامة بغرائب الروايات، ومن ذلك: «مَنْ قال لا إله إلا الله، خلق الله من كل كلمة طيرًا منقاره من ذهب، وريشه من مرجان» ومن هؤلاء ميسرة بن عبد ربه، فقد سُئل من أين جئتَ بهذه الأحاديث؟ فقال: «وضعتها أُرغِّب الناس».

٢- **الانتصار للمذهب**: ولاسيما مذاهب الفرق السياسية بعد ظهور الفتنة، وأكثرهم كذبًا الرافضة، فقد سُئِل عنهم الإمام مالك فقال: «لا تكلمهم ولا تروِ عنهم فإنهم يكذبون»، ومن ذلك: «أنا ميزان العلم، وعليٌّ كفَّتاه، والحسن والحسين خيوطه، وفاطمة عُلاقته، والأئمة منا عمود توزن فيه أعمال المحبين لنا والمبغضين لنا».

وأبعد الفرق عن ذلك الخوارج، لأنهم يُكَفِّرون مرتكب الكبير، والكذب كبيرة، فكيف إذا كان على رسول الله ﷺ؟

٣- **الزندقة**: فقد خضع أصحاب الزعامة والرئاسة والجاه بالبلاد المفتوحة لسلطان الإسلام، ولكنهم ظلوا يحملون فى صدورهم الحقد عليه، ولا يستطيعون المجاهرة بعدائه، فوضعوا أحاديث طابعها السخف والسخرية ليفسدوا بها الدين، مثل: «خلق الله الملائكة من شعر ذراعيه وصدره»، و«النظر إلى الوجه الجميل عبادة».

ومن الزنادقة: عبد الكريم بن أبى العوجاء، قتله محمد بن سليمان العباسى أمير البصرة، وقال عبد الكريم عند قتله: لقد وضعتُ فيكم أربعة آلاف حديث أحَرِّم فيها الحلال، وأُحَلِّل الحرام.

وبيان بن سمعان الهندى، الذى قتله خالد بن عبد الله القسرى.

ومحمد بن سعيد المصلوب، الذى قتله أبو جعفر المنصور.

٤- **التقرب إلى الحكَّام بما يوافق أهواءهم**: مثل قصة غياث بن إبراهيم النخعى مع أمير المؤمنين المهدى، حين دخل عليه وهو يلعب بالحمام، فساق بسنده على التو إلى النبى ﷺ أنه قال: «لا سبق إلا فى نصل أو خُفّ أو حافز أو جناح» فزاد كلمة: «أو جناح» إرضاءً للمهدى، فمنحه المهدى عشرة آلاف درهم، ثم قال بعد أن ولى: «أشهد أن قفاك قفا كذّاب على رسول الله ﷺ» وأمر بذبح الحمام.

• خطأ بعض المفسِّرين فى ذِكر الأحاديث الموضوعة

أخطأ بعض المفسِّرين فى ذكرهم أحاديث موضوعة فى تفاسيرهم من غير بيان وضعها، ولا سيما ما روى فى فضائل القرآن سورة سورة، ومن هؤلاء المفسرين: الثعلبى، والواحدى، والزمخشرى، والبيضاوى.

• أشهر المصنَّفات فى الموضوع

١- «الموضوعات» لابن الجوزى -وهو من أقدم مَن صنَّف فى هذا الفن.

٢- «اللآلئ المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة» للسيوطى -وهو اختصار لكتاب ابن الجوزى مع زيادات عليه.

٣- «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة»، لابن عراق الكتانى- وهو تلخيص للكتابين السابقين.

٤- سلسلة الأحاديث الضعيفة- للألبانى.

المتروك(١)

إذا كان سبب الطعن فى الراوى هو التهمة بالكذب -وهو السبب الثانى- سمى حديثه متروكًا.

• تعريفه

المتروك لغة: اسم مفعول من الترك، وهو الطرح، والمتروك هو الذى يُطرح لعدم فائدته.

والحديث المتروك اصطلاحًا: هو الحديث الذى فى إسناده راو متهم بالكذب.
وتكون تهمة الراوى بالكذب لأحد أمرين:

(١) نزهة النظر ص ٤٤، وتدريب الراوى ص ١٥٢، وتيسير مصطلح الحديث ص ٩٤.

أحدهما: أن لا يُروى الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفًا للقواعد العامة التى استنبطها العلماء من مجموع نصوص الشريعة.

وثانيهما: أن يُعرف بالكذب فى كلامه العادى، لكن لم يظهر منه الكذب فى الحديث النبوى.

● **مثاله:**

حديث عمرو بن شمر الجعفى الكوفى الشيعى، عن جابر، عن أبى الطفيل، عن على وعمار قالا: «كان النبى ﷺ يقنت فى الفجر، ويُكبِّر يوم عرفة من صلاة الغداة، ويقطع صلاة العصر آخر أيام التشريق».

وقد قال النسائى والدارقطنى وغيرهما عن عمرو بن شمر: «متروك الحديث».

وإذا كان الحديث الموضوع هو شر الضعيف، فإن المتروك يليه.

المنكر[1]

إذا كان سبب الطعن فى الراوى: فحش الغلط، أو كثرة الغفلة، أو الفسق، فحديثه يسمى المنكر.

● **تعريفه**

المنكر لغة: اسم مفعول من الإنكار، ضد الإقرار.

والحديث المنكر اصطلاحًا: عرَّفه العلماء بتعريفين مشهورين:

التعريف الأول: هو الحديث الذى ينفرد به راوٍ فحش غلطه، أو كثرت غفلته، أو ظهر فسقه، أو ضعفت الثقة فيما بما لا يحتمل معه تفرده.

---

(١) تدريب الراوى ص ١٥١- وعلوم الحديث ص ٧١، ونزهة النظر ص ٤٤.

● **مثاله:**

ما رواه النسائى وابن ماجه من رواية أبى زكير يحيى بن محمد بن قيس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعًا: «كلوا البلح بالتمر، فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان».

قال النسائى: هذا حديث منكر تفرَّد به أبو زكير، وهو شيخ صالح، أخرج له مسلم فى المتابعات، غير أنه لم يبلغ مبلغ مَن يحتمل تفرده.

التعريف الثانى: هو ما رواه الضعيف مخالفًا لما رواه الثقة.

والفرق بينه وبين الشاذ:

أ- أن الشاذ ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو أولى منه.

ب- وأن المنكر ما رواه الضعيف مخالفًا للثقة.

ومن هذا يتبين أنهما يشتركان فى اشتراط المخالفة، ويفترقان فى أن الشاذ راويه مقبول، والمنكر راويه ضعيف.

● **مثاله:**

ما رواه ابن أبى حاتم من طريق حبيب بن حبيب الزيات -وهو غير ثقة- عن أبى إسحاق، عن العيزار بن حريث، عن ابن عباس، عن النبى ﷺ قال: «مَنْ أقام الصلاة، وآتى الزكاة، وحَجَّ البيت، وصام، وقرى الضيف، دخل الجنة».

قال أبو حاتم: هو منكر، لأن غيره من الثقات رواه عن أبى إسحاق موقوفًا وهو المعروف.

والمنكر يأتى فى شدة الضعف بعد مرتبة المتروك.

وحيث كان المنكر -على التعريف الثانى- قسيمًا للمعروف، فإننا نذكر المعروف، وإن كان من أقسام المقبول الذى يُحتج به.

المعروف

● **تعريفه**

المعروف لغة: هو اسم مفعول من عرف.

والحديث المعروف اصطلاحًا: هو ما رواه الثقة مخالفًا لما رواه الضعيف.

● **مثاله:**

ما رواه بعض الثقات فى حديث «حبيب بن حبيب الزيات» الآنف الذكر -عن أبى إسحاق، عن العيزار بن حريث، عن ابن عباس رضى الله عنهما موقوفًا، لم يرفعه إلى النبى ﷺ، أى أنه لم ينسب هذا القول إلى النبى ﷺ، وإنما نسبه إلى ابن عباس.

فحبيب غير ثقة، وقد رفع الحديث، فجعله من كلام الرسول ﷺ، وبعض الثقات قد وقفه، فقد تخالفًا، فالحديث من طريق الثقة يسمى «معروفًا» ومن طريق غير الثقة يسمى «منكرًا».

المعلَّل[1]

إذا كان سبب الطعن فى الراوى هو «الوهم» فحديثه يسمى «المعلل».

● **تعريفه**

المعلَّل لغة: اسم مفعول من أعلَّه بكذا فهو مُعَل، وهو القياس الصرفى واللغة الفصيحة، بإدغام أحد المثلين فى الآخر، ولكن المحدِّثين يُعبِّرون عنه بـ«المعلَّل» وهذا على غير القياس، وأبعد من هذا فى اللغة التعبير عنه بـ« المعلول»، كما ذكرنا هذا عند الكلام عن «علم عِلل الحديث».

---

(١) علوم الحديث ص ٨١ -وتدريب الراوى ص ١٦١- وتيسير مصطلح الحديث ص ٩٩- والباعث الحثيث ص ٦٣.

والحديث المعلول اصطلاحًا: هو الحديث الذى اطلع فيه على عِلَّة تقدح فى صحته مع أن الظاهر السلامة منها.

والعلَّة: سبب غامض خفى يقدح فى صحة الحديث.

ويُستعان على إدراك العِلَّة بتفرد الراوى، أو مخالفة غيره له، أو قرائن أخرى تنبه البصير بهذا الفن الحاذق فيه إلى وهم وقع من راوى الحديث، إما بكشف إرسال فى حديث رواه موصولاً، أو وقف فى حديث رواه مرفوعًا، أو إدخاله حديثًا فى حديث، أو غير ذلك من الأوهام، فيُحكم بعدم صحة الحديث.

والعِلَّة قد تقع فى الإسناد، وقد تقع فى المتن، وقد تقع فيهما معًا، وسبقت أمثلة ذلك فى الكلام عن «علم عِلل الحديث».

المخالفة للثقات

إذا كان سبب الطعن فى الراوى مخالفته للثقات، فإنه ينتج عن مخالفته للثقات خمسة أنواع من علوم الحديث، وهى: المدرج، والمقلوب، والمزيد فى متصل الأسانيد، والمضطرب، والمصحف.

١- فإن كانت المخالفة بتغيير سياق الإسناد، أو بدمج موقوف بمرفوع، فيسمى «المدرج».

٢- وإن كانت المخالفة بتقديم أو تأخير، فيسمى «المقلوب».

٣- وإن كانت المخالفة بزيادة راوٍ، فيسمى «المزيد فى متصل الأسانيد».

٤- وإن كانت المخالفة بإبدال راوٍ براو، أو بحصول التدافع فى المتن ولا مرجح. فيسمى «المضطرب».

٥- وإن كانت المخالفة بتغيير اللفظ مع بقاء السياق، فيسمى «المصحف».
وإليك بيان ذلك على التوالى:

المدرج[1]

• تعريفه

المدرج لغة: اسم مفعول من أدرجت الشيء في الشيء إذا أدخلته فيه وضمنته إياه.

والحديث المدرج اصطلاحًا: ما غُيِّرَ سياق إسناده، أو أُدخل في متنه ما ليس منه بلا فصل -فهو قسمان: مدرج الإسناد، ومدرج المتن.

• مدرج الإسناد.. وله صور منها

أن يُحدِّث الشيخ فيسوق الإسناد، ثم يعرض له عارض فيقول كلامًا من عنده، فيظن بعض مَن سمعه أن ذلك الكلام هو من ذلك الإسناد، فيرويه عنه كذلك.

• مثاله:

ما أخرجه ابن ماجه بقصة ثابت بن موسى الزاهد في روايته: «مَن كثرت صلاته بالليل حَسُنَ وجهه بالنهار».

وأصل ذلك أن ثابت بن موسى العابد الزاهد دخل على شريك بن عبد الله القاضي وهو يملي ويقول: حدَّثنا الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، قال: «قال رسول الله ﷺ. . .» وسكت ليكتب المستملي (وهو الذي يُبَلِّغ صوت المحدِّث إذا كثر الطلاَّب في المجلس) فلما نظر إلى ثابت قال: «مَن كثرت صلاته بالليل حَسُنَ وجهه بالنهار» وقصد بذلك ثابتًا لزهده وورعه، فظن ثابت أنه متن ذلك الإسناد، فكان يُحدِّث به.

---

(١) نزهة النظر ص ٤٥- وتيسير مصطلح الحديث ص ١٠٣- وعلوم الحديث ص ٨٦- والباعث الحثيث ص ٧٣- وتدريب الراوي ص ١٧٣.

* **مدرج المتن**: وهو ما أدخل فى متنه ما ليس منه بلا فصل. والإدراج:

١- قد يكون فى أول الحديث.

٢- وقد يكون فى وسط الحديث.

٣- وقد يكون فى آخر الحديث.

• **أمثلته:**

١- مثال المدرج فى أول الحديث: ما رواه الخطيب من رواية أبى قطن وشبابة، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار»** فقوله: **«أسبغوا الوضوء»** مدرج من قول أبى هريرة، كما بيَّن فى رواية البخارى، عن آدم، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبى هريرة قال: «أسبغوا الوضوء، فإن أبا القاسم ﷺ قال: **«ويل للأعقاب من النار»**.

قال الخطيب: وهم أبو قطن وشبابة فى روايتهما له عن شعبة على ما سقناه، وقد رواه الجم الغفير عنه كرواية آدم.

٢- ومثال المدرج فى وسط الحديث: حديث عائشة فى بدء الوحى: «كان النبى ﷺ يتحنث فى غار حراء -وهو التعبد- الليالى ذوات العدد»[١].

فقوله: «وهو التعبد» مدرج من كلام الزهرى.

٣- ومثال المدرج فى آخر الحديث: حديث أبى هريرة مرفوعًا: «للعبد المملوك أجران، والذى نفسى بيده، لولا الجهاد فى سبيل الله والحج وبر أمى، لأحببت أن أموت وأنا مملوك»[٢].

---

(١) رواه البخارى.

(٢) رواه البخارى.

فهذا يتبين فيه بداهة أن قوله: «والذى نفسى بيده.... إلخ» مدرج من قول أبى هريرة، لاستحالة أن يقوله ﷺ، لأن أمه ماتت وهو صغير، فلم تكن موجودة حتى يبرها، ولأنه يمتنع منه ﷺ أن يتمنى الرق وهو أفضل الخلق.

• بمَ يُعرف المدرج؟

يُعرف المدرج:

أ- بوروده منفصلاً فى رواية أخرى.

ب- أو بالنص على ذلك من الراوى.

جـ- أو من بعض الأئمة المطلعين.

د- أو باستحالة كونه ﷺ يقول ذلك.

• حكم الإدراج

الإدراج لتفسير شىء من معنى الحديث فيه بعض التسامح، والأولى أن ينص الراوى على بيانه.

وأما ما وقع من الراوى خطأ من غير عمد، فلا حَرَج على المخطئ، إلا إن كثر خطؤه، فيكون جرحًا فى ضبطه وإتقانه.

وأما ما كان من الراوى عن عمد، فإنه حرام كله على اختلاف أنواعه باتفاق أهل الحديث والفقه والأصول. لما يتضمن من التلبيس والتدليس، ومن عزو القول إلى غير قائله.

• أشهر المصنَّفات فيه

أ- «الفصل للوصل المدرج فى النقل» للخطيب البغدادى.

ب- «تقريب المنهج بترتيب المدرج» لابن حجر، وهو تلخيص لكتاب الخطيب وزيادة عليه.

المقلوب[1]

• تعريفه

المقلوب لغة: اسم مفعول من «القلب» وهو تحويل الشىء عن وجهه.

والحديث المقلوب اصطلاحًا: وهو إبدال لفظ بآخر فى سند الحديث أو متنه بتقديم أو تأخير أو نحوه.

• أقسامه

ينقسم المقلوب إلى قسمين رئيسين: مقلوب السند، ومقلوب المتن.

١- **مقلوب السند:** هو ما وقع الإبدال فى سنده، وله صورتان:

أ- أن يُقدِّم الراوى ويؤخر فى اسم أحد الرواة واسم أبيه، كحديث مروى عن «كعب بن مرة» فيرويه الراوى عن «مرة بن كعب».

وقد ألَّف الخطيب البغدادى فى هذا كتابًا سماه «رفع الارتياب فى المقلوب من الأسماء والأنساب».

ب- أن يبدل الراوى شخصًا بآخر بقصد الإغراب، كحديث مشهور عن «سالم» فيجعله الراوى عن «نافع».

• ومثاله:

ما روى حماد بن عمرو النصيبى -الكذَّاب- عن الأعمش، عن أبى صالح، عن أبى هريرة مرفوعًا: «إذا لقيتم المشركين فى طريق فلا تبدءوهم بالسلام».

فهذا حديث مقلوب، قلبه حماد، فجعله عن الأعمش، وإنما هو معروف عن سهيل بن صالح عن أبيه عن أبى هريرة، هكذا أخرجه مسلم فى صحيحه من رواية شعبة والثورى وجرير بن عبد الحميد وعبد العزيز الداروردى، كلهم عن سهيل.

---

(١) نزهة النظر ص ٤٧ - وتيسير مصطلح الحديث ص ١٠٧ - وعلوم الحديث ص ٩١ والباعث الحثيث ص ٨٧ - وتدريب الراوى ص ١٩١.

وهذا الصنيع يُطلق على فاعله أنـه يسرق الحديث إذا قصد إليـه. وقد يقع هذا غلطًا من الراوى الثقة، لا قصداً كما يكون من الوضّاعين.

٢- **مقلوب المتن**: وهو ما وقع الإبدال فى متنه- وله صورتان كذلك:

أ- أن يُقدِّم الراوى ويؤخر فى بعض متن الحديث.

● **ومثاله**: حديث أبى هريرة عند مسلم فى السبعة الذين يظلهم الله فى ظله يوم لا ظل إلا ظله، ففيه: «**ورجل تصدَّق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله**» فهذا مما انقلب على أحد الرواة، وإنما هو على الصحيح المعروف: «**حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه**» هكذا رواه مالك فى الموطأ، والبخارى فى صحيحه، وغيرهما من الأئمة، وهو وجه الكلام، لأن المعروف فى النفقة فعلها باليمين.

ب- أن يجعل الراوى متن حديث على إسناد آخر، ويجعل إسناده لمتن آخر، قصداً لامتحان بعض العلماء لمعرفة درجة حفظه، كما فعل علماء بغداد حين قدم إليهم الإمام محمد بن إسماعيل البخارى، فيما رواه الخطيب، فإنهم اجتمعوا وعمدوا إلى مائة حديث، فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا لإسناد آخر، وإسناد هذا لمتن آخر، وسألوه عنها، فردها على ما كانت عليه قبل القلب، ولم يخطئ فى واحد منها.

● **حكم القلب**:

الحديث المقلوب من أنواع الضعيف المردود، ولكنه يختلف أمره باختلاف سبب القلب.

أ- فإن كان القلب بقصد الإغراب، فإنه لا يجوز، لأن فيه تغييراً للحديث، وهذا من عمل الوضّاعين.

ب- وإن كان بقصد الامتحان فهو جائز للتثبت من حفظ المحدِّث وأهليته، وهذا الجواز مشروط بأن يبيِّن الصحيح قبل انفضاض المجلس.

جـ- وإن كان عن خطأ وسهو فإن فاعله معذور فى خطئه، لكن إذا كثر ذلك منه فإنه يخل بضبطه ويجعله ضعيفًا.

المزيد فى متصل الأسانيد[1]

● **تعريفه:**

المزيد لغة: اسم مفعول من الزيادة، والمتصل: ضد المنقطع، والأسانيد: جمع إسناد.

والمزيد فى متصل الأسانيد اصطلاحًا: هو زيادة راو فى أثناء سند ظاهره الاتصال.

● **مثاله:**

ما رواه ابن المبارك قال: حدثنا سفيان. عن عبد الرحمن بن يزيد، حدثنى بسر ابن عبيد الله، قال: سمعت أبا إدريس قال: سمعت واثلة يقول: سمعت أبا مرثد يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تجلسوا على القبور، ولا تُصلُّوا إليها»[2].

والزيادة فى هذا الحديث بالنسبة لراويين، هما «سفيان»، و«أبو إدريس» فالوهم فى «سفيان» ممن دون ابن المبارك، لأن الثقات رووا الحديث عن ابن المبارك، عن أبى يزيد، ومنهم مَن صرَّح فيه بالإخبار بينهما، والوهم فى «أبى إدريس» من ابن المبارك، لأن الثقات رووا الحديث عن عبد الرحمن بن يزيد، فلم يذكروا أبا إدريس، ومنهم مَن صرَّح بسماع بُسر من واثلة، وقد حكم الأئمة على ابن المبارك بالوهم فى ذلك، كالبخارى وغيره.

---

(١) تيسير مصطلح الحديث ص ١١٠ - ونزهة النظر ص ٤٨ - والباعث الحثيث ص ١٧٦ - وتدريب الراوى ص ٣٩٢.

(٢) رواه مسلم والترمذى، كلاهما بزيادة أبى إدريس وحذفها.

ويشترط لرد الزيادة واعتبارها وهمًا ممن زادها شرطان:

١- أن يكون مَن لم يزدها أتقن ممن زادها.

٢- أن يقع التصريح بالسماع فى موضع الزيادة.

فإن اختل الشرطان أو واحد منهما ترجَّحت الزيادة وقُبِلت، واعتُبر الإسناد الخالى من تلك الزيادة منقطعًا، لكن انقطاعه خفى، وهو الذى يسمى «المرسل الخفى».

وقد صنَّف فى هذا النوع الخطيب البغدادى كتابًا سماه «تمييز المزيد فى متصل الأسانيد».

المضطرب[١]

● **تعريفه:**

المضطرب لغة: اسم فاعل من «الاضطراب» وهو اختلاف الأمر وفساد نظامه.

والحديث المضطرب اصطلاحًا: هو ما روى على أوجه مختلفة متساوية فى القوة. وذلك حيث لا يمكن الجمع بينهما، ولا يمكن ترجيح رواية على أخرى، فإنه إذا أمكن الجمع بينهما يزول الاضطراب ويكون العمل بجميع الروايات، وإذا أمكن ترجيح رواية على أخرى يكون العمل بالرواية الراجحة.

● **أقسامه:**

الاضطراب قد يكون فى السند، وقد يكون فى المتن، ووقوعه فى السند أكثر.

أ- مضطرب السند: ومثاله: حديث أبى بكر رضى الله عنه أنه قال: يا رسول الله، أراك شِبْتَ: قال: **«شيَّبتنى هود وأخواتها»**[٢].

---

(١) نزهة النظر ص ٤٨ - وتيسير مصطلح الحديث ص ١١٢ - وتدريب الراوى ص ١٦٩ - وعلوم الحديث ص ٨٤ - والباعث الحثيث ص ٧٢.

(٢) رواه الترمذى.

قال الدارقطنى: هذا حديث مضطرب، فإنه لم يُروَ إلا من طريق أبى إسحاق وقد اختُلِف عليه فيه على نحو عشرة أوجه، فمنهم مَن رواه مرسلاً، ومنهم مَنْ رواه موصولاً، ومنهم مَن جعله من مسند أبى بكر، ومنهم من جعله من مسند سعد، ومنهم مَن جعله من مسند عائشة، وغير ذلك، ورواته ثقات، لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض، والجمع متعذر.

ب- مضطرب المتن: ومثاله: ما رواه الترمذى، عن شريك، عن أبى حمزة، عن الشعبى، عن فاطمة بنت قيس رضى الله عنها قالت: «سُئِل رسول الله ﷺ عن الزكاة فقال: «**إن فى المال لحقاً سوى الزكاة**»، ورواه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ: «**ليس فى المال حق سوى الزكاة**»، قال العراقى: «فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل».

● حكمه:

الاضطراب يوجب ضعف الحديث لإشعاره بعدم الضبط.

وقد ألَّف فيه الحافظ ابن حجر كتابًا سماه «المقترب فى بيان المضطرب» التقطه من كتاب «العلل» للدارقطنى، وأفاد فيه وأجاد.

المصحَّف(١)

● تعريفه

المصحَّف لغة: اسم مفعول من «التصحيف» وهو الخطأ فى الصحيفة، والصحفى: الذى يروى الخطأ عن قراءة الصحف باشتباه الحروف، وقيل: أصل أن قومًا كانوا أخذوا العلم عن الصحف من غير أن يلقوا فيه العلماء، فكان يقع فيما يروونه التغيير، فيقال عنده: قد صحفوا، أى رووه عن الصحف، وهم مصحفون، والمصدر: التصحيف.

---

(١) علوم الحديث ص ٢٥٢ - والباعث الحثيث ص ١٧٠ - وتدريب الراوى ص ٣٨٤ - ونزهة النظر ص ٤٩ - وتيسير مصطلح الحديث ص ١١٤.

والحديث المصحَّف اصطلاحًا: هو تغيير الكلمة فى الحديث إلى غير ما رواها الثقات لفظًا ومعنى، وهذا تعريف له بمعنى المصدز، أى التصحيف.

● **أقسامه**

ينقسم المصحَّف باعتبار موقعه إلى قسمين:

١- تصحيف فى الإسناد: ومثاله: حديث شعبة عن «العوام بن مراجم» القيسى، يروى عن أبى عثمان النهدى، صحفه يحيى بن معين فى اسم أبيه فقال: عن «العوام بن مزاحم» بالزاى والحاء المهملة.

٢- تصحيف فى المتن: ومثاله: حديث زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ: «احتجر فى المسجد. . .» صحفه ابن لهيعة فقال: «احتجم فى المسجد».

وينقسم المصحَّف باعتبار منشئه إلى قسمين كذلك:

١- تصحيف بصر (وهو الأكثر): بأن يشتبه الخط على بصر القارئ، إما لرداءة الخط، أو عدم نقطه، ومثاله: «مَن صام رمضان وأتبعه ستاً من شوَّال. . .» فصحف «ستاً» إلى «شيئًا».

٢- تصحيف السمع: بأن يكون منشؤه ضعف السمع، أو بُعد السامع، أو نحو ذلك، فتشتبه عليه بعض الكلمات، لكونها على وزن صرفى واحد، ومثاله: حديث مروى عن «عاصم الأحول» صحفه بعضهم فقال: عن «واصل الأحدب».

وينقسم باعتبار لفظه أو معناه إلى قسمين:

١- تصحيف فى اللفظ (وهو الأكثر): وذلك كالأمثلة السابقة.

٢- تصحيف فى المعنى: بأن يبقى الراوى المصحِّف اللفظ على حاله، لكن يفسره تفسيراً يدل على أنه فهم معناه فهمًا غير مراد، ومثاله: قول أبي موسى محمد بن المثنى العنزى (من قبيلة عنزة): «نحن قوم لنا شرف، نحن من عنزة، صلَّى إلينا رسول الله ﷺ» يريد بذلك حديث: «أن النبى ﷺ صلَّى إلى عنزة»

فتوهم أنه صلى إلى قبيلتهم، والعَنَزة (بفتح العين والنون): الحربة لها سنان كالمرمح، والعكازة قريب منها، كانت تغرز بين يدى النبى ﷺ إذا صلَّى فى الفضاء سترة له.

هذا وقد قسَّم الحافظ ابن حجر التصحيف إلى قسمين، فجعل ما كان فيه تغيير حرف أو حروف بتغيير النقط مع بقاء صورة الخط «تصحيفًا»، وما كان فيه ذلك فى الشكل «تحريفًا» وهو اصطلاح جديد.

وإذا كثر التصحيف من الراوى فإنه يقدح فى ضبطه، بخلاف التصحيف النادر القليل، فقلَّما يسلم منه أحد.

● **أشهر المصنَّفات فيه:**

أ- «التصحيف» للحافظ على بن عمر الدارقطنى.

ب- «إصلاح خطأ المحدِّثين» للمحدِّث حمد بن محمد الخطابى.

جـ- «التصحيف والتحريف وشرح ما يقع فيه» للإمام الحسن بن عبد الله أبى أحمد العسكرى

الشاذ والمحفوظ[1]

● **تعريفهما**

الشاذ لغة: اسم فاعل من شَذَّ بمعنى «انفرد» فالشاذ بمعنى المنفرد عند الجمهور.

والحديث الشاذ اصطلاحًا: عند ابن حجر: هو ما رواه الثقة مخالفًا لمن هو أرجح منه لمزيد ضبط. أو كثرة عدد، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات كعلو سنده مثلاً.

---

(١) علوم الحديث ص ٦٨- ٧٢، والباعث الحثيث ص ٥٦ - وتدريب الراوى ص ٥٣٣ - ونزهة النظر ص ٥٥ - وتيسير مصطلح الحديث ص ١١٧.

والمحفوظ لغة: اسم مفعول من الحفظ بمعنى الضبط، ومنه قولهم: مَن حفظ حُجَّةٌ على مَن لم يحفظ.

والحديث المحفوظ اصطلاحًا: وهو ما رواه الأرجح صفة أو عددًا أو غير ذلك من وجوه الترجيح الأخرى مخالفًا للراجح.

- **مثال ذلك:** يقع الشذوذ فى السند كما يقع فى المتن.

١- مثال الشذوذ فى السند ما رواه الترمذى والنسائى وابن ماجه من طريق ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، عن ابن عباس: «أن رجلاً توفى على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثًا إلا مولى هو أعتقه، فدفع رسول الله ﷺ ميراثه إليه».

وروى الترمذى والنسائى وابن ماجه بسندهم عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة عن ابن عباس رضى الله عنهما: «أن رجلاً توفى... إلخ».

ولكن خاف ابن عيينة حماد بن زيد، فروى الحديث عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، ولم يذكر ابن عباس.

فابن عيينة، وابن جريج، وحماد بن زيد ثقات، ولكن حمادًا خالف ابن عيينة وابن جريج فأرسل الحديث، وهما قد وصلاه بذكر الصحابى، وبما أنهما أرجح منه عددًا فحديثهما يسمى «المحفوظ» وحديثه يسمى «الشاذ».

٢- مثال الشذوذ فى المتن: ما رواه أبو داود والترمذى من حديث عبد الواحد ابن زيد، عن الأعمش، عن أبى صالح عن أبى هريرة مرفوعًا: «إذا صلَّى أحدكم الفجر فليضطجع عن يمينه».

قال البيهقى: خالف عبد الواحد العدد الكثير فى هذا، فإن الناس إنما رووه من فعل النبى ﷺ لا من قوله، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ، فالحديث من طريق عبد الواحد -وهو ثقة- «شاذ» ومن طريق الثقات الآخرين «محفوظ» لأنهم أكثر عددًا، فهم أرجح.

● **حكم الشاذ والمحفوظ:**

الحديث «الشاذ» حديث مردود، والحديث «المحفوظ» حديث مقبول.

الجهالة بالراوى[1]

● **تعريفها:**

الجهالة لغة: مصدر «جهل» ضد «علم» والجهالة بالراوى تعنى عدم معرفته.

● **أسبابها:**

١- كثرة نعوت الراوى من اسم أو كنية أو لقب أو صفة أو حرفة أو نسب، فيشتهر بشىء منها، فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض من الأغراض، فيظن أنه راوٍ آخر، مثل: «محمد بن السائب بن بشر الكلبى» فقد نسبه بعضهم إلى جده، وسماه بعضهم «محمد بن السائب» وكنى بأبى النضر، وأبى سعيد، وأبى هشام.

٢- قِلَّة رواية الراوى وقِلَّة مَن روى عنه، مثل: «أبو العشراء الدارمى» من التابعين، ، لم يرو عنه غير حماد بن سلمة.

٣- عدم التصريح باسمه، مثل قول الراوى: أخبرنى فلان، أو شيخ، أو رجل، أو نحو ذلك.

● **تعريف المجهول**

المجهول: هو مَن لم يعرف عينه أو صفته، ويشتمل هذا:

أ- مجهول العين: وهو مَن ذكِر اسمه ولم يرو عنه إلا راو واحد -وهذا لا تُقبل روايته حتى يوثق.

ب- مجهول الحال (ويسمى المستور): وهو مَن روى عنه اثنان فأكثر لكنه لم يوثق- وحكم روايته الرد على الصحيح.

---

(١) تدريب الراوى ص ٢١٠ - وعلوم الحديث ص ١٠٠ - وتيسير مصطلح الحديث ص ١١٩ - ونزهة النظر ص ٥١.

جـ- المبهم: وهو مَن لم يصرَّح باسمه فى الحديث -وحكم روايته الرد حتى يُعرف اسمه، ولو كان الإبهام بلفظ التعديل، مثل: أخبرنى الثقة، فلا تقبل روايته كذلك على الصحيح.

● **أشهر المصنَّفات فى أسباب الجهالة:**

١- «موضح أوهام الجمع والتفريق» للخطيب البغدادى -فى كثرة نعوت الراوى.

٢- «الوحدان» للأمام مسلم - فى قلة رواية الراوى.

٣- «الأسماء المبهمة فى الأنباء المحكمة» للخطيب، فى عدم التصريح باسم الراوى.

البدعة(١)

● **تعريفها:**

البدعة لغة: اسم هيئة من الابتداع، كالرفعة من الارتفاع، وهى كل شىء أحدث على غير مثال سابق.

والبدعة اصطلاحًا: ما استُحدث فى الدين بعد النبى ﷺ مما لا أصل له فى الشرع.

● **أنواعها**

البدعة نوعان: بدعة مُكَفِّرة، وبدعة مُفَسِّقة.

١- البدعة المكفرة: أى التى يكفر صاحبها بسببها، والمعتمد فى صاحب البدعة المكفرة أنه مَن أنكر أمرًا متواترًا من الشرع معلومًا من الدين بالضرورة، أو مَن اعتقد عكسه - وهذا تُرَد روايته.

---

(١) نزهة النظر ص ٥٣ - وعلوم الحديث ص ١٠٣ - والباعث الحثيث ص ١٠٠ - وتدريب الراوى ص ٢١٦ - وتيسير الحديث ص ١٢٣.

٢- البدعة المفسِّقة: أى التى يفسق صاحبها بسببها، وهو مَن لا تقتضى بدعته التكفير أصلاً - وهذا تُقبل روايته على الصحيح بشرطين:

أ- أن لا يكون داعية إلى بدعته.

ب- أن لا يروى ما يُروِّج بدعته.

سوء الحفظ

● **تعريفه**

سيىء الحفظ: هو مَن لم يرجح جانب إصابته على جانب خطئه.

وسوء الحفظ نوعان:

١- نوع نشأ مع الراوى من أول حياته ولازمه - وهذا تكون روايته مردودة، ويسمى خبره «الشاذ» على رأى بعض أهل الحديث.

٢- ونوع يطرأ على الراوى، إما لكبره، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه - فهذا يسمى «المختلط» والحكم فى روايته التفضيل.

أ- فما حدث قبل الاختلاط، وتميز ذلك، فمقبول.

ب- وما حدث به بعد الاختلاط، فمردود.

جـ- وما لم يتميز أنه حدث به قبل الاختلاط أو بعده، توقف فيه حتى يتميز.

أقسام الحديث بالنسبة إلى مَن أُسند إليه

الخبر بالنسبة إلى مَن أُسند إليه قد يكون مقبولاً، وقد يكون مردودًا، وينقسم بهذا الاعتبار إلى أربعة أقسام:

١- الحديث القدسى - وسبق الكلام عنه.

٢- المرفوع. ٣- الموقوف. ٤- المقطوع.

وإليك بيان هذه الثلاثة:

المرفوع[1]

• تعريفه

المرفوع لغة: اسم مفعول من «رفع» ضد «وضع» كأنه سمى بذلك لنسبته إلى صاحب المقام الرفيع، وهو النبى ﷺ.

والحديث المرفوع اصطلاحًا: هو ما أضيف إلى النبى ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة.. تصريحًا، أو حكمًا، سواء أكان المضيف هو الصحابى، أو من دونه، متصلاً كان الإسناد أو منقطعًا.

• أنواعه

يتضح من هذا التعريف أن أنواع المرفوع ثمانية، لأنه إما أن يكون قولاً أو فعلاً، أو تقريرًا أو صفة، وكل من هذه الأربعة، قد يكون رفعه تصريحًا، وقد يكون رفعه حكمًا.

• أمثلته

١- المرفوع من القول تصريحًا: أن يقول الصحابى: سمعتُ النبى ﷺ يقول كذا، أو حدَّثنا رسول الله ﷺ بكذا، أو يقول هو أو غيره: قال رسول الله ﷺ كذا، أو عن رسول الله ﷺ أنه قال كذا، أو نحو ذلك.

٢- المرفوع من القول حكمًا لا تصريحًا: ما يقوله الصحابى الذى لم يأخذ عن الإسرائيليات فيما يتعلق بالأمور الماضية، كبدء الخلق، وأخبار الأنبياء - أو الأمور المستقبلة: كأشراط الساعة، وأحوال الآخرة.

ومن ذلك قول الصحابى: أُمِرنا بكذا، أو نُهِينا عن كذا، أو من السُّنَّة كذا.

٣- المرفوع من الفعل تصريحًا: أن يقول الصحابى: رأيتُ رسول الله ﷺ فعل كذا - أو يقول هو أو غيره: كان رسول الله ﷺ يفعل كذا.

(١) نزهة النظر ص ٥٦- ٦٩، وتيسير مصطلح الحديث ص ١٢٨ - وتدريب الراوى ص ١٠٩ - وعلوم الحديث ص ٤١ - والباعث الحثيث ص ٤٥.

٤- المرفوع من الفعل حكمًا: أن يفعل الصحابى ما لا مجال للاجتهاد فيه، فيدل على أن ذلك ليس من عنده، وإنما هو عن النبى ﷺ، كما فى رواية البخارى: «كان ابن عمرو وابن عباس يفطران ويقصران فى أربعة بُرُد».

٥- المرفوع من التقرير تصريحًا: أن يقول الصحابى: فعلتُ بحضرة النبى ﷺ كذا، أو يقول هو أو غيره: فعل فلان بحضرة النبى ﷺ كذا، ولا يذكر إنكار الرسول ﷺ لذلك.

٦- المرفوع من التقرير حكمًا: أن يقول الصحابى: كان الصحابة يفعلون كذا فى زمن النبى ﷺ.

٧- المرفوع من الصفة تصريحًا: أن يذكر صفة من صفات الرسول ﷺ، كما فى حديث علىّ رضى الله عنه: «لم يكن النبى ﷺ بالطويل ولا بالقصير»، «كان النبى دائم البِشْر، سهل الخُلُق، ليِّن الجانب»[1].

٨- المرفوع من الصفة حكمًا: وقد جعلوا منه قول الصحابى: أُحِلَّ لنا كذا، أو حُرِّم علينا كذا، فإن ظاهره أن النبى ﷺ هو الذى أحلَّ أو حرَّم - وكون هذا من المرفوع من الصفة حكمًا باعتبار أن الفعل صفة لفاعله، فالرسول ﷺ هو الذى أحَلَّ، وهو الذى حَرَّم، فالتحليل والتحريم صفة له - وفى هذا ضرب من التجوز، وإن كانت هذه الصيغة من المرفوع حكمًا.

الموقوف

- **تعريفه**

الموقوف لغة: اسم مفعول من «الوقف» كأن الراوى وقف بالحديث عند الصحابى.

والحديث الموقوف اصطلاحًا: هو ما أُضيف إلى الصحابى من قول، أو فعل، أو تقرير، متصلاً كان إسناده إليه أو غير متصل.

---

(١) رواه الترمذى.

● **أمثلته**

١- الموقوف القولى: مثل قول الراوى: قال علىٌّ بن أبى طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **«حَدِّثوا الناس بما يعرفون، أتريدون أن يُكذَّب الله ورسوله»**[1].

٢- الموقف الفعلى: مثل قول البخارى: «وأَمَّ ابن عباس وهو متيمم»[2].

٣- الموقوف التقريرى: مثل قول أحد التابعين مثلاً: فعلتُ كذا أمام أحد الصحابة ولم ينكر علىّ.

والحديث الموقوف، قد يكون صحيحًا، أو حسنًا، أو ضعيفًا، والأصل فى الموقوف عدم الاحتجاج به، لأنه أقوال وأفعال صحابة، لكنها إن ثبتت فإنها تقوى بعض الأحاديث الضعيفة.

المقطوع

● **تعريفه**

المقطوع لغة: اسم مفعول من «قطع» ضد «وصل».

والحديث المقطوع اصطلاحًا: هو ما أضيف إلى التابعى أو مَن دونه من قول أو فعل، متصلاً أو غير متصل.

والفرق بينه وبين المنقطع: أن المقطوع من صفات المتن، والمنقطع من صفات الإسناد، فالحديث المقطوع من كلام التابعى فمَن دونه، وقد يكون السند متصلاً إليه، أما المنقطع فإنه يعنى أن إسناد ذلك الحديث غير متصل، ولا تعلق له بالمتن.

وقد أطلق بعض المحدِّثين -كالشافعى والطبرانى- لفظ «المقطوع» على «المنقطع» الذى لم يتصل إسناده، وهذا اصطلاح غير مشهور، ويبدو أن ذلك كان قبل استقرار مصطلحات الحديث، ثم أصبح اصطلاح المقطوع مغايرًا لاصطلاح المنقطع.

---

(١) (٢) رواه البخارى.

● أمثلته:

١- المقطوع القولى: مثل قول الحسن البصرى فى الصلاة خلف المبتدع: «صَلِّ وعليه بِدعته»[1].

٢- المقطوع الفعلى: مثل قول إبراهيم بن محمد بن المنتشر: «كان مسروق يرخى السِتر بينه وبين أهله. ويُقبل على صلاته، ويخليه ودنياهم»[2].

● مظان الموقوف والمقطوع:

أكثر ما يوجد الموقوف والمقطوع فى:

١- مصنف ابن أبى شيبة.

٢- مصنَّف عبد الرزاق.

٣- تفاسير: ابن حرير، وابن أبى حاتم، وابن المنذر.

زيادة الثقة[3]

المراد بزيادة الثقة ما نراه زائدًا من الألفاظ فى رواية بعض الثقات لحديث ما عما رواه الثقات الآخرون لذلك الحديث.

وقد اعتنى بمعرفة هذا النوع أئمة الحديث، واشتهر بذلك منهم:

أ- أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابورى.

ب- وأبو نعيم الجرجانى.

جـ- وأبو الوليد حسان بن محمد القرشى.

---

(١) رواه البخارى. (٢) رواه أبو نعيم فى الحلية.

(٣) علوم الحديث ص ٧٧ - ونزهة النظر ص ٢٦ - وتدريب الراوى ص ١٥٦ - وتيسير مصطلح الحديث ص ١٣٧.

• **مكان وقوع الزيادة وحالاتها:**

تكون الزيادة فى المتن: بزيادة كلمة أو جملة - أو فى الإسناد: برفع موقوف أو وصل مرسل.

والزيادة:

أ- تارة تكون من **شخص واحد، بأن يرويه ناقصًا** فى رواية، وبتلك الزيادة فى رواية أخرى.

ب- وتارة تكون الزيادة من شخص آخر سوى مَن رواه ناقصًا.

• **حكمها**

قسَّم ابن الصلاح -وتابعه النووى- الزيادة بحسب قبولها وردها إلى ثلاثة أقسام:

١- زيادة ليس فيها منافاة لما رواه الثقات- وهذا القسم حكمه القبول، لأنه فى حكم الحديث المستقل الذى ينفرد به الثقة العدل.

٢- زيادة منافية لما رواه الثقات، وذلك بأن تعارضها تعارضًا لا يمكن الجمع بينهما، بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى - وهذا القسم يقع فيه الترجيح بين الزيادة وما يعارضها، فيُقبل الراجح ويُرَد المرجوح.

٣- زيادة فيها نوع منافاة لما رواه الثقات، كتقييد مطلق أو تخصيص عام - والصحيح فى هذا القسم قبوله.

• **أمثلة للزيادة فى المتن**

١- مثال الزيادة التى ليس فيها منافاة: ما رواه مسلم من طريق علىّ بن مسهر، عن الأعمش، عن أبى رزين وأبى صالح، عن أبى هريرة رضي الله عنه، من زيادة كلمة: «فليُرِقه» فى حديث ولوغ الكلب، ولم يذكرها سائر الحفاظ من أصحاب الأعمش، وإنما رووه هكذا: «إذا ولغ الكلب فى إناء أحدكم فليغسله سبع

مرار». . فـزيادة كلمة: «فليُرِقـه» بمنزلة خبر تفـرَّد به علىّ بن مسهـر، وهو ثقة، فتُقبل.

٢- مثـال الزيادة المنافيـة: زيادة: «يوم عرفـة» فى حديث: «يوم عـرفة، ويوم النحر، وأيام التشريق، عيدنا أهل الإسلام، وهى أيام أكل وشرب». .

فإن الحديث من جميع طرقه بدونها، وإنما جاء بها موسى بن علىّ بن رياح عن أبيه عن عقبة بن عامر(١) - وهذه الزيادة يقع فيها الترجيح.

٣- مثال الزيادة التى يقع فـيها نوع منافاة: ما رواه مـسلم من طريق أبى مالك الأشجـعى، عن ربعى، عن حذيفـة قال: قـال رسول الله ﷺ: «... **وجُعِلت لنا الأرض كلها مسجداً، وجُـعِلت تُربتها لنا طهوراً**» فقد تفرد أبو مالك سعد بن طارق الأشجعى بزيادة: «تُربتها» ولم يذكرها غيره من الرواة، وإنما رووا الحديث هكذا: «**وجعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً**».

ومذهب الشافعى ومـالك قبول مثل هذه الزيادة - وهو الصحـيح. أما الحنفية فإنهم جعلوا الزيادة التى فيـها وصف يقتضى تغيير الحكم من قـبيل الزيادة المنافية المعارضة، وأجروا قانون المعارضة والترجيح بينها وبين الأصل، ولذلك لم يعملوا بمثل هذه الزيادة.

● **حكم الزيادة فى الإسناد:**

نعنى بالزيادة فى الإسناد هنا ما يكون من رفع مـوقوف، أو وصل مرسل، أى تعارض الرفع مع الوقف وتعارض الوصل مع الإرسال.

وقد اختلف العلماء فى قبول مثل هذه الزيادة وردها.

أ- فذهب جمهور الفقهاء والأصوليين إلى قبول الزيادة.

ب- وذهب أكثر أصحاب الحديث إلى رد الزيادة.

---

(١) أخرجه الترمذى وأبو داود وغيرهما.

جـ- وذهب بعض أصحاب الحديث إلى الترجيح، فيكون الحكم للأكثر، أو للأحفظ.

● ومثاله: حديث: «لا نكاح إلا بولى» فقد رواه يونس بن أبى إسحاق السبيعى، وابنه إسرائيل. وقيس بن الربيع، عن أبى إسحاق مسندًا متصلاً، ورواه سفيان الثورى، وشعبة بن الحجاج، عن أبى إسحاق مرسلاً.

المتابع والشاهد وطريقة التوصل إليهما

(الاعتبار)[1]

● مثال:

ثبت أن رسول الله ﷺ قال: **«الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غُمّ عليكم فاقدروا له»**.

هذا الحديث رواه مالك والبخارى ومسلم والنسائى وابن خزيمة.

روى أصحاب مالك عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: **«... فإن غُمَّ عليكم فاقدروا له»**.

ورواه الشافعى عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر بلفظ أن رسول الله ﷺ قال: **«... فإن غُمَّ عليكم فأكملوا العدّة ثلاثين»**.

ورواه عبد الله بن سلمة القعنبى، عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر بلفظ: أن رسول الله ﷺ قال: **«... فإن غُمَّ عليكم فأكملوا العدّة ثلاثين»**.

ورواه عاصم بن محمد، عن أبيه محمد بن زيد، عن جده عبد الله بن عمر بلفظ: أن رسول الله ﷺ قال: **«... فإن غُمَّ عليكم فكمِّلوا ثلاثين»**.

---

(١) علوم الحديث ص٧٤- وتدريب الراوى ص١٥٣- ونزهة النظر ص٣٠- وتيسير مصطلح الحديث ص١٤١.

ورواه محمد بن حنين عن ابن عباس بلفظ: أن رسول الله ﷺ قال: «... **فإن غُمَّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين**».

ورواه محمد بن زياد عن أبى هريرة بلفظ: أن رسول الله ﷺ قال: «... **فإن غُمَّ عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين**».

وهنا أمور:

١- ظن قوم تفرد الشافعى فى رواية ابن عمر بلفظ: «فأكملوا العدّة ثلاثين».

٢- بحث العلماء وفتشوا المتون والأسانيد فوجدوا:

(أ) أن القعنبى قد شارك الشافعى من أول السند إلى ابن عمر بلفظ: «. . . فكمِّلوا ثلاثين».

(ب) وأن محمد بن زيد قد شارك شيخ الشافعى فى ابن عمر بلفظ: «. . . فكملوا العدة».

٣- وبحث العلماء وسبروا المتون والأسانيد فوجدوا:

(أ) أن محمدا بن حنين قد شارك شيخ شيخ الشافعى ولكن إلى ابن عباس بلفظ: «. . . فأكملوا العدّة ثلاثين».

(ب) أن محمدا بن زياد قد شارك شيخ شيخ الشافعى، ولكن إلى أبى هريرة بلفغظ: «. . . فإن غُمَّ عليكم فأكملوا عِدّة شعبان ثلاثين».

وبذا يتضح أن ما رواه الشافعى ليس بغريب لوجود مشارك فى اللفظ أو المعنى عن ابن عمر نفسه، أو عن صحابى آخر.

فالحديث المشارك لحديثه لفظًا أو معنى واتحد معه فى الصحابى يسمى «متابعًا».

والحديث المشارك لحديثه لفظًا أو معنى واختلف معه فى الصحابى يسمى «شاهدًا»

والمشاركة للشافعى فى الصحابى:

(أ) إن كانت من أول السند تسمى «متابعة تامة».

(ب) وإن كانت لا تبدأ من أول السند تسمى «متابعة قاصرة».

وعلى هذا:

١- فالمتابع، ويسمى التابع:

● لغة: هو اسم فاعل من «تابع» بمعنى وافق.

● واصطلاحًا: هو الحديث الذى يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظًا ومعنى، أو معنى فقط مع الاتحاد فى الصحابى.

٢- والشاهد:

● لغة: اسم فاعل من الشهادة، يسمى بذلك لأنه يشهد أن للحديث الفرد أصلا ويقويه، كما يقوى الشاهد قول المدّعى ويدعمه.

● واصطلاحًا: وهو الحديث الذى يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظًا ومعنى، أو معنى فقط، مع الاختلاف فى الصحابى.

٣- والمتابعة:

● لغة: مصدر «تابع» بمعنى وافق، فالمتابعة: الموافقة.

● واصطلاحًا: أن يشارك الراوى غيره فى رواية الحديث- وهى نوعان:

(أ) متابعة تامة: وهى أن تحصل المشاركة للراوى من أول الإسناد.

(ب) ومتابعة قاصرة: وهى أن تحصل المشاركة للراوى أثناء الإسناد.

٤- والاعتبار:

● لغة: مصدر «اعتبر». . ومعنى الاعتبار: النظر فى الأمور ليعرف بها شىء آخر من جنسها.

● واصطلاحًا: هو تتبع طرق حديث انفرد بروايته راوٍ ليعرف هل شاركه فى روايته غيره أو لا، أى هيئة التوصل إلى المتابع والشاهد.



طرق التحمل وصيغ الأداء[1]

المراد بطرق التحمل: طرق تلقى الحديث وأخذه عن الشيوخ.

والمراد بصيغ الأداء: الألفاظ التى يؤدى بها المحدِّث فى رواية الحديث وإعطائه للطلاب، مثل: سمعت، أو حدثنى، أو نحو ذلك.

ولا يُشترط لتحمل الحديث الإسلام والبلوغ على الصحيح، لكن يُشترط ذلك للأداء، فتقبل رواية المسلم البالغ ما تحمله من الحديث قبل إسلامه، أو قبل بلوغه، لكن يُشترط التمييز بالنسبة لغير البالغ، وحدد بعض العلماء ذلك بخمس سنين، والصواب اعتبار التمييز، فإن فهم الخطاب ورد الجواب كان مميزًا صحيح السماع، وإلا فلا.

وطرق تحمل الحديث ثمانية: وهى السماع من لفظ الشيخ- القراءة على الشيخ- الإجازة- المناولة- الكتابة- الإعلام- الوصية- الوجادة.

وإليك توضيحها وبيان ألفاظ الأداء لكل منها:

١- السماع من لفظ الشيخ

وصورته أن يقرأ الشيخ ويسمع الطالب، سواء قرأ الشيخ من حفظه أو كتابه، وسواء سمع الطالب وكتب ما سمعه، أو سمع فقط ولم يكتب.

والسماع أعلى أقسام طرق التحمل عند الجمهور.

---

(١) تدريب الراوى ص٢٣٦- وعلوم الحديث ص١١٨- ونزهة النظر ص٧٦- وتيسير مصطلح الحديث ص١٥٨.

وألفاظ الأداء فيها: سمعتُ وحدّثنى، فإن جمع الراوى وقال: سمعنا وحدثنا، فهذا يدل على أنه سمع منه مع غيره، وإن كانت النون قد تُستعمل للعظمة ولكن بقلة.

أما: قال لى، أو ذكر لى، فهو لائق بسماع المذاكرة لا سماع التحديث.

٢- القراءة على الشيخ

ويسميها أكثر المحدِّثين «عرضًا»..

وصورتها أن يقرأ الطالب من مرويات شيخه، ويسمع الشيخ منه ليضبطها له، يستوى فى هذا أن يقرأ الطالب، أو يقرأ غيره وهو يسمع، وسواء أكانت القراءة من حفظ أو من كتاب، وسواء أكان الشيخ يتابع القارئ من حفظه، أو أمسك بأصل كتابه هو، أو أمسك ثقة غيره.

واختلفوا فى رتبة القراءة على الشيخ، أهى مساوية للسماع، أم أدنى منه، أم أعلى؟ والصحيح أنها أدنى من السماع.

والأجود فى ألفاظ الأداء فيها: قرأتُ على فلان، أو قُرِئَ عليه وأنا أسمع فأقرّ به.

ويلى ذلك عبارات السماع مقيّدة بلفظ القراءة، كحدثنا قراءة عليه، والشائع عند المحدثين إطلاقِ لفظ «أخبرنا» فقط دون غيرها.

٣- الإجازة

وهى الإذن بالرواية لفظًا أو كتابة.

وصورتها أن يقول الشيخ لأحد طلابه: أجزتُ لك أن تروى عنى كذا، ومن أنواعها:

(أ) أن يجيز الشيخ معينًا لمعين: كأجزتك صحيح البخارى- وهذا أعلاها.

(ب) أن يجيز معينًا بغير معين: كأجزتك رواية مسموعاتى.

(جـ) أن يجيز غير معين بغير معين: كأجزت أهل زمانى رواية مسموعاتى.

(د) أن يجيز بمجهول أو لمجهـول: كأجزتك كتاب السنن، وهو يروى عددًا من السنن، أو أجزت لمحـمد بن خالد الدمـشقى، وهناك جمـاعة مشتـركون فى هذا الاسم.

(هـ) أن يجيز لمعدوم تبعًا لموجود: كأجزتك لفلان ولمن يولد له، أو استقلالا: كأجزتُ لمن يولد لفلان.

والنوع الأول من هذه الأنواع هو الذى أجازه الجـمهور، واستقـر العمل عليه، وهو الصحيح.

أما الأنواع الأخرى فاختلفوا فيها اختلافًا كثيرًا، وهى ما بين هزيل أو باطل.

وألفـاظ الأداء فى هذه الطريق أن يقـول الراوى: أجـاز لى فـلان، أو حـدثنا إجازة، أو أخبرنا إجازة، أو أنبأنا إجازة.

٤- **المناولة:** وهى نوعان

(أ) المناولة المقرونة بالإجازة، وهى أعلى أنواع الإجازة مطلقًا، كأن يدفع الشيخ إلى الطالب كتابه ويقول له: هذا روايتى عن فلان فاروه عنى، ثم يبقيه معه تمليكًا أو إعارة لينسـخه- وهذه تجوز الرواية بهـا، وهى أدنى مرتبة من السمـاع والقراءة على الشيخ.

(ب) المناولة المجردة عن الإجازة، بأن يدفـع الشيخ إلى الطالب كتابه مقـتصرًا على قوله: هذا سماعى- وهذه لا يجوز الرواية بها على الصحيح.

وألفاظ الأداء فيـها أن يقول: «ناولنى وأجـازنى» أو «ناولنى» أو «حدّثنا مناولة وإجازة» أو «أخبرنا مناولة».

٥- الكتابة

وهى أن يكتب الشيخ مسموعه لحاضر أو غائب بخطه أو بأمره، وهى نوعان:

(أ) كتابة مقرونة بالإجازة: كأجزتك ما كتبتُ لك، أو إليك، أو نحو ذلك- والرواية بها صحيحة، وهى فى قوة المناولة المقرونة بالإجازة.

(ب) كتابة مجردة عن الإجازة: كأن يكتب له بعض الأحاديث ويرسلها له، ولا يجيزه بروايتها- وهذه اختلفوا فى حكمها.

فمنعها قوم- وأجازها آخرون إذا عرف المكتوب إليه خط الكاتب.

٦- الإعلام

وهو إعلام الشيخ الطالب أن هذا الحديث أو الكتاب سماعه من فلان مقتصراً عليه، دون أن يأذن فى روايته عنه.

واختلف العلماء فى حكم الرواية بالإعلام، فأجازه قوم- ومنعها آخرون.

وألفاظ الأداء فيها، أن يقول فى الأداء: أعلمنى شيخى بكذا.

٧- الوصية

وهى أن يوصى الشيخ عند موته أو سفره لشخص بكتاب من كتبه التى يرويها.

والرواية بالوصية أجازها بعضهم- والصواب عدم الجواز.

وألفاظ الأداء فيها أن يقول الراوى: أوصى إلىَّ فلان بكذا. أو حدثنى فلان وصية.

٨- الوِجادة

بكسر الواو- مصدر «وجد» وهو مصدر مولَّد غير مسموع من العرب- وهى: أن يجد الطالب أحاديث بخط شيخ يرويها يعرفه ذلك الطالب، وليس له سماع منه ولا إجازة.

والرواية بالوجادة من باب المنقطع. لكن فيها نوع اتصال.

وألفاظ الأداء فيها أن يقول الواجد: «وجدتُ بخط فلان، أو قرأتُ بخط فلان كذا» ثم يسوق الإسناد والمتن.

***

الفرق بين «مثله» و«نحوه»

قد يروى المحدِّث الحديث بإسناد، ثم يتبعه بإسناد آخر، ويقول عند انتهائه: «مثله» أو «نحوه» فهل هما بمعنى واحد؟

الذى عليه المحققون من العلماء التفرقة بين أن يقول: «مثله» أو يقول: «نحوه» فلا يحل له أن يقول: «مثله» إلا بعد أن يعلم أن الحديث فى الإسنادين على لفظ واحد، ويحل له أن يقول: «نحوه» إذا كان الحديث فى الإسناد الثانى على مثل معانى الأول، وليس بلفظه.

وإذا روى المحدِّث بإسناد ثم أتبعه بإسناد آخر، وقال عند انتهائه: «مثله»، فأراد الراوى عنه أن يقتصر على الإسناد الثانى ويسوق لفظ الحديث المذكور عقيب الإسناد الأول، فالأظهر المنع من ذلك، وكذا إذا كان المحدِّث قد قال: «نحوه».

وأجاز بعضهم هذا فى «مثله» دون «نحوه».

وإذا ذكر الشيخ إسناد الحديث ولم يذكر من متنه إلا طرفًا منه ثم قال: «وذكر الحديث» أو قال: «وذكر الحديث بطوله» فأراد الراوى عنه أن يروى عنه الحديث بكماله وبطوله فهذا أولى بالمنع مما سبق ذكره فى قوله: «مثله» أو «نحوه»، وإنما يبين ذلك بأن يقتضى ما ذكره الشيخ على وجهه فيقول: «قال: ذكر الحديث بطوله» ثم يقول: والحديث بطوله هو كذا وكذا.. ويسوقه إلى آخره.

• **أشهر المصنفات فى «علم المصطلح»**

١- المحدِّث الفاصل بين الراوى والواعى: صنّفه القاضى أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهزمزى (ت ٣٦٠هـ) لكنه لم يستوعب أبحاث المصطلح كلها.

٢- معرفة علوم الحديث: صنّفه أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابورى (ت ٤٠٥هـ) لكنه لم يُهذب الأبحاث، ولم يرتبها ترتيبًا فنيّاً مناسبًا.

٣- المستخرج على معرفة علوم الحديث: صنفه أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهانى (ت ٤٣٠هـ) استدرك فيه على الحاكم النيسابورى ما فاته فى كتابه «معرفة علوم الحديث».

٤- الكفاية فى علم الرواية: صنّفه أبو بكر أحمد بن علىّ بن ثابت الخطيب البغدادى المشهور (ت ٤٦٣هـ).

٥- الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع: صنّفه الخطيب البغدادى كذلك.

٦- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييم السماع: صنّفه القاضى عياض بن موسى اليحصبى (ت ٥٤٤هـ).

٧- ما لا يسع المحدِّث جهله: صنّفه أبو حفص عمر بن عبد المجيد الميانجى (ت ٥٨٠هـ).

٨- علوم الحديث: صنّفه أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى المشهور بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) وشهرة تسمية الكتاب «مقدمة ابن الصلاح» وهو من أجود الكتب فى المصطلح جمع فيه مؤلفه ما تفرق فى غيره من كتب الخطيب ومن تقدمه، وهو عمدة من جاء بعده من العلماء، فكم من مختصر له وناظم، ومعارض له ومنتصر.

٩- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير: صنَّفه محيى الدين يحيى بن شرف النووى (ت ٦٧٦هـ) وهو اختصار لكتاب «علوم الحديث» لابن الصلاح.

١٠- تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى: صنفه جلال الدين عبد الرحمن ابن أبى بكر السيوطى (ت ٩١١هـ) وهو شرح لكتاب «تقريب النواوى».

١١- نظم الدور فى علم الأثر: منظومة صنَّفها زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقى (ت ٨٠٦هـ) ومشهورة باسم «ألفية العراقى» نظم فيها «علوم الحديث» لابن الصلاح. وعليها شروح متعددة، منها شرحان للمؤلف نفسه.

١٢- فتح المغيث فى شرح ألفية الحديث: صنّفه محمد بن عبد الرحمن السخاوى (ت ٩٠٢هـ) وهو أوفى شرح على ألفية العراقى.

١٣- فتح الباقى على ألفية العراقى: صنّفه الحافظ زين الدين الشيخ زكرياء بن محمد بن أحمد بن زكرياء الأنصارى (ت ٩٢٥هـ).

١٤- نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر: صنفه الحافظ ابن حجر العسقلانى (ت ٨٥٢هـ) وهو جزء مختصر لكنه من أجود المختصرات وأفضلها ترتيبًا وتقسيمًا، وقد شرحه مؤلفه بشرح سماه «نزهة النظر» كما شرحه غيره.

١٥- المنظومة البيقونية: صنفها عمر بن محمد البيقونى (ت ١٠٨٠هـ) وهى من المنظومات المختصرة النافعة المشهورة، وعليها شروح متعددة منها «شرح الزرقانى على البيقونية» للشيخ محمد الزرقانى.

١٦- قواعد التحديث: صنّفه محمد جمال الدين القاسمى (ت ١٣٣٢هـ).

١٧- تيسير مصطلح الحديث: صنفه الدكتور محمود الطحان، وهو أستاذ معاصر، بارك الله فى عمره ونفع به، وكتابه هذا من أيسر الكتب تناولا لموضوعاته.

❁❁❁

(١١)

علم التخريج ودراسة الأسانيد[1]

• تعريف التخريج

التخريج لغة: يأتى بعدة معان، وأقربها هنا أن يكون من خرج بمعنى برز من مقره أو حاله وانفصل وظهر، وكذا الإخراج، يقال: أخرج الشىء: أى أبرزه وأظهره، والمخرج: موضع الخروج، وأخرج الحديث وخرَّجه: أى أبرزه للناس وأظهره لهم ببيان مخرجه.

والتخريج اصطلاحًا: هو الدلالة على موضع الحديث فى مصادره الأصلية التى أخرجته بسنده ثم بيان مرتبته عند الحاجة.

• تاريخ التخريج

كان اطلاع علمائنا الأوائل على مصادر السُّنَّة اطلاعًا واسعًا، فلا يتعذر على أحدهم إذا ذكر الحديث أن يعرف موضعه فى كتب السُّنَّة، فلما ضعفت الهمة تعذر معرفة مواضع الأحاديث التى استشهد بها المصنِّفون فى العلوم الشرعية وغيرها، فنهض بعض العلماء وخرَّجوا أحاديث بعض الكتب وعزوها إلى مصادرها من كتب السُّنَّة الأصول، وذكروا طرقها، وتكلموا عليها بالتصحيح والتضعيف، فظهر ما يسمى بـ«كتب التخريج» وأشهرها:

١- تخريج أحاديث المهذب: صنَّفه محمد بن موسى الحازمى الشافعى (ت ٥٤٨هـ) وكتاب «المهذب» كتاب فى الفقه الشافعى، صنَّفه أبو إسحاق الشيرازى.

---

(١) أصول التخريج ودراسة الأسانيد - الدكتور محمود الطحان.

٢- تخريج أحاديث المختصر الكبير لابن الحاجب: صنَّفه محمد بن أحمد عبد الهادى المقدسى (ت ٧٤٤هـ).

٣- نصب الراية لأحاديث الهداية للمرغينانى: صنَّفه عبد الله بن يوسف الزيلعى (ت ٧٦٢هـ).

٤- تخريج أحاديث الكشاف للزمخشرى: صنَّفه الحافظ الزيلعى كذلك[1].

٥- البدر المنير فى تخريج الأحاديث والآثار الواقعة فى الشرح الكبير للرافعى: صنَّفه عمر بن علىٍّ بن الملقن (ت ٨٠٤هـ).

٦- المغنى عن حمل الأسفار فى الأسفار فى تخريج ما فى الإحياء من الأخبار: صنَّفه عبد الرحمن بن الحسين العراقى (ت ٨٠٦هـ).

٧- تخريج الأحاديث التى يشير إليها الترمذى فى كل باب: صنَّفه الحافظ العراقى كذلك.

٨- التلخيص الحبير فى تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير للرافعى: صنَّفه أحمد ابن علىّ بن حجر العسقلانى (ت ٨٥٢هـ).

٩- الدراية فى تخريج أحاديث الهداية: صنَّفه الحافظ ابن حجر كذلك.

١٠- تحفة الراوى فى تخريج أحاديث البيضاوى: صنَّفه عبد الرءوف على المناوى (ت ١٠٣١هـ).

● نموذج

وإليك نموذجًا من كتاب «التلخيص الحبير»:

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «حديث علىّ أن العباس سأل رسول الله ﷺ فى تعجيل صدقته قبل أن تحل، فرخَّص له، رواه أحمد وأصحاب السنن والحاكم

---

(١) ولابن حجر العسقلانى: الكافى الشاف. فى تخريج أحاديث الكشاف.

والدارقطنى والبيهقى من حديث الحجاج بن دينار، عن الحكم، عن حجية بن عدى، عن علىّ -ورواه الترمذى من رواية إسرائيل، عن الحكم، عن حجر العدوى، عن على، وذكر الدارقطنى الاختلاف فيه عن الحكم، ورجَّح رواية منصور، عن الحكم، عن الحسن بن مسلم بن يناق عن النبى ﷺ مرسلاً، وكذا رجَّحه أبو داود، وقال البيهقى: قال الشافعى: روى عن النبى ﷺ أنه تسلف صدقة مال العباس قبل أن تحل، ولا أدرى أثبت أم لا؟ قال البيهقى: عنى بذلك هذا الحديث، ويعضده حديث أبى البخترى عن علىّ، أن النبى ﷺ قال: «**إنَّا كنا احتجنا فاستلفنا العباس صدقة عامين**» رجال ثقات، إلا أن فيه انقطاعًا، وفى بعض ألفاظه أن النبى ﷺ قال لعمر: «**إنَّا كنا تعجلنا صدقة مال العباس عام أول**» رواه أبو داود الطيالسى من حديث أبى رافع»[1].

طرق التخريج

للتخريج طرق نوجز أهمها فيما يأتى:

الطريقة الأولى: التخريج عن طريق معرفة راوى الحديث من الصحابة

تختص هذه الطريقة بما إذا عرفنا اسم راوى الحديث من الصحابة، فنستعين بثلاثة أنواع من المصنَّفات:

١- المسانيد: فإنها تذكر أحاديث كل صحابى على حدة، ومادمنا قد عرفنا اسم الصحابى فإن الباحث يراجع أحاديثه فى المسانيد حتى يهتدى إلى الحديث فى مسند منها أو أكثر.

٢- المعاجم: فإن ترتيب أحاديثها يكون على مسانيد الصحابة أو الشيوخ أو البلدان على حروف المعجم، وبمعرفة اسم الصحابى يسهل الرجوع إلى أحاديثه.

٣- كتب الأطراف: فإن الغالب فى كتب الأطراف أن يرتبها مؤلفوها على مسانيد الصحابة مرتبين أسماءهم على حروف المعجم، وإذا عرف المراجع طرف

---

(١) التلخيص الحبير ص ١٦٢- ١٦٣.

الحديث فإنه يرجع إلى المصادر التى أشارت إليها كتب الأطراف ليأخذ الحديث كاملاً.

الطريقة الثانية: التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من الحديث

ويساعد فى هذا:

١- الكتب المصنَّفة فى الأحاديث المشتهرة على الألسنة، مثل: الدرر المنتثرة فى الأحاديث المشتهرة -للسيوطى، واللآلئ المنثورة فى الأحاديث المشهورة- لابن حجر، والمقاصد الحسنة فى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة- للسخاوى، وتمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث- لابن الديبع الشيبانى، وكشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس- للعجلونى.

٢- الكتب التى رتبت الأحاديث فيها على ترتيب حروف المعجم، مثل: الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير للسيوطى.

٣- المفاتيح والفهارس التى صنَّفها العلماء لكتب مخصوصة، مثل: مفتاح الصحيحين- للتوقادى، ومفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب- للسيد أحمد الغمارى، والبُغية فى ترتيب أحاديث الحلية- للسيد عبد العزيز الغمارى، وفهرس لترتيب أحاديث «صحيح مسلم»- لمحمد فؤاد عبد الباقى، وفهرس لترتيب أحاديث «سنن ابن ماجه»- لمحمد فؤاد عبد الباقى، ومفتاح «موطأ مالك»- لمحمد فؤاد عبد الباقى.

الطريقة الثالثة: التخريج عن طريق معرفة كلمة يقل دورانها على الألسنة من أى جزء من متن الحديث

ويُستعان فى هذه الطريقة بكتاب «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى» من تسعة مصادر من أشهر مصادر السُّنَّة، وهى: الكتب الستة وموطأ مالك ومسند أحمد ومسند الدارمى.

رتَّبه لفيف من المستشرقين، ونشره أحدهم، وهو الدكتور أرندجان فنسنك (ت ١٩٣٩م) أستاذ العربية بجامعة ليدن بهولندا وشاركهم فى إخراجه ونشره محمد فؤاد عبد الباقى.

الطريقة الرابعة: التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث

فإنه إذا عُرف موضوع الحديث يمكن الاستعانة فى تخريجه بالمصنفات الحديثية على الأبواب والموضوعات مع ما فى ذلك من المشقة، ويُستفاد كثيرًا فى هذه الطرق بكتاب «مفتاح كنوز السُّنَّة» فهذا الكتاب يعتبر فهرسًا حديثيّاً مرتبًا على الموضوعات، صنَّفه ورتَّبه المستشرق الهولندى أرندجان فنسنك (ت ١٩٣٩م) كذلك، وشمل فهرسًا لأربعة عشر كتابًا من مشاهير كتب السُّنَّة وأمهاتها، وهى:

١- صحيح البخارى.
٢- صحيح مسلم.
٣- سنن أبى داود.
٤- جامع الترمذى.
٥- سنن النسائى.
٦- سنن ابن ماجه.
٧- موطأ مالك.
٨- مسند أحمد.
٩- مسند أبى داود الطيالسى.
١٠- سنن الدارمى.
١١- مسند زيد بن علىّ.
١٢- سيرة ابن هشام.
١٣- مغازى الواقدى.
١٤- طبقات ابن سعد.

وقد استغرق المستشرق المذكور فى تأليفه وترتيبه عشر سنين، ثم نقله إلى اللغة العربية ونشره محمد فؤاد عبد الباقى، واستغرق ذلك منه أربع سنوات.

❁❁❁

دراسة الأسانيد

المقصود بدراسة الأسانيد دراسة سلسلة رجال الإسناد بالرجوع إلى ترجمة كل منهم، ومعرفة القوى والضعيف منهم، وأسباب القوة والضعف فى كل واحد، وكشف الاتصال أو الانقطاع بين رجال سلسلة الإسناد، من معرفة مواليد الرواة ووفياتهم، وسائر ما يتصل بأصول الجرح والتعديل.

وبعد هذه الدراسة يتقرر الحكم على إسناد الحديث، فيقال مثلاً: هذا إسناد صحيح، أو هذا إسناد ضعيف، أو هذا إسناد موضوع.

هذا بالنسبة إلى الحكم على إسناد الحديث.

أما الحكم على متن الحديث فإنه يحتاج زيادة على ما تقدم إلى أمور أخرى مثل: النظر فى ذلك المتن لمعرفة ما إذا كان فيه شذوذ أو عِلَّة قادحة أم لا؟ ثم يكون الحكم على متن الحديث، كقولنا مثلاً: هذا حديث صحيح، أو هذا حديث ضعيف، وهذا أصعب وأدق من الحكم على الإسناد وحده، فلا يقوى عليه إلا مَن عانى هذه الصنعة ومارسها زمنًا طويلاً.

وتلك الدراسة يُستعان فيها بكتب الجرح والتعديل وتراجم الرواة، وسبق أن ذكرنا أشهر المؤلفات فى ذلك عند الكلام عن علم الجرح والتعديل وتاريخ الرجال.

هذا وإن الأحاديث التى بحث الأئمة السابقون فى أسانيدها ومتونها لا حاجة إلى إعادة البحث فيها، كالأحاديث التى فى الصحيحين أو أحدهما، والأحاديث التى فى كتاب التزمت صحته، كالمستخرجات على الصحيحين، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، والمستدرك على الصحيحين، والأحاديث التى نص الأئمة المعتمدون على تصحيحها فى كتب السُّنَّة المعتمدة المشهورة.

❁❁❁

الإسناد وما يتعلق به[1]

يأتى فى الإسناد لطائف تتبعها المحدِّثون، وأطلقوا عليها ما يناسبها من الأسماء، وإليك طرفًا منها:

الإسناد العالى والنازل

● **التعريف**

الإسناد العالى: هو الذى قَلَّ عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعدد أكثر.

والإسناد النازل: هو الذى كثر عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعدد أقل.

● **أقسام العلو**

ينقسم العلو إلى قسمين: علو مطلق، وعلو نسبى.

العلو المطلق: وهو ما يكون عدد رجال السند فيها منتهيًا إلى رسول الله ﷺ بعدد أقل من سند آخر ينتهى إليه، فإن كان السند صحيحًا كان أجل أقسام العلو.

العلو النسبى: وهو ما يكون عدد رجال السند فيه قليلاً بالنسبة إلى إمام من أئمة الحديث كشعبة، والأعمش، وابن جريج، والثورى، ومالك، والشافعى، والبخارى، ومسلم، وغيرهم، وإن كثر بعده العدد إلى رسول الله ﷺ.

وهو أقسام: الموافقة، والبدل، والمساواة، والمصافحة.

١- **الموافقة:** هى الوصول إلى شيخ أحد المصنِّفين من غير طريقه بعدد أقل مما لو روى من طريقه عنه.

---

(١) نزهة النظر ص ٦٩- ٧١، وتدريب الراوى ص ٣٥٨ وما بعدها.

● مثاله: روى البخارى عن قتيبة عن مالك حديثًا، فلو رويناه من طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانية، ولو روينا ذلك الحديث بعينه من طريق أبى العباس السراج -أحد شيوخ البخارى- عن قتيبة مثلاً لكان بيننا وبين قتيبة سبعة، فقد حصلت لنا الموافقة مع البخارى فى شيخه بعينه مع علو الإسناد على الإسناد إليه.

٢- **البدل**: وهو الوصول إلى شيخ شيخ أحد المُصنِّفين من غير طريقه بعدد أقل مما لو روى عن طريقه عنه.

● مثاله: أن يقع لنا ذلك الإسناد السابق بعينه من طريق أخرى إلى القعنبى -شيخ شيخ البخارى- عن مالك، فيكون القعنبى فيه بدلاً من قتيبة.

٣- **المساواة**: وهى استواء عدد الإسناد من الراوى إلى آخره مع إسناد أحد المصنفين.

● مثاله: كأن يروى النسائى مثلاً حديثًا يقع بينه وبين النبى ﷺ فيه أحد عشر نفسًا، فيقع لنا ذلك الحديث بعينه بإسناد آخر بيننا وبين النبى ﷺ فيه أحد عشر نفسًا، فنساوى النسائى من حيث العدد.

٤- **المصافحة**: وهى استواء عدد الإسناد من الراوى إلى آخره مع إسناد تلميذ أحد المصنِّفين.

وسميت مصافحة لأن العادة جرت فى الغالب بالمصافحة بين مَن تلاقيا، ونحن فى هذه الصورة السابقة كأنَّا لقينا النسائى فكأنَّا صافحناه.

● **أقسام النزول:**

كل قسم من أقسام العلو يقابله قسم من أقسم النزول. فإن العالى يُعرف علوه بضده وهو النازل.

والعلو مرغوب فيه لكونه أقرب إلى الصحة وقلة الخطأ، لأنه ما من راوٍ من رجال الإسناد إلا والخطأ جائز عليه، فكلما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان جواز الخطأ، وكلما قلَّت قلَّت، فإن كان فى النزول مزية ليست فى العلو كأن يكون رجاله أوثق منه أو أحفظ أو أفقه فإن النزول حينئذ يكون أولى.

وقد اهتم العلماء بالأسانيد العالية فصنَّفوا أجزاء سموها «الثلاثيات» ويعنون بها الأحاديث التى فيها بين المصنِّف ورسول الله ﷺ ثلاثة أشخاص فقط، ومن ذلك.

١- «ثلاثيات البخارى»- لابن حجر.

٢- «ثلاثيات أحمد بن حنبل» للسفارينى.

المسلسل[1]

● **تعريفه**

المسلسل لغة: اسم مفعول من «السلسلة» وهى اتصال الشىء بالشىء.

والحديث المسلسل فى الاصطلاح: هو تتابع رجال إسناده وتواردهم فيه واحدًا بعد واحد على صفة أو حالة واحدة قولاً أو فعلاً، أو قولاً وفعلاً.

● **أمثلته:**

١- حديث معاذ بن جبل أن النبى ﷺ قال له: «يا معاذ، إنى أحبك، فقل فى دُبرِ كل صلاة: اللَّهم أعنِّى على ذِكرك وشكرك وحسن عبادتك» فقد تسلل بقول كل من رواته: «وأنا أحبك فقل»[2].

٢- حديث أبى هريرة قال: «شبك بيدى أبو القاسم ﷺ وقال: «خلق الله الأرض يوم السبت» فقد تسلسل بتشبيك كل من رواته بيد مَن رواه عنه[3].

٣- حديث أنس قال: «قال رسول الله ﷺ: «لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقَدَرِ خيره وشره، حلوه ومُره، وقبض رسول الله ﷺ على لحيته وقال: آمنت بالقَدَرِ خيره وشره، حلوه ومُره» تسلسل بقبض كل راوٍ من رواته على لحيته، وقوله: آمنت بالقَدَرِ خيره وشره، حلوه ومُره[4].

---

(١) نزهة النظر ص ٧٦- وعلوم الحديث ص ٢٤٨- وتيسير مصطلح الحديث ص ١٨٥.

(٢) أخرجه أبو داود.

(٣) أخرجه الحاكم فى معرفة علوم الحديث.

(٤) أخرجه الحاكم فى معرفة علوم الحديث.

٤- التسلسل فى صفة الرواية والتحمل، مثل حديث مسلسل بقول كل راوٍ من رواته: سمعتُ فلانًا -أو أخبرنا فلان- أو حدَّثنا فلان- وقد يقع التسلسل فى معظم الإسناد.

وفائدة معرفة هذا النوع اشتماله على زيادة الضبط من الرواة. ومن أشهر المصنَّفات فيه:

١- «المسلسلات الكبرى» للسيوطى- وقد اشتمل على (٨٥ حديثًا).

٢- «المناهل السلسلة فى الأحاديث المسلسلة» لمحمد عبد الباقى الأيوبى، وقد اشتمل على (٢١٢ حديثًا).

رواية الأكابر عن الأصاغر[1]

• **التعريف**

الأكابر لغة: جمع أكبر، والأصاغر: جمع أصغر، والمراد رواية الكبار عن الصغار.

ورواية الأكابر عن الأصاغر فى الاصطلاح: هى رواية الشخص عمن هو دونه فى السن والطبقة، أو فى العلم والحفظ.

• **ومن أمثلته:**

١- رواية الصحابة عن التابعين، كرواية العبادلة وغيرهم عن كعب الأحبار.

٢- ورواية التابعى عن تابعيه، كرواية يحيى بن سعيد الأنصارى عن مالك.

٣- ورواية مَن هو أكبر قدرًا- لا سنّاً- من المروى عنه، كرواية مالك عن ابن دينار.

---

(١) علوم الحديث ص ٢٧٦، وتدريب الراوى ص ٤٢٣، ونزهة النظر ص ٧٣، وتيسير مصطلح الحديث ص ١٨٩.

٤- ورواية مَن هو أكبر سناً وقدراً من المروى عنه كرواية البرقانى عن الخطيب.

وفائدة معرفة هذا النوع:

أ- أن لا يُتوهم أن المروى عنه أفضل وأكبر من الراوى لكونه الأغلب.

ب- أن لا يُظن أن فى السند انقلابًا، لأن العادة جرت برواية الأصاغر عن الأكابر.

رواية الآباء عن الأبناء[1]

● **تعريفه**

أن يوجد فى سند الحديث أب يروى الحديث عن ابنه.

● **ومثاله:**

حديث رواه العباس بن عبد المطلب عن ابنه الفضل أن رسول الله ﷺ جمع بين الصلاتين فى المزدلفة.

رواية الأبناء عن الآباء[2]

● **تعريفه**

أن يوجد فى سند الحديث ابن يروى الحديث عن أبيه فقط.

● **ومثاله:**

١- رواية أبى العشراء عن أبيه[3].

٢- رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

---

(١) تدريب الراوى ص ٤٣١، ونزهة النظر ص ٧٣.

(١) تدريب الراوى ص ٤٣٣، ونزهة النظر ص ٧٣.

(٣) اختلف فى اسمه واسم أبيه على أقوال، أشهرها أنه أسامة.

وهو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، فجد عمرو هو محمد، لكن العلماء وجدوا من التتبع والاستقراء، أن الضمير فى «جده» يعود على شعيب، فيكون المراد فى «جده» عبد الله بن عمرو الصحابى المشهور.

***

المدبج ورواية الأقران[1]

● **تعريف الأقران**

الأقران لغة: جمع قرين، بمعنى الصاحب.

والأقران اصطلاحًا: المتقاربون فى السن والإسناد، والمراد بالتقارب فى الإسناد أن يكونوا قد أخذوا عن شيوخ من طبقة واحدة.

ورواية الأقران: أن يروى أحد القرينين عن الآخر.

● مثل: رواية سليمان التيمى عن مسعر بن كدام، فهما قرينان لكن لا نعلم لمسعر رواية عن التيمى.

● **تعريف المدبج**

المدبج لغة: اسم مفعول من «التدبيج» بمعنى التزيين، مشتق من ديباجتى الوجه، أى الخدين، سمى بذلك لتساوى الراوى والمروى عنه كما يتساوى الخدان.

والمدبج اصطلاحًا: أن يروى القرينان كل واحد منهما عن الآخر.

*** مثاله:**

١- فى الصحابة: رواية عائشة عن أبى هريرة ورواية أبى هريرة عن عائشة.

٢- فى التابعين: رواية الزهرى عن عمر بن عبد العزيز، ورواية عمر بن عبد العزيز عن الزهرى.

---

(١) علوم الحديث ص ٢٧٨، وتدريب الراوى ص ٤٢٦.

٣- فى أتباع التابعين: رواية مالك عن الأوزاعى، ورواية الأوزاعى عن مالك.

السابق واللاحق[1]

● **تعريفه**

السابق لغة: اسم فاعل من «السبق» بمعنى التقدم.

واللاحق: اسم فاعل من «اللحاق» معنى المتأخر، والمراد بذلك الراوى المتقدم موتًا والراوى المتأخر موتًا.

والسابق واللاحق اصطلاحًا: أن يشترك فى الرواية عن شيخ اثنان تباعد ما بين وفاتيهما.

● **مثاله:**

١- محمد بن إسحاق السراج (٢١٦ - ٣١٣هـ) اشترك فى الرواية عنه البخارى (ت ٢٥٦هـ) والخفاف (ت ٣٩٣هـ) وبين وفاتيهما سبع وثلاثون ومائة سنة..

٢- الإمام مالك، اشترك فى الرواية عنه الزهرى (ت ١٢٣هـ) وأحمد بن إسماعيل السهمى (ت ٢٥٩هـ) وبين وفاتيهما خمس وثلاثون ومائة سنة.

والزهرى أكبر سناً من مالك، فإنه من التابعين، ومالك من أتباع التابعين.

معرفة الرواة

عنى علماء الحديث بمعرفة الرواة وطبقاتهم من الصحابة والتابعين، ومعرفة الأخوة والأخوات من الرواة فى كل طبقة، ومعرفة الأنساب والكنى والألقاب وما يتصل بذلك مخافة الوقوع فى الخطأ، وألَّفوا فى هذه المصنَّفات، ويكفينا أن نذكر أهم ما يعنينا هنا:

---

(١) تيسير مصطلح الحديث ص ١٩٥.

المتفق والمفترق[1]

● **تعريفه**

هو أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعدًا ولفظًا، وتختلف أشخاصهم.

● **ومن أمثلته:**

١- الخليل بن أحمد: ستة أشخاص اشتركوا فى هذا الاسم، أولهم: شيخ سيبويه.

٢- أحمد بن جعفر بن حمدان: أربعة أشخاص فى عصر واحد.

وفائدة معرفة هذا النوع الأمن من اللبس، فربما يُظن المتعدد واحدًا، وربما يكون أحد المشتركين ضعيفًا، فيضعف الثقة، ويوثق الضعيف.

المؤتلف والمختلف[2]

● **تعريفه**

هو ما ائتلف خطًا واختلف لفظًا من الأسماء أو الألقاب أو الكنى أو الأنساب.

● **ومن أمثلته:**

١- «سلاَم» و«سلاَّم» الأول بتخفيف اللام، والثانى بتشديد اللام.

٢- «مِسْوَر» و«مُسَوَّر» الأول بكسر الميم وسكون السين وتخفيف الواو، والثانى بضم الميم وفتح السين وتشديد الواو.

٣- «البزاز» والبزار» الأول آخره زاى، والثانى آخره راء.

---

(١) تدريب الراوى ص ٤٧٩، وتيسير مصطلح الحديث ص ٢٠٦.

(٢) تدريب الراوى ص ٤٦٤، وتيسير مصطلح الحديث ص ٢٠٨.

المتشابه[1]

● **تعريفه**

هو أن تتفق أسـماء الرواة لفظاً وخطاً، وتختلـف أسـمـاء الآباء لفظًا لا خطاً، أو بالعكس.

فهو يتركب من النوعين قبله «المتفق والمفترق» و«المؤتلف والمختلف».

● **ومن أمثلته:**

١- «محمد بن عُقيل» بضـم العين و«محمد بن عَقيل» بفتح العين.

٢- «شريح بن النعمان» و«سريج بن النعمان» اختلفت أسماء الرواة، واتفقت أسماء الآباء، الأول بالشين المعجمة والحاء المهملة، والثانى بالسين المهملة والجيم.

٣- وجعلوا من المتـشابه ما حـصل الاتفاق فيـه خطاً ونطقًا، وحصل الاخـتلاف بالتقديم والتأخير، مـثل: «الأسود بن يزيد» و«يزيد بن الأسود» أو ما إذا كان الاخـتـلاف فى حرف أو حـرفين، مـثل: «مطرف بن واصل» و«مـعـرف بن واصل» الأول بالطاء المهملة، والـثانى بالعين بدل الطاء، و«محـمد بن حنين» ومحمد بن جبير».

وفائدة معرفة هذا النوع عدم الالتبـاس فى النطق، وعدم الوقوع فى التصحيف والوهم.

وفى نهاية تلك المباحث الحديثية نسأل الله تعالى أن ينفع بها، وأن يجعل عملنا فيها خالصًا لوجهه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

مناع بن خليل القطان

الأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

والمشرف على الدراسات العليا بالجامعة

---

(١) تدريب الراوى ص ٤٩٠، وتيسير مصطلح الحديث ص ٣١٠.

المراجع

١- الاستيعاب فى أسماء الأصحاب- لابن عبد البر.

٢- الإصابة فى تمييز الصحابة- لابن حجر.

٣- أصول التخريج ودراسة الأسانيد- للدكتور محمود الطحان.

٤- أصول الحديث، علومه ومصطلحه- للدكتور محمد عجاج الخطيب.

٥- أصول الفقه- لعبد الوهاب خلاف.

٦- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث- لابن كثير- تحقيق أحمد شاكر.

٧- تأويل مختلف الحديث- لابن قتيبة.

٨- تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى- للسيوطى.

٩- تذكرة الحفاظ- للذهبى.

١٠- التشريع والفقه فى الإسلام تاريخًا ومنهجًا- لمنّاع القطان.

١١- تقييد العلم- للخطيب البغدادى.

١٢- التلخيص الحبير- لابن حجر.

١٣- تيسير مصطلح الحديث- للدكتور محمود الطحان.

١٤- جامع بيان العلم وفضله- لابن عبد البر.

١٥- جامع الترمذى.

١٦- الجرح والتعديل- لابن أبى حاتم.

١٧- دراسات فى الحديث النبوى وتاريخ تدوينه- للدكتور محمد مصطفى الأعظمى.

١٨- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السُّنَّة المشرّفة- للكتانى.

١٩- سنن أبى داود.

٢٠- سنن ابن ماجه.

٢١- سنن الدارمى.

٢٢- السُّنَّة ومكانتها فى التشريع الإسلامى- للدكتور مصطفى السباعى.

٢٣- صحيح البخارى.

٢٤- صحيح مسلم.

٢٥- عِلل الحديث- لابن أبى حاتم.

٢٦- علوم الحديث- لابن الصلاح.

٢٧- فتح البارى بشرح صحيح البخارى- لابن حجر.

٢٨- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقى- للسخاوى.

٢٩- القاموس المحيط- للفيروزآبادى.

٣٠- الكفاية فى علم الرواية- للخطيب البغدادى.

٣١- لسان العرب- لابن منظور.

٣٢- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية.

٣٣- المحدِّث الفاصل بين الراوى والواعى- للرامهرمزى.

٣٤- المصباح المنير- للفيومى.

٣٥- معرفة علوم الحديث- للحافظ النيسابورى.

٣٦- مقدمة فتح البارى- لابن حجر.

٣٧- الموافقات- للشاطبى.

٣٨- نزهة النظر- لابن حجر.

٣٩- النهاية فى غريب الحديث والأثر- لابن الأثير.

❁❁❁

محتويات الكتاب

الموضوع | الصفحة

٣- كتابة الحديث النبوى وتدوينه

(٢٣-٥٣)

٤- علم رجال الحديث

(٥٤-٦١)

٥- علم الجرح والتعديل

(٦٢-٧٤)

٦- علم غريب الحديث

(٧٥-٧٨)

٧- علم علل الحديث

(٧٩-٨٤)

٨- علم مختلف الحديث ومشكله

(٨٥-٨٩)

٩- علم مصطلح الحديث

(٩٠-١٥٧)

١٠- طرق التحمل وصيغ الأداء

(١٥٨-١٦٤)

١١- علم التخريج ودراسة الأسانيد

(١٦٥-١٧٩)

❁❁❁

كتب للمؤلف

- مباحث فى علوم القرآن.
- نزول القرآن على سبعة أحرف.
- مباحث فى علوم الحديث.
- التشريع والفقه فى الإسلام - تاريخًا ومنهجًا.
- ناريخ التشريع الإسلامى.
- النظام القضائى فى العهد النبوى وعهد الخلافة الراشدة.
- معوقات تطبيق الشريعة الإسلامية.
- تفسير آيات الأحكام.
- أحكام الحج وآدابه.. وكيف حج رسول الله ﷺ.
- ضرورة الدعوة إلى الله.. وآثارها.



